قراءات إفريقية

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية

تصدر عن المنتدى الإسلامي

رئيس مجلس الإدارة

خالد بن عبد الله الفواز

fawaz@qiraat.org

رئيس التحرير

د. إبراهيم العامر

info@qiraat.org

مدير التحرير

رأفت صلاح الدين

editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية

المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)

د.إبراهيم أبو عباة (السعودية)

أ. إبراهيم كنتاو (مالي)

د.حقار محمد أحمد (تشاد)

أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)

د.عبدالرحمن السميط (الكويت)

أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)

د.محمد أحمد لوح (السنغال)

د.محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير

د. جلال الدين محمد صالح

د. ربيع محمد القمر الحاج

د. محمد عاشور مهدي عاشور

أ. محمد العقيد محمد أحمد

المراسلات: بريطانيا - لندن:

7 Bridges Place,
Parsons Green Fulham,
London SW6 4HW, UK

هاتف: 0044-207-4718261

فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:

هاتف: 0096614944949

فاكس: 0096614942900

جمهورية مصر العربية - القاهرة:

هاتف: 002 02 24731201

فاكس: 002 02 24731202

جمهورية السودان - الخرطوم:

هاتف: 00249183255666

فاكس: 00249183252499

التسويق / التوزيع: marketing@qiraat.org

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

الافتتاحية	فرصة للتنمية الإفريقية التحرير	٢
قراءات إسلامية	الحراك التنصيري في الأقاليم الإفريقية د. كمال محمد جاه الله	٤
	المجاعة في الصومال.. وصراع الداخل والخارج ! أ. بسام المسلماني	١٥
قراءات سياسية	الربيع العربي وجنوب الصحراء الإفريقية.. الآثار والتداعيات أ. محمد سليمان الزواوي	٢٨
	ثورة يناير والسياسة المصرية في إفريقيا د. وسام أحمد طه منصور	٣٩
إجتماعية	العلاقات العربية الإفريقية.. عوامل الصراع ومستقبل التعاون أ. نورا أسامة عبدالقادر	٥٠
قراءات تنموية	إفريقيا في الكتابات العربية د. بدر حسن شافعي	٦٠
	ثقافة الاعتماد على الذات لدى الشعوب الإفريقية د. خضر عبدالباقي محمد	٧٢
	التقويم الجغرافي لمشكلات الزراعة في دول حوض النيل د. موسى فتحي عتلم	٧٧
المشهد الإفريقي	إعداد: تحرير المجلة	٩٣
قراءات ثقافية	بنية الكلمة بين اللغة العربية واللغة الهوسية د. محمد الرابع أول سعاد	١٠٨
تقارير إفريقية	التقرير العام للمؤتمر التأسيسي لاتحاد علماء إفريقيا التحرير	١٢٠
	تقرير جهود «المنتدى الإسلامي» في إغاثة شعب الصومال أ. محمد عبد العزيز الهواري	١٢٢
ختاماً	المكر الصليبي.. في إفريقيا الشيخ رفاعي سرور	١٢٥

أسعار البيع:

إفريقيا: ١,٥ $ - أوروبا ودول الخليج: ١٠ ريال سعودي أو ما يعادلها

أسعار الاشتراك السنوي:

إفريقيا: ٨ $ - أوروبا ودول الخليج: ١٥ $ - المؤسسات الحكومية: ٢٥ $

فرصة للتنمية الإفريقية

شـهدت القارة الإفريقية في شـهري شـعبان ورمضان ولادة مشروع ووفاة مشروع..

وُلد مشـروع «اتحاد علماء إفريقيا»، في مؤتمره التأسيسـي الذي انعقد في باماكـو، عاصمة دولة مالي، في المدّة من ٥ - ٩ شعبان ١٤٣٢هـ / الموافق ٦ - ١٠ يوليو ٢٠١١م.

ومات مشروع القذافي في إفريقيا..

تطلـع الرئيس الليبي المهـزوم معمّر القذافي، الذي امتـد حكمه لاثنين وأربعين عامـاً، إلى قيادة إفريقيا، فسمّى نفسه «ملك ملوك إفريقيا»، وكان يعدّ نفسه لذلك بقائمة من المشروعات والمبادرات!

يُذكر منها:

- «شركة الاسـتثمار العربية الإفريقية الليبية» التي اسـتثمرت في أكثر من خمسـة وعشرين بلداً إفريقياً، اثنين وعشـرين منها فـي جنوب الصحراء الكبـرى، في مجالات التعدين والتصنيع والسـياحة والاتصالات.

- التأثير الحاسـم في إطلاق مشروع «راسكوم» أول شـبكة اتصالات فضائيـة لإفريقيا، يُفترض أن تمد المناطق الريفية فـي إفريقيا بالبث التلفزيوني والاتصال بالإنترنت [١].

- «بنك الاستثمار الإفريقي»، ومقرّه طرابلس.

- «صنـدوق النقد الإفريقي»، ومقرّه في ياوندي في الكاميرون.

- «البنـك المركزي الإفريقي»، ومقرّه في أبوجا في نيجيريا.

توقّع بعـض المراقبين أن تطوّر هـذه الهيئات المالية الثلاث كان سـيمكّن البلـدان الإفريقية من التملّص من سـيطرة البنك الدولـي وصندوق النقد الدولـي، أداتي الهيمنة الاسـتعمارية الجديدة، كما كان تطوّرها سيعني بدء نهاية «الفرنك الإفريقي» [٢]، وهي العملة التي تُجبر أربع عشرة مستعمرة فرنسية (سابقة) على استعمالها [٣].

ثم مـا لبث أن جاء «الربيع العربي» في ليبيا بما لا يشتهي القذافي، وزالت معه مشروعاته التي بناها لمجده الشخصي، وكان لديه استعداد لتدميرها حين تنقضي نهمته، كما فعل ودمّر بلده على يد ميليشياته، وراح من شعبه ضحية جنونه أكثر من خمسين ألفاً ما بين قتيل ومفقود ومعتقل معذّب.

والسـؤال: أليس في أمتنا مَن يقدر على سـدّ ثغـرة القذافي في إفريقيـا؟ أم أن الفرصة متروكة للمتربصين؟

أملنـا أن يـدرك كلٌّ مـن الساسـة والحكماء والمفكرين والعلماء واجبهم الذي لن يقوم به غيرهم، وأن يـدرك كلُّ فرد منهم أن كلّ تأخير أو تقصير من أحدهم ستتداعى آثاره السلبية بشكلٍ يصعب تخيّله.

ولنتخيل بعض آثار تخلّف هذه النُّخب عن دورها؛ كم من البشـر يمكن أن يؤثّر قرار واحد في حياتهم؟ أليسوا المئات والآلاف والملايين الذين تتعدد أشكال التأثير فيهم بتعدد جوانب الحياة عموماً وخصوصاً؟! قد لا تتخيل مدى صعوبة إحصاء الآثار النفسية التي تتجرعها البشـرية مثلاً من قرار فاسـد يتّخذه فرد واحد، ويؤيده عليه أفراد ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا معبراً لشـهوات الآخرين، مقابل عيش ذليل، وكرامة مهدرة، وعدالة مضيّعة، وحرية موؤودة!

---

(١) دخل القمر الصناعي «راسكوم» في مداره في آب ٢٠١٠م، وهو ما سيمكّن البلدان الإفريقية من الاستقلال عن الشبكات الفضائية الأوروبية والأمريكية، ويوفّر لها مئات ملايين الدولارات.

(٢) «الفرنك الإفريقي»: تضمنه وزارة المالية الفرنسية، وسعر صرفه ثابت مقابل الفرنك الفرنسي السابق، والآن اليورو، وهو يكرّس التبعية النقدية الإفريقية لفرنسا.

(٣) انظر مقالاً بعنوان: لماذا شنّ الناتو حرباً على ليبيا.. صحافي إيطالي يكشف المستور، نشرته شبكة البصرة، وقد نُشر المقال في صحيفة المانيفستو الإيطالية في ٢٠١١/٤/٢٢م، وأُعيد نشره بالإنجليزية في موقع «غلوبال ريسرتش» في ٢٠١١/٤/٢٤م.

وقد تجدّد الأمل بعد أن تحرّرت بعض الشعوب العربية جزئياً من منفّذي الإرادة الاستعمارية، ويتجدّد الأمل في الشعوب المسلمة التي بدأت تستعيد دورها في رسم قرارات التنمية لصالحها، في عمقها الاستراتيجي في القارة الإفريقية.

الشرط الأول الذي نحتاج إلى تأكيده لتحقيق هذا الهدف: الإرادة الصلبة، والعزيمة الماضية، والتصميم الحديدي، الذي تنهزم أمامه كل إرادة وتصميم دخيل، ولم تكن مشكلة الأمة إلا في الإرادة، أما القدرة فما أوسعها، وما أكثر تجدّدها وتولّدها إذا توفرت الإرادة!

إذا توفّرت الإرادة سهُل بإذن الله كلّ صعب ﴿وَلَوْ أَرَادُواْ الْخُرُوجَ لأَعَدُّواْ لَهُ عُدَّةً...﴾ [التوبة : ٤٦] وحين نرى هذه الإرادة الشعبية المبهرة لشعوب الشمال الإفريقي وغيرها اليوم نستبشر كثيراً، لكن ينبغي ألا يمنعنا هذا الاستبشار من التخوّف لنحتاط، ولا يمنعنا من استشعار الواجب علينا.

فالتخوف الأكبر: هو أن تتمزق الإرادة مرة أخرى، وتتنازع بين مصلحة البلد ومصالح الأعداء، فتضعف.

والواجب الأكبر: أن تتحالف إرادات النُّخب، وأن تتلاحم فيما بينها، إذا أرادت لشأن الأمة صلاحاً، وللتنمية نهضة وتقدماً.

وإذا ما طُولب الساسة الجدد بصياغة إرادات الشعوب لتحقيق مصالح البلاد ورفاهية العباد؛ فإن الحكماء والخبراء والمفكرين والعلماء مطالبون بالحضور القوي، للمشاركة الفاعلة في صياغة تلك الإرادة، حتى يكون الساسة مشاركين في صناعة القرار لا مستقلين به، ولا مستبدين، لأن العلماء والمفكرين إذا غابوا استبد السياسيون مرة أخرى، ولا ريب.

وإذا كنّا نحتاج إلى ساسة يُتيحون المجال لمشاركة المفكرين والعلماء والدعاة والمثقفين؛ فإننا نحتاج إلى علماء يكونون في الشأن العام فاعلين ومشاركين، ونخص - فيمن نخص - بذلك علماء الشريعة الأمناء، ورثة الأنبياء، علماء إفريقيا، وعلماء الأمة جمعاء.

هؤلاء نحتاج إلى حضورهم بعلمهم الشرعي، وفكرهم الواقعي الذي يفهمون به لغة المتخصصين في سائر العلوم العصرية، حضورهم بتحالفهم مع الخبراء المتخصصين في تطوير الحلول التنموية التي تحتاج إليها شعوب القارة، حضورهم بتأثيرهم في القرار الإفريقي الذي يتشكل واقع القارة اليوم على أساسه.

لسنا ننسى دور علماء بعض الدول الإفريقية ودعاتها، وذلك في مواجهة إقرار قانون الإرهاب الذي يهدف إلى تجميد العمل الخيري وتجريم أهله.

كما لا ننسى دور علماء آخرين في مواجهة قرار إلغاء البقية الباقية من الأحكام الشرعية في قانون الأحوال الشخصية، كالموقف المشرّف الذي شهدناه لدعاة مالي وعلمائها الذين كانوا جديرين باستضافة «اتحاد علماء إفريقيا».

ومن الحضور المشكور الذي نطمح إلى مثله: «مؤتمر دور العلماء في تعزيز السّلم الإفريقي» الذي انعقد مصاحباً لمؤتمر تأسيس «اتحاد علماء إفريقيا».

والمشروع الذي وُلد (اتحاد علماء إفريقيا) نموذج آخر جيد لحضور العلماء وإيجابيتهم، نرجو أن يمثّل مجموع قوى علماء الشريعة في إفريقيا، بجميع أطيافهم السُّنية والدعوية، ويكون مدخلاً للتنمية الإفريقية الفكرية والثقافية والعلمية، وفرصة تاريخية للمؤسسات الإسلامية ذات الاهتمام بالقارة.

كما نرجو أن يكون هذا الاتحاد عاملاً في قيام المشروعات والشبكات العملاقة في القارة وتكاثرها، كتلك المشروعات التي كان القذافي يؤسسها لمجده، والتي تؤثر في صياغة حياة الشعوب.

ونأمل لبلاد مالي أن تستعيد مجدها، كما كانت أيام مملكتها الإسلامية، وحضورها العلمي التاريخي، لتكون بديلاً من القذافي، وليس من ليبيا.. فليبيا ومصر وتونس بوابات منتظرة للتنمية الإفريقية، إن شاء الله تعالى، وما ذلك على الله بعزيز.

الحراك التنصيري في الأقاليم الإفريقية

د. كمال محمد جاه الله(*)

مقدمة تعريفية

تحاول هذه الورقة المدخلية رصد الحراك التنصيري في الأقاليم الإفريقية المختلفة، عبر رصد حركة التنصير في كلّ إقليم على حدة، لمعرفة الوسائل التي يستخدمها، والفئات التي يستهدفها، والمجالات التي يركّز فيها نشاطه.. إلخ.

ولكي تحقق هذه الورقة ما تهدف إليه؛ فإنها ستتناول المحاور الآتية:

حول مفهوم الحراك التنصيري.

إفريقيا والحراك التنصيري.

الحراك التنصيري في الأقاليم الإفريقية.

حول مفهوم الحراك التنصيري:

إن مفهوم «الحراك التنصيري Christian mobility» الذي يتصدّر عنوان هذه الورقة يتكوّن من كلمتين، أولاهما «الحراك mobility»، وهو من المصطلحات التي شاع استخدامها في مختلف العلوم، لا سيما الاجتماعي منها، وبقراءة فاحصة في عدد من المعاجم المتخصصة؛ نجد أن هذا المصطلح يعبّر عن حالة الحركة، ويُشار في بعض المعاجم إلى أنه مصطلح بيولوجي يدل على المقدرة على الحركة بانفعال ونشاط.

ولا يكتفي قاموس علم الاجتماع بالإشارة إلى هذا المصطلح (الحراك) وربطه بالدلالة على الحركة أو المقدرة على التحرك، وإنما يذهب إلى أن الاهتمامات العلمية بمسألة الحراك قد تجاوزت وصفه، إلى محاولة قياسه وحساب النتائج المترتبة عليه[1]، ومن جهة أخرى فإن هذا المصطلح لا تفهم أبعاده دون ربطه بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأي مجتمع من المجتمعات[2].

حركة التنصير تستخدم وسائل جديدة غير تقليدية منسجمة مع عصر العولمة وتقنية المعلومات

أما الكلمة الثانية في مفهوم الحراك التنصيري فهي «التنصيري»، وواضح أنها كلمة منسوبة إلى التنصير، والتنصير في أبسط صورة هو حركة ظهرت إثر الحروب الصليبية، بغية نشر النصرانية بين الأمم المختلفة، خصوصاً بين المسلمين من أجل القضاء على الإسلام[3].

والنصرانية المشار إليها في هذا التعريف، في نظرنا نحن المسلمين، هي الدين الذي انحرف عن الرسالة التي أُنزلت على عيسى عليه السلام، مكمّلة لرسالة موسى عليه السلام، ومتمّمة لما جاء في التوراة[4].

وعلى ذلك، وإجرائياً، فإنني أعني بـ «الحراك

(*) مركز البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة إفريقيا العالمية.

(١) محمد عاطف غيث (محرر) (١٩٧٩م): قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٢٩١.

(٢) السيد الحسين (١٩٨٥م): مفاهيم علم الاجتماع، الدوحة: دار قطري بن الفجاءة، ص ٢٤٣.

(٣) انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (٢٠٠٣م)، الجزء الثاني، إشراف: مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٥٦٣.

(٤) المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص ٥٦٤.

التنصيري» الهمّة التي تدفع المنصّرين لتحقيق أهدافهم وأحلامهم، والحركة المستمرة لتذليل العقبات التي تقف أمامهم والصبر عليها، كما أعني به القدرة والمهارة على الاستعانة بالوسائل التي يتيحها عصر العولمة وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى الجهود والمجهودات الجبارة التي يبذلونها، وانتهازهم للسوانح المختلفة للقيام بأعمالهم في مجال التنصير، وكلّ ذلك منطلقه معرفة دقيقة بإحداثيات تاريخية، وجغرافية، وديموغرافية.. إلخ عن المجتمع الذي يجري تنصيره.

■ إفريقيا والحراك التنصيري:

لم تعد قارة إفريقيا كما كانت في نظرة قدامى الأوروبيين، المستعمرين منهم والمنصّرين، مجرد منطقة يتحتم تأمينها بغية الوصول إلى خيرات جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية، كما تحدّثنا كتب الجغرافيا، فقد أصبحت إفريقيا هدفاً في حدّ ذاته، بعد أن اتضح أنها قارة واعدة بالموارد الطبيعية والبشرية المختلفة، خصوصاً بعد أن أخذ الإسلام، ومعه الثقافة الإسلامية واللغة العربية، في القرون الأخيرة، ينتشر في الأقاليم المختلفة لقارة إفريقيا ويتبوأ مكانة متميزة.

إن عملية تحويل إفريقيا المسلمة إلى قارة مسيحية حلم قديم تقوده البابوية، وتدعمه الدول المسيحية ومجلس الكنائس العالمي، وكلّ الجهات المعادية القوية التي تعمل ضد الإسلام وعقيدته ودعوته في هذا العصر، منذ عهد الحروب الصليبية. ويستمد هذا المخطط قوته من الإمكانات الضخمة التي تُسخّر له، ومن الدعم المادي الكبير الذي يُقدّم له سنوياً لدعم أنشطته وإرسالياته في مختلف دول العالم، خصوصاً في المناطق الإسلامية الفقيرة التي تعاني مختلف الكوارث الطبيعية والبشرية، لغزوها بالمنصّرين بما في أيديهم من غذاء ودواء وكساء مقابل التنصّر واعتناق النصرانية[1].

إن عملية تنصير إفريقيا بكل أقاليمها شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، تتم بتنسيق كامل بين الفاتيكان ومجلس الكنائس العالمي وغيرهما من الهيئات التنصيرية من أجل تحقيق ذلك الحلم القديم، ولأجله قام البابا بولس الثاني بثلاث زيارات خلال خمس سنوات، زار فيها إفريقيا شرقاً وغرباً[2]، وقد حدّد البابا عام ٢٠٠٠م موعداً لتحقيق هدفه، وهو تحويل القارة الإفريقية إلى قارة مسيحية، وذلك نظراً لما يتمتع به القادة المسيحيون من سيطرة على شتى نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والتعليمية في عدد من دول القارة الإفريقية، وقد أعلن البابا هذا الهدف صراحة لدى استقباله وفداً من أساقفة إفريقيا، قائلاً: ستكون لكم كنيسة إفريقية منكم وإليكم، وآن الأوان لإفريقيا أن تنهض وتقوم بمهمتها الربّانية، وعليكم أيها الأساقفة تقع مسؤولية عظيمة، ألا وهي تنصير إفريقيا[3]!

وإذا كان حلم تنصير قارة إفريقيا كافة لم يتحقق في عام ٢٠٠٠م؛ فإن همّة المنصّرين لم تفتر، وحركتهم لم تتوقف، والزيارات البابوية إلى إفريقيا لم تنقطع، ولعل الزيارة الأخيرة التي قام بها بابا الفاتيكان الجديد بندكتوس السادس عشر Benedictus PP. XVI إلى قارة إفريقيا (إلى الكاميرون وأنغولا على وجه التحديد)، في الفترة من ١٧ - ٢٣ مارس / ٢٠٠٩م، تكتسب قيمة وأهمية في مضمار الحراك التنصيري في القارة، انطلاقاً من الموضوعات التي ناقشها البابا في لقاءاته، وطبيعة الفعاليات التي تيسر له الاجتماع بها، كما سنشير لاحقاً.

لقد صرّح بابا الفاتيكان بجملة تصاريح تتدثر بثوب الدين والسياسة، وتلبس ثوب الشفقة والرحمة، كان مما قاله أمام الحشود التي هبّت إلى استقباله في ياوندي بالكاميرون: «أنطلق إلى إفريقيا مع علمي بأنني لا أمتلك

(١) انظر: أحمد أبو زيد: التنصير بالتبنّي أحدث صور استثمار الفقر، بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٠م، على الموقع: http://almoslim.net./node/٨٥٤٦

(٢) انظر: أحمد أبو زيد، غزو تنصيري لإفريقيا.. تحت مظلة الإغاثة ومحاربة الفقر والجهل والمرض، بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٢م، على الموقع: http://www.alukah.net/culture/٠١٧٧٥

(٣) انظر: المرجع نفسه.

شـيئاً آخر لأقدّمه لمن ألتقي بهم، إلا المسيح والبشرى السـارة في صليبه، وسرّ الحب الأسـمى، الحبّ الإلهي الذي ينتصـر على كل مقاومة بشـرية، ويجعل الغفران وحب الأعـداء أمراً ممكناً»، وقوله في لواندا بأنغولا في ٢٣ مـارس / ٢٠٠٩م: «لا يمكن لقلبنا أن يعرف هوادة ما دام هناك إخوة يتألمـون لأجل نقص الغذاء أو العمل أو المسكن، أو ما سوى ذلك من الخيور الأساسية»[١].

يتضح لنا مـن ذلك أن البابوية كانـت - وما تزال - تولي قارة إفريقيا اهتمامـاً خاصاً، ويزداد هذا الأمر وضوحاً بتتابع الاجتماعات الكنسـية للأسـاقفة (أو ما يُسـمّى بالسـينودس Synod)[٢] التي عقدتها البابوية لتحقيق حلمها في تنصير قارة إفريقيا بجميع أقاليمها.

ولعـلّ آخر هذه الاجتماعات الكنسـية للأسـاقفة (السـينودس)، الخاصة بإفريقيا، ذلك السينودس الذي عُقد فـي الفترة مـن ٤ - ٢٥ أكتوبـر / ٢٠٠٩م تحت شـعار «الكنيسـة في إفريقيـا في خدمـة المصالحة والعدالة والسلام»، وذلك على أساس أن هناك عدداً من المشكلات المتداخلة التي تعانيها القارة الإفريقية، تتعلق بالحروب، والإرهاب، والاسـتغلال، والانقسـام، ونقص الحوار، وعدم التسامح، والظلم، وأوضاع الفقر[٣].

وقـد حُـدّد ضمـن مسـوّدة الرسـالة الختامية للسـينودس، المشـار إليه، «أن الكنيسـة لا يُعلى عليها فـي مكافحة فيروس نقص المناعة البشـرية (الإيدز)، والعنايـة بالمصابين فـي إفريقيـا، وأن إفريقيا تتقدم والكنيسـة تتقدم معها، مقدِّمة لها نور الإنجيل، قد تكون المياه مضطربة، لكننا قـادرون على الوصول إلى ميناء المصالحة والعدالة والسلام من خلال النظر إلى المسيح الرب»؛ كمـا ورد في قائمة المقترحـات النهائية لذلك السـينودس، نقاط مهمة ذات صلة بالحراك التنصيري، يأتي ضمنها «أن السـينودس يشـجّع كافة المؤسسات والحركات الكنسـية العاملة في مجال الصحة، وبخاصة مرض الإيدز، ويطلب من الوكالات الدولية الاعتراف بها ومساعدتها في مهمتها»[٤].

عملية تنصير إفريقيا تتم بتنسيق كامل بين الفاتيكان ومجلس الكنائس العالمي وغيرهما من الهيئات التنصيرية

وقبل أن نقسـم قـارة إفريقيـا إلى أربعـة أقاليم، شـمالي وجنوبي وشـرقي وغربي، لتوضيح عملية الحراك التنصيري، فـي كل إقليم على حدة، رأينا أن نسـبق ذلك التقسيم باستعراض جدول يبيّن عدد النصارى في كل إقليم، ونسبتهم مقارنة بالسكان، ومقارنة بعدد النصارى عالمياً.

وفي البدء؛ لا بدّ من القول إن ما سنسـتعرضه من أرقام ونسـب - هنا - مأخوذة عن موسـوعة وكيبيديا Wikipedia، وهـي موسـوعة غير مُجمَـع على دقة المعلومات التي توردها وقيمتها، ولكن تكتسب معلوماتها قيمة في غيـاب المعلومات في غيرهـا، على كلٍّ فإننا يمكننـا أن نأخـذ تلك النسـب والأرقام على سـبيل المؤشرات لا غير.

تقدّم موسـوعة وكيبيديا إحصـاءات مهمة جديرة بالنظر والتأمل عن النصارى في إفريقيا، بعد أن قسمت القارة إلى خمس مناطق رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

(١) انظر: رصد زيارة بابا الفاتيكان لإفريقيا للكاميرون وأنغولا، على الموقع: www.zenit.org

(٢) السينودس Synod: هو مؤسسة كنسية مركزية تمثل الأساقفة الكاثوليك، لها أهداف عامة، تنحصر في تنشيط اتحاد أعمق وتعاون أكبر بين البابا والأساقفة في مختلف جهات العالم. أما أهداف السينودس الخاصة والمباشرة؛ فهي تبادل المعلومات، والتعبير عن وجهة النظر الخاصة حول المسائل التي من أجلها يُدعى من أجلها السينودس مرة تلو مرة.

(٣) انظر: الموقع: http://www.vatican.va/roman_curia/synod/document

(٤) انظر: الموقع: www.zeint.org

المنطقة	السكان	المسيحيون	نسبة المسيحيين	من نسبة المسيحيين عالمياً
شمال إفريقيا	١٦١,٩٦٣,٨٣٧	١٠,٣٥٨,٤٩٠	٦,٤٪	٠,٤٨٪
شرق إفريقيا	٢٢٥,٤٨٨,٥٦٦	١٠٥,٨٥١,٥٦٠	٤٦,٩٤٪	٤,٨٧٪
غرب إفريقيا	٢٦٣,٩٣٥,٥٩٠	٨٥,٣٨٣,٤٧٤	٣١,٦٣٪	٣,٩٣٪
الجنوب الإفريقي	١٣٧,٠٩٢,٠١٩	٨٠,٢٧٨,٧٤٦	٥٨,٥٦٪	٣,٧٪
وسط إفريقيا	٩١,٥٦١,٨٧٥	٥٥,٦٦٨,٨١١	٦٠,٨٪	٢,٥٦٪
المجموع	٨٨٦,٠٤١,٨٨٧	٣٣٧,٥٤١,٠٨١	٣٨,١٪	٥,٢٥٪ [1]

إن القراءة الأولية للجدول أعلاه تعكس لنا الحقائق الآتية:

أولاً: أن نسبة المسيحيين في إفريقيا من جملة عدد سكان القارة هي ٣٨,١٪، و ٥,٢٥٪ من جملة المسيحيين عالمياً، والنسبة الأولى تدل على أن المنصّرين أفلحوا في أن ينصّروا أكثر من ثلث سكان القارة (ويأتي ضمنهم قدماء النصارى في مصر وإثيوبيا وغيرهما).

ثانياً: أن أكبر عدد للمسيحيين يوجد في إقليم شرق إفريقيا، يليه إقليم غرب إفريقيا، على الرغم من أن نسبتهم مقارنة بالسكان لكل إقليم تُعد أقل من إقليمي وسط إفريقيا والجنوب الإفريقي؛ اللذين يمثّلان أعلى نسبة للمسيحيين في إفريقيا مقارنة بعدد السكان لكل إقليم (٦٠,٨٪، و ٥٨,٥٦٪ على التوالي)، وذلك أن إقليمي غرب إفريقيا وشرق إفريقيا يتفوقان على إقليمي وسط إفريقيا والجنوب الإفريقي من حيث عدد السكان، وتفوّق إقليمي شرق إفريقيا وغرب إفريقيا من حيث عدد المسيحيين ربما يرجع إلى قدم حضور المسيحية وكثرة السكان في الإقليم الأول، وكثرة السكان وكثافة نشاط المنصّرين في الإقليم الثاني.

ثالثاً: أن إقليم شمال إفريقيا يضم أقلّ المسيحيين عدداً ونسبة ضمن أقاليم قارة إفريقيا المختلفة، ويرجع هذا الأمر إلى عمليتي الأسلمة والتعريب اللتين انتظمتا، سلمياً، دول هذا الإقليم منذ وقت مبكر.

رابعاً: أن إقليم الجنوب الإفريقي يلي إقليمي شرق إفريقيا وغرب إفريقيا من حيث عدد المسيحيين؛ إذ يحرز المرتبة الثانية بعد إقليم وسط إفريقيا من حيث نسبة المسيحيين مقارنة بعدد السكان، وذلك أن إقليم الجنوب الإفريقي، كما سنعرف لاحقاً، لم تحظ دوله بانتشار الإسلام مثل بقية أجزاء القارة، كما أنه يُعَد من معاقل المسيحية بالقارة.

مهما يكن من أمر، وتسهيلاً لتتبع الحراك التنصيري نقسم القارة إلى أربعة أقاليم، ونتتبعه بشيء من التفاصيل في كل إقليم.

■ الحراك التنصيري في الأقاليم الإفريقية:

أولاً: الحراك التنصيري في إقليم شمال إفريقيا:

يكمن أهمية الموقع الجيوسياسي لإقليم شمال إفريقيا في كونه يجاور الأقطار الجنوبية لقارة أوروبا، ولا سيما غربها الذي يتصل بها عبر مضيق جبل طارق وشبه جزيرة إيبيريا، والذي يضم أقطاراً ذات أهمية في مجال نشر المسيحية في إفريقيا عبر القرون والعقود الماضية، مثل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والبرتغال، كما تكمن أهمية هذا الموقع أيضاً في مجاورته لغرب إفريقيا ووسطها، وهما منطقتان تنتشر فيهما المسيحية بصورة واسعة، وقد هيأ هذا الموقع أن يكون هذا الإقليم تحت المرمى المباشر لحراك المنصّرين، وقد خلصنا في بحث سابق في هذا المجال إلى أن هذا الإقليم بأقطاره المختلفة يشهد حركة تنصير مختلفة في الدرجة والمقدار، تصل أعلى معدّلاتها في المغرب ومصر وتونس، وتصل أدنى معدلاتها في الجماهيرية الليبية العظمى[1].

(١) انظر الموقع www.wikipedia.org

(٢) انظر: كمال محمد جاه الله (٢٠١٠م): «التنصير في شمال

عملية التنصير في أقطار شمال إفريقيا لم تستطع تحقيق أهدافها

ومما يدل على أن هذا الإقليم يشهد حراكاً تنصيرياً واسعاً؛ أنه خُصّ برصد مبالغ مالية مهمة تعكس الإصرار على جعل هذا الإقليم من المناطق النصرانية المتميزة.

ويأتي ضمن ذلك:

أولاً: رصدُ مبلغ مليار دولار من مجلس الكنائس العالمي (مقرّه الولايات المتحدة) لدعم التنصير بمصر، لإخفاقه في عمليات التنصير التي خطط لها منذ سنوات طويلة، وكذلك لمحاربة الأزهر الشريف الذي يعدّه العائق الأساس أمام عملية التنصير بالعالم الإسلامي[١].

ثانياً: رصد أكثر من ٥٠ مليون دولار من الفاتيكان، كمرحلة أولى، لاختراق الأراضي التونسية[٢].

ثالثاً: رصد مبلغ ٤,٠٠٠ يورو، إضافة إلى إغراءات بالهجرة إلى الخارج لتحصيل العلم والظفر بمنصب عمل محترم، عبارة عن هبة تُمنح لأي معتنق جديد للنصرانية في الجزائر[٣].

وبجانب رصد المبالغ المالية يسعى المنصّرون في إقليم شمال إفريقيا، الذي يعد أقل أقاليم إفريقيا من حيث عدد المسيحيين - كما أشرنا - إلى استخدام وسائل جديدة غير تقليدية مستنبطة من عصر العولمة وتقنية المعلومات في جميع أقطار الإقليم دونما استثناء، من إنترنت وقنوات فضائية وإذاعات، وغير ذلك، بل توظيف بعض الأغاني التراثية وتحويلها إلى أغان تدعو للتحوّل إلى النصرانية، كما في حالة تحوير أغنية تراثية مغربية ذات مسحة صوفية إلى أغنية ترغّب في المسيحية.

وعبر هذه الوسائل وتلك الأساليب يتم استغلال شرائح في الإقليم يسود فيها الفقر والجهل والمرض، كما يحدث في مصر، حيث رصدت بعض التقارير أن القائمين على عملية التنصير يستغلون حالة الفقر في مصر لإغراء الفقراء الذين لديهم استجابة في دخول النصرانية في الإنفاق عليهم[٤]. وكما يحدث في المغرب، حيث تُوجه إلى مواطني المغرب الأصليين حملات تنصيرية قوية، تستغل الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الذي يعيش فيها بعض شرائحهم، مما ترتب عليه انسلاخ عدد غير محدد منهم عن دين الإسلام[٥].

إن الحراك التنصيري في إقليم شمال إفريقيا تقف من ورائه واجهات ذات طبيعة خدمية إنسانية من مؤسسات وجمعيات غربية أو محلية منتشرة في جميع أقطاره، وتنشط في فترات الكوارث في الإقليم، وهي واجهات محددة الاستراتيجيات ومتعددّة البرامج لتحقيق أهدافها التنصيرية، فمصر التي يقع عليها العبء الكبير من الحراك التنصيري، لما لها من دور في العالمين الإسلامي والعربيّ، خصوصاً في مجال التعليم الديني، وربما لما تمثله من رمزية إسلامية وحضارية وتاريخية، تحظى بعدد كبير من الجمعيات التنصيرية، لعل أهمها:

١ - شبكة قمح مصر.

٢ - جمعية أرض الكتاب المقدس (تنشط في الريف المصريّ).

٣ - الجمعية الإنجيلية للخدمات الإنسانية (تعمل

إفريقيا في العقد الأول من الألفية الثالثة»، النشاط التنصيري في إفريقيا، دراسة تحليلية حول أنشطة الكنيسة في إفريقيا، مجموعة مؤلفين (تحرير)، معهد مبارك قسم الله للبحوث والدراسات، منظمة الدعوة الإسلامية، الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة، ص. ص (١٥ - ٦٤).

(١) انظر: حسين العودة (٢٠٠٦م): صحيفة المصريون، على الموقع: www.deedat.world press

(٢) انظر: أسامة عبدالسلام: أجراس الكنائس تدق في تونس، على الموقع: www.tunis.online.com

(٣) انظر: سليمان بوصوفه: الجزائريون: التنصير والتشيّع وفتنة الطائفية، على الموقع: www.sboussoufa.com

(٤) انظر: حسين العودة (٢٠٠٦م)، مرجع سابق.

(٥) انظر: كمال محمد جاه الله (٢٠١٠م): «التنصير في شمال إفريقيا في العقد الأول من الألفية الثالثة»، النشاط التنصيري في إفريقيا، مرجع سابق، ص ٥٥.

في إقامة مشروعات صغيرة لفقراء المسلمين عن طريق القروض الميّسرة).

٤ - مؤسسة دير مريم (تقدّم خدمات الهجرة والسفر للمتنصّرين).

٥ - مؤسسة بيلان (تدير شبكة مراسلة وتعارف بين الشباب في مصر والبلاد الأوروبية).

٦ - مؤسسة حماية البيئة (تعمل بمنشأة ناصر أحد أفقر أحياء القاهرة).

٧ - جمعية (الكورسات) بالإسكندرية (جمعية إنجيلية تقوم برعاية أطفال الشوارع)[١].

ولعل أخطر ما يقوم به المنصّرون في هذا الإقليم استغلال بعض الإحداثيات التاريخية، فبالإضافة إلى تركيزهم في فئة الشباب وطلاب الجامعات، وإغرائهم بالمال والجنس والسفر إلى الخارج للعمل، لكون هذه الفئة أكثر تسرعاً وحماسة للمغامرة، والتضييق على حركة الإسلام والإسلام السياسي والدعوة الإسلامية ومنظمات العمل الخيري الإسلامية، تارة بوصمها بالإرهاب، وتارة بوصفها بالأصولية؛ يقوم المنصّرون باستغلال بعض الإحداثيات التاريخية لخلق بؤر صراع في الإقليم، مثل إحداث فتنة بين البربر والعرب في الجزائر بناء على فكرة أن العرب دخلاء، ومثل المسألة القبطية في مصر، على فرضية أن المسيحيين هم أهل البلاد الأصليين، وهذا كله يشي بأن القائمين على حركة التنصير لديهم المعرفة الكافية بإقليم شمال إفريقيا تاريخياً وجغرافياً وبشرياً ودينياً.

الحق؛ أن عملية التنصير في أقطار شمال إفريقيا لم تستطع تحقيق أهدافها على الرغم من ضراوتها إلا في عدد غير مهم (وغير محدد بصورة قاطعة) من مواطني تلك الأقطار، لكن هذا لا يمنع قيام هذه الحركة باختراق النسيج الاجتماعي والعقدي لسكان شمال إفريقيا.

هناك محاولات لإيقاف هذه العملية قامت بها عدد من السلطات في شمال إفريقيا (مثل المغرب التي تنبّهت إلى هذا الأمر، وتمّت مناقشته على مستوى البرلمان) انطلاقاً من كونها تمس الأمن القومي، وتهتك النسيج الاجتماعي، وفي المقابل نجد بعض السلطات تحاربها بوصفها حالة ظرفية لا أكثر ولا أقل!

ثانياً: الحراك التنصيري في إقليم شرق إفريقيا:

لإقليم شرق إفريقيا أهمية ذات أبعاد خاصة، لها دور مباشر في عملية اجتذاب أنظار حركة التنصير العالمية إليه، فهذا الإقليم:

أولاً: يشتمل على عدد من الأقطار ذات الوزن الديني المقدّر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط، وربما العالمي، فإثيوبيا مثلاً تُعَد أقدم الدول التي دخلتها اليهودية والنصرانية والإسلام في إفريقيا، كما أنها أكبر الدول النصرانية التي ينتشر فيها المذهب الأرثوذكسي في إفريقيا. أما كينيا التي تُعَد من الدول المهمة والمحورية لقيادة حركة التنصير في إفريقيا وجنوب غرب آسيا، فتُعد من أكبر الدول الإفريقية التي ينتشر فيها المذهب البروتستانتي.

ثانياً: دول شرق إفريقيا مطلة ومشرفة على أهم الممرات المائية العالمية؛ حيث تتمتع تنزانيا وكينيا والصومال بسواحل ممتدة على المحيط الهندي، كما تتمتع جيبوتي وإرتيريا بموقع متميز على البحر الأحمر وباب المندب.

ثالثاً: ترتبط دول هذا الإقليم بعدد من الدول الغربية الكبرى، المؤثرة في إطار علاقات دينية وسياسية، فالحضور الأمريكي ظل مرتبطاً بأبعاده البروتستانتية والسياسية في كينيا، وجنوب إثيوبيا وتنزانيا، والحضور الفرنسي مرتبط بالكاثوليك والوضع السياسي والاقتصادي في جيبوتي، والحضور الإيطالي مرتبط بالكاثوليكيين الذين يشكّلون أقليات مقدّرة في كل دول شرق إفريقيا، وبخاصة إريتريا وجيبوتي وكينيا، أما الوجود البريطاني فقد ظل حاضراً في إثيوبيا وإريتريا والصومال وكينيا وتنزانيا.. إلخ[٢].

(١) انظر: الموقع: www.almolim.net

(٢) طارق أحمد عثمان وعبد الوهاب الطيب بشير (٢٠١٠م):

وبعد أهمية الموقع المتميز لإقليم شرق إفريقيا؛ استفادت حركة التنصير أيضاً من جملة السياسات المهمة التي اتخذتها دول مفتاحية في هذا الإقليم مثل كينيا وإثيوبيا، وقد كان لهذه السياسات التي ترتكز على إلزامية تسجيل الجمعيات والمنظمات، وربط الموافقة بمنح تراخيص المؤسسات الإعلامية بموافقة وزارات حكومية؛ الأثر الكبير في تكبيل الجمعيات والمنظمات الإسلامية، وفي فتح الباب على مصراعيه للمنظمات والجمعيات الكنسية.

وإذا اتخذنا إثيوبيا نموذجاً في هذا المضمار؛ فإن السلطات في هذه الدولة تشترط تسجيل الجمعيات الإسلامية، وتوجب التجديد لها كل ثلاث سنوات، بل نجد أن هذه السلطات تعيّن شخصيات ضعيفة في إدارة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (الذي أُنشئ في عام ١٩٩٨م)، مما جعل هذا المجلس ضعيفاً، لا يقدّم للمسلمين والإسلام والتعليم الإسلامي ما يتناسب مع عددهم، ومع دورهم التاريخي والحضاري.

التعليم في مقدمة المجالات المهمة العديدة التي وجد المنصّرون من خلالها طريقة لممارسة أنشطتهم

أما كينيا، وهي دولة محورية في الإقليم، تسيطر عليها حكومة مسيحية، فقد فرضت وألزمت كل المنظمات على القيام بالتسجيل لدى مسجّل المنظمات.

وقد خدمت هذه السياسة عملية التنصير في اتجاهين:

أولاً: فتحت الباب واسعاً للمنظمات والجمعيات المسيحية؛ لأنها تمثّل دين الدولة، خصوصاً المذهب البروتستانتي.

ثانياً: وضعت العقبات والعراقيل أمام تسجيل المنظمات والجمعيات الإسلامية، ومن ثمّ وصمتها بعدم شرعيتها وخطر عملها[1].

هذا، ومن ضمن السياسات التي اتخذتها حكومة كينيا، والتي استفادت منها حركة التنصير، موافقة وزارة المعلومات والاتصالات الإقليمية على منح تراخيص البث الإذاعي والتلفزيوني لعدد من الجمعيات المسيحية والإسلامية، وعلى إثر ذلك قامت الكنيسة الكاثوليكية بعمل إذاعة، وأغلب الظن أن الإمكانات المادية وقفت حجرة عثرة أمام الجمعيات والمنظمات الإسلامية من الاستفادة من هذه السياسة.

إن المطّلع على أهم وسائل التنصير في إقليم شرق إفريقيا ليقف على وسيلتين مهمتين، هما:

١ - التنصير عن طريق التعليم.

٢ - التنصير عن طريق الصحة والعلاج.

ففي هذا الإقليم تسيطر الكنيسة على مؤسسات التعليم المختلفة في غالبية الأقطار، كما وجدت المنظمات العالمية المختلفة بغيتها في استغلال أوضاع الإقليم، وما يتعرض له من كوارث طبيعية وبشرية.

إن التعليم في دولة مثل كينيا، وهي دولة تتميز بوجود أميّة عالية، كما تشير بعض المصادر، تسيطر عليه مؤسساتها الكنسية، مشيرة إلى أن ٩٥٪ من البرامج التعليمية تقوم بها الكنيسة، فلا غرو أن نقرأ أن الكنيسة معنية ببناء المدارس، وتنحاز في بنائها بالمناطق ذات التمركز المسيحي، كما أن الكنيسة في كينيا مهمومة بدراسة اللغات المحلية لترجمة الإنجيل إليها.

ومن جانب آخر؛ نجد أن المنظمات العالمية تنشط في هذا الإقليم متخذة من القضايا والمشكلات التي يمر بها ذريعة للتدخل وممارسة عملية التنصير، ولا عجب بعد ذلك أن يكون هناك حضور كبير لمنظمات عالمية،

التنصير في شرق إفريقيا، النشاط التنصيري في إفريقيا، مرجع سابق، ص. ص (٦٧ - ١١٦)، ص. ص (٦٧ - ٦٨).

(١) المرجع السابق، ص ٩٧.

مثل: الصليب الأحمر الدولي، وأطباء بلاد حدود، والرؤية العالميـــة.. إلخ، وكلها تقوم بالتبشـــير عبر تقديم خدمة الصحة والعـــلاج، وعبر بناء المســـتوصفات والوحدات العلاجية ودور كفالة الأيتام.

مهما يكن من أمر؛ فإن الحراك التنصيري يبلغ مداه في هذا الإقليم في دولتين هما إثيوبيا وكينيا، أما الأولى فلأنها أكبر الدول المسيحية، إفريقياً، في مجال المذهب الإرثوذكسي، بالإضافة إلى رمزيتها الدينية بصفتها أول دولة إفريقية تدخلها الديانات الســـماوية الثلاث، علاوة على كثرة ســـكانها وتنوعها الإثني. وأما كينيا فلأنها من الدول المحورية في هذا الإقليم، ولموقعها الاستراتيجي، إضافـــة إلى أنها أكبر الدول الإفريقية من حيث المذهب البروتستانتي.

ثالثاً: الحراك التنصيري في غرب إفريقيا:

يتميـــز إقليم غرب إفريقيا الـــذي يضم عدداً كبيراً من الأقطار بمميزات مهمة، يأتي ضمنها أن هذا الإقليم من مناطق قارة إفريقيا التي ظلت بمنأى عن المســـيحية القديمة، غير الأوروبيـــة المصدر، كما أن بعض مناطقه شهدت قيام مراكز إسلامية تاريخية كان لها الأثر الكبير ماضياً وحاضراً ومســـتقبلاً، هذا بالإضافة إلى أن هذا الإقليم يكثر فيه أتباع الديانات التقليدية.

يرى د. قيصر موســـى الزين، الذي قدّم دراسة عن حركة التنصير في غـــرب إفريقيا، أن هناك تداخلاً بين المتغيرات من جغرافية وســـكانية وتاريخية وسياســـية واجتماعيـــة وثقافية مع ظاهرة التنصير وتغلغل نشـــاط الكنيســـة والمؤسســـات ذات الصلـــة المباشـــرة وغير المباشرة بها، وتأثير ذلك في مجتمعات غرب إفريقيا.

وأشار ضمن ذلك إلى أن خريطة التنصير وتأثيراته الاجتماعيـــة والثقافيـــة تزداد عـــادة باتجـــاه الجنوب الجغرافي في الإقليم، وذلك بسبب ضعف وجود التأثيرات الإسلامية ذات الجذور التاريخية التي تغلغلت في شمال الإقليم بحكم المجاورة للعالم الإســـلامي القديم – قبل العصـــر الحديـــث –، خصوصاً من المغـــرب العربي[1]، وذلـــك أن دولاً مثل الكاميرون وغامبيـــا ومالي والنيجر ذات أغلبية مسلمة يضعف فيها التبشير المسيحي كثيراً؛ مقارنة مع دول أخرى في الإقليم مثل بنين وبوركينافاسو وغانا.

يتركّـــز الحراك التنصيري في هـــذا الإقليم بصورة أساســـية في مضمار التعليـــم، خصوصاً في بنين، حيث يمثل التعليم أداة مهمة، وقد ساهمت الكنيسة الكاثوليكية في تأسيس مجتمع النخبة في البلاد، خصوصاً في توغو التي اعتمدت الكنيســـة فيها على إنشاء المدارس، ووفقاً لكثير من المصادر؛ فإن النصيب الأكبر في هذا المجال للكاثوليـــك، وقد بلغ عدد المدارس الكاثوليكية في توغو عام ١٩٧٦م ٢٣٦ مدرسة ابتدائية، و ٢٩ مدرسة ثانوية[2]، ومن المتوقع أن يكون هذا العدد قد زاد زيادات واضحة في السنوات الأخيرة.

ولعل من أهم ما تقوم به الكنيسة وأخطره في إقليم غرب إفريقيا، والتي كســـبت بمرور الزمن تقاليد راسخة في العمل التنصيري، أنهـــا في الآونة الأخيرة دعت إلى مراجعـــة تلك التقاليـــد وتطويرها، خصوصـــاً بعد عام ٢٠٠٨م، وذلك طمعاً في اتّباع أســـاليب إبداعية جديدة تســـتلهم روح عصر العولمة وعصر المعلومات والإنترنت وغير ذلك لنشـــر المســـيحية، وقد تبع ذلك، بل لازمه، إعلان حاجة الكنيسة القوية إلى منصّرين وقساوسة من ثقافات إفريقية، وذلك للمساعدة في توصيل المسيحية وكأنها جزء من الثقافة الإفريقية المحلية، وليس بوصفها ديناً قادماً من خارج القارة!

ولعـــل أهم ما طُرح في هـــذا المجال من مراجعات للتقاليد القديمة ما يمكن أن نسميه خطة جديدة لتنشيط حركة التنصير في الإقليم، وضخ دماء جديدة فيها.

---

(١) قيصر موسى الزين (٢٠١٠م): التنصير في غرب إفريقيا، النشاط التنصيري في إفريقيا، مرجع سابق، ص. ص (١١٩ – ١٦٥)، ص ١٢٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٣٥.

ويمكن استعراض أهم ما طُرح في الآتي:

أولاً: إطلاق إذاعة تنصيرية جديدة قوية: ونعني به راديو حول العالم، الذي بدأ البث الفعلي من مركز بث قوي جديد يقع في جمهورية بنين، وذلك ابتداء من الأول من فبراير / ٢٠٠٨م، وهذه الإذاعة تُبث بأربعين لغة، وتصل إلى ٦٣ مليون مستمع في إقليم غرب إفريقيا.

ثانياً: إعداد حملة تنصيرية مبتكرة: في شكل رحلة، في أكتوبر / ٢٠١٠م، من مراكز في المغرب إلى كازابلانكا، إلى داكار في السنغال، وبانجول في غامبيا، وفري تاون في سيراليون، وغانا وغيرها من أقطار غرب إفريقيا، وقد تم استقطاب الدعم لإعداد البرنامج.

ثالثاً: الدعاية السوداء: تروّج بعض المواقع الإلكترونية التابعة للكنيسة أخباراً عن سوء معاملة القساوسة المسيحيين في غرب إفريقيا، إما بواسطة المسلمين، على المستوى الشعبي، أو بواسطة بعض الدول التي تضع قيوداً على نشاط الكنيسة لأسباب سياسية.

رابعاً: التغلغل الإسرائيلي في التنصير: هناك منظمة عاملة في غرب إفريقيا تنشط في الاهتمام بالدراسات اليهودية المسيحية، تسمّي نفسها «مسيحيون من أجل إسرائيل العالمية»[١].

خامساً: المؤتمرات: من بين أهم المؤتمرات التي عُقدت في العام ٢٠٠٨م بغرب إفريقيا «مؤتمر منظمة حركة لوساني للقادة الشباب»، وقد عُقد في أبوجا بنيجيريا، ومن أهم المحاور التي ناقشها المؤتمر: الأيتام والأطفال في أوضاع هشة، والصلاة من أجل نجاح التنصير في الإقليم (غرب إفريقيا)، والذين لم يتم الوصول إليهم لتحقيق خلاصهم[٢].

وتبقى زيارة البابا بندكتوس السادس عشر إلى الكاميرون في مارس / ٢٠٠٩م من الزيارات المهمة التي تدفع حركة التنصير، ليس في الكاميرون وحدها، لكن في إفريقيا عموماً، وفي إقليم غرب إفريقيا على وجه الخصوص، وذلك أن البابا قابل فعاليات كثيرة، وتطرّق إلى موضوعات مهمة، وأظهر فيها انحيازاً واضحاً لمختلف القضايا الملحّة على ساحة قارة إفريقيا.

والذي يرصد تلك الزيارة لبابا الفاتيكان يعلم تمام العلم أن هذا الرجل استخدم في لقاءاته خطاباً دينياً مؤثراً وعاطفياً، حاول من خلاله امتلاك قلوب سامعيه عبر الإشارة المباشرة إلى ما تعانيه قارة إفريقيا التي ينتشر فيها، بحسب قوله، ضحايا المجاعات، والأمراض، والظلم، والصراعات الدموية بين الإخوة، وكل أشكال العنف التي ما زالت، وللأسف، تصيب الراشدين والأطفال، دون أن تستثني المرسلين، والكهنة والرهبان والراهبات والمتطوعين[٣].

والراصد لتلك الزيارة التي استمرت عدة أيام يدرك خطورة الموضوعات التي تطرّق لها بابا الفاتيكان، ويأتي في جملتها، قضايا: المساواة بين المرأة والرجل، والتمييز ضد المرأة، والاستغلال الجنسي، وأعمال العنف، والبطالة، ومشكلة الإيدز، ومشكلات الأسرة، والبدع والخرافات، وأصحاب الحاجات الخاصة.. إلخ[٤]. وفي رأيي أن التطرّق إلى مثل هذه القضايا من شأنه أن يُكسب حركة التنصير مزيداً من الأنصار، كما يشي بمدى مواكبة الحراك التنصيري للقضايا الملحّة لإنسان إفريقيا الذي يعاني الأمرين، فأصبح كالغريق الذي يبحث عن أيّ أمل لنجاته.

رابعاً: الحراك التنصيري في إقليم الجنوب الإفريقي:

ينفرد إقليم الجنوب الإفريقي عن بقية أقاليم إفريقيا الأخرى من منظور موضوع دراستنا؛ باشتماله على مناطق ذات نفوذ مسيحي، كما أن الغالبية العظمى من الأقطار في هذا الإقليم لديها دساتير تحترم حق

(١) انظر: الموقع: www.c4israel.org/westafrica

(٢) انظر: قيصر موسى الزين (٢٠١٠م): «التنصير في غرب إفريقيا»، مرجع سابق، ص . ص (١٦٢ -١٦٣).

(٣) للتفاصيل الكاملة لزيارة بابا الفاتيكان لإفريقيا (الكاميرون وأنغولا) في ١٧- ٢٣ مارس ٢٠٠٩م، انظر الموقع: www.zenit.org

(٤) انظر: الموقع نفسه.

الممارسة الدينية وحرية العبادة وحرية تغيير الدين، هذا بالإضافة إلى أن دول الجنوب الإفريقي تعاني الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في الحروب الأهلية والفساد والجفاف ونقص الغذاء وانتشار العديد من الأمراض التي من أخطرها مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، ونسبة المصابين في هذه الدول هي الأعلى في العالم.

ويُضاف إلى المميزات المشار إليها سابقاً أن كل دول الجنوب الإفريقي لم تكن من تلك الدول التي حظيت بانتشار الإسلام فيها مثل بقية أجزاء القارة الإفريقية الأخرى، ويُعزى هذا إلى قسوة الطبيعة، وتفشي الأمراض، خصوصاً في منطقة البحيرات العظمى، حيث بقي السكان على دياناتهم التقليدية، وقد كسبت الكنيسة عدداً من الأتباع الإفريقيين، وقد كان جلّهم من بين أصحاب الديانات التقليدية[1].

ويمكن القول إن ما أسميناه بمميزات إقليم الجنوب الإفريقي كان لها دور مهم وبارز في إتاحة الفرصة للحراك التنصيري، فنشطت عملية التنصير التي اتخذت من المشكلات المختلفة التي يمر بها الإقليم ذريعة للتدخل، فقامت الجمعيات التنصيرية بمراقبة الوضع الديني وسط السكان، أو التدخل في الشؤون الداخلية والعمل التنصيري، ويظهر ذلك بوضوح في جميع المؤسسات الدينية المسيحية، والتي رغم اختلافاتها العقدية، كالبروتستانت والكاثوليك، نجدها تعمل متضامنة بعضها مع بعض فيما يخص مجال التنصير[2].

ووفقاً لعبد الوهاب دفع الله؛ فإن الجمعيات التنصيرية سلكت كعادتها الطريق التدريجي لبلوغ أهدافها، فبدأت بالصناعات اليدوية، وأخذت الإرساليات في مدارسها أوقاتاً وجهداً لكي يتقن التلاميذ النجارة والحياكة والبناء والحدادة وتطريز المنسوجات والتماثيل الخشبية والعاجية والفخارية، وقد كان هذا الاتجاه جديراً بأن يقابل بالترحاب من جانب الطلاب[3].

يأتي التعليم في مقدمة المجالات المهمة العديدة التي وجد المنصّرون من خلالها طريقة لممارسة أنشطتهم، ففي بتسوانا، مثلاً، يُعَد التعليم الديني المسيحي جزءاً من المناهج الدراسية في المدارس العامة.

حركة التنصير تستغل شرائح يسود فيها الفقر والجهل والمرض، أو شرائح تتعرض للكوارث الطبيعية والبشرية

ومن جانب آخر؛ يُعَد مجال انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) أحد المداخل التي ولجت من خلالها حركة التنصير، وكسبت بها مسوغات وجودها، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم والبطالة في أقطار هذا الإقليم كافة.

وإذا أخذنا زامبيا بوصفها واحدة من دول إقليم الجنوب الإفريقي المهمة؛ نجد أنها تعاني عدة مشكلات اقتصادية، على رأسها ارتفاع معدل التضخم والبطالة، وتعاني الأزمات السياسية، خصوصاً بعد تعرضها لانقلاب في عام ٢٠٠٣م. كما تعاني زامبيا، أيضاً، فساداً إدارياً وانتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، جميع هذه المشكلات دفعت بالكنائس للتدخل لمعالجة هذه الأمور بغرض الكسب الديني[4].

إن من الأحداث المهمة في مضمار الحراك

(١) أحلام عبد الرحيم أحمد مصطفى: أوضاع المسلمين في إفريقيا المعاصرة (دراسة إحصائية تحليلية)، على الموقع: http: // www.mubarak-inst.org/stud_reas/research

(٢) انظر عبد الوهاب دفع الله (٢٠١٠م): «التنصير في دول الجنوب الإفريقي»، النشاط التنصيري في إفريقيا، مرجع سابق، ص. ص (١٦٩ – ٢١١)، ص ٢١١.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٧٧.

(٤) انظر تفاصيل هذا الأمر على الموقع: http. // www.state. htm. ٠٨٣٩٨/gov/g/drl/rls/irf/٢٠٠٨

التنصيـــري في إقليـــم الجنوب الإفريقي، تلـــك الزيارة التي قـــام بها بابا الفاتيكان لأنغولا في مارس / ٢٠٠٩م، بعد أن مكث عدة أيام فـــي الكاميرون، وفي هذه الزيارة الدينية المهمة حاول، مثلما فعل في الكاميرون، التركيز فـــي مناطق الجراح فـــي قارة إفريقيـــا، ووعد بالحلول الناجعـــة لها وبالعلاج الكامل، حتـــى إنه ليقول في أحد اللقاءات: «لا يمكـــن لقلبنا أن يعرف هوادة ما دام هناك أخوة يتألمون لأجل نقص الغذاء أو العمل أو المسكن، أو ما ســـوى ذلك من الخيور الأساسية»، كما وجّه في كثير من لقاءاته نداءً بتقســـيم عادل لموارد الأرض، وأوصى الأفارقة بألا يُذعنوا لقانون الأقوى[1].

ولكـــي يوصل البابا رســـالته التنصيريـــة التي قدم من أجلها؛ عقدت لقـــاءات مهمة مع عدد من الفعاليات، لعل أهمها: شـــباب أنغولا، والحركات الكاثوليكية لتعزيز المرأة، والسلطات المدنية، والسياسية، وأعضاء السلك الدبلوماســـي[2]، ولا شـــك أن هذه الزيارة من شأنها أن تدفـــع بدماء جديـــدة لحركة التنصير، ليـــس في أنغولا وحدها، ولكن في معظم إقليم الجنوب الإفريقي.

بقي أن نشـــير إلـــى أن مظاهـــر الحيـــاة الدينية والاحتفـــالات الرســـمية، في الأقطـــار المختلفة لإقليم الجنـــوب الإفريقي، مثـــل يوم الجمعـــة العظيمة، وعيد الميلاد، وعيد الفصح، تؤكد ســـيطرة الدين المســـيحي علـــى أوجه الحياة العامة في هـــذا الإقليم، ومن ثم كان وجود الدين الإسلامي فيها دين أقليات.

■ خلاصة الورقة:

أثارت هـــذه الورقة جملة من النقـــاط عن الحراك التنصيري في أقاليم قارة إفريقيا المختلفة، وقد خلصت إلى الآتي:

أولاً: أن حركـــة التنصيـــر تحـــاول قـــدر الإمكان الاســـتفادة من الموقع والمميزات لكل إقليم، واستثماره لمصلحة بث دعوتها.

ثانياً: أن حركة التنصير تستخدم وسائل جديدة غير تقليدية منسجمة مع عصر العولمة وتقنية المعلومات، من إنترنت وقنوات فضائية.. إلخ، وهو ما يدل على مواكبتها للتطورات.

ثالثـــاً: أن حركة التنصير تســـتهدف فئة الشـــباب وطـــلاب الجامعات، وتعمل على إغرائهم بالمال والجنس والســـفر إلى الخارج للعمل، لعلمها بـــأن هذه الفئة أكثر تسرعاً وحماسة للمغامرة.

رابعـــاً: أن حركة التنصير تركز نشـــاطها في مجال التعليم ومجال الصحة والعلاج، لإدراكها بأن التعليم يقدّم نخباً يعوّل عليهـــا لاحقاً، ولمعرفتها بأن الصحة والعلاج مدخلاً للاستقطاب.

خامســـاً: أن حركـــة التنصير تقـــوم بحالة مراجعة وتطويـــر للتقاليد القديمة في مجـــال التنصير، وإبدالها بتقاليد جديدة مستوحاة من روح العصر، فيها الكثير من التشويق والإغراء.

ســـادســـاً: أن حركة التنصير تســـتغل شرائح يسود فيها الفقر والجهل والمرض، أو شرائح تتعرض للكوارث الطبيعية والبشـــرية، عبر واجهـــات ذات طبيعة خدمية وإنســـانية، ومؤسسات وجمعيات غربية ومحلية إفريقية، تستغلها لنشر النصرانية.

ســـابعاً: أن حركـــة التنصير، من منطلـــق معرفتها الجيدة بجغرافيا إفريقيا وتاريخها وديموغرافيتها.. إلخ، توظّف بعض الإحداثيات التاريخية وغيرها لإحداث فتن واضطرابات، مثل المسألة القبطية في مصر.

ثامناً: أن حركة التنصيـــر تعمل على التضييق على حركة الإسلام والإسلام السياســـي والدعوة الإسلامية ومنظمـــات العمل الخيري الإســـلامي، تـــارة بوصمها بالإرهاب والأصولية، وتارة باســـتحداث سياسات خاصة بإلزامية تسجيلها، لكي تضع أمامها العراقيل لاحقاً.

تاسعاً: أن حركة التنصير تنشط في مضمار اللغات المحلية، لأغراض ترجمة الإنجيل إليها، تســـهيلاً لعملية التنصير.

(١) انظر: التفاصيل الكاملة لزيارة البابا لأنغولا على الموقع: www.zenit.org

(٢) انظر: الموقع نفسه.

المجاعة في الصومال..
وصراع الداخل والخارج!

أ. بسام المسلماني(*)

■ **مقدمة:**

الصومال الذي كان في الماضي نموذجاً للمجتمع المتجانس، عقيدة وثقافة وهوية ولغة، أضحى اليوم على عكس ذلك تماماً، حيث يُقدّم كنموذج مأساوي لما تكون عليه الدولة الممزقة، حتى أصبحت لفظة «الصومة» في الأدبيات السياسية تعبيراً عن الدولة المنهارة.

وفور أن يسمع المرء عن حدوث مجاعة في منطقة ما في العالم تبرز الصومال في الذاكرة، وكأنها الدولة الوحيدة التي ارتبط اسمها بالمجاعات والجفاف والحروب الأهلية، على الرغم من تهديد الجفاف والمجاعات لكثير من الدول، إلا أن مخاطر هذا التهديد لا تمتد لفترات طويلة مثلما هو الحال في الدولة الصومالية.

لقد تكرر الجفاف في الصومال في القرن الماضي أكثر من عشر مرات على مدى عشرة عقود تقريباً، ومن أشهر أعوام الجفاف التي لا ينساها الصوماليون في تاريخهم الحديث ذلك الذي حدث عام ١٩٦٤م، والذي أطلقوا عليه «عام جفاف المكرونة»، نسبة إلى المكرونة التي كانت توزّع على المتضررين في ربوع الصومال.

التباطؤ الغربي في مواجهة أزمة المجاعة يعكس وجود أهداف أخرى

بعد عشر سنوات ضربت موجة جفاف جديدة البلاد عام ١٩٧٤م، وعُرفت محلياً أيضاً باسم «الجفاف طويل الأمد»، ولكن تم آنذاك التغلب على آثاره بفضل وجود الحكومة المركزية، والتي أنقذت كثيراً من المواطنين ونقلتهم من الأقاليم الوسطى إلى الأقاليم الجنوبية حول ضفاف نهري جوبا وشبيلي.

في عام ١٩٩٢م وقعت أسوأ موجة جفاف في القرن العشرين في الصومال، ويُقدَّر عدد من قضوا نحبهم بسببها بأكثر من ٣٠٠ ألف نسمة، وقد خيّم الجوع آنذاك على أجزاء

(*) باحث مصري.

واسعة من البلاد، وهي الموجة التي جاءت على إثرها قوات أمريكية وأممية في ديسمبر من العام نفسه بموجب قرار دولي من أجل حماية الإغاثة وتأمين وصولها للمتضررين.

توالت بعد ذلك على الصومال سنوات أخرى من الجفاف اتخذت طابع الاستمرار، فبعد أن كانت تلك الموجات متباعدة (كل عشر سنوات تقريباً - كما سبق -) صارت في الأعوام الأخيرة شبه متواصلة.

وقد حذّرت وكالات الإغاثة الدولية التابعة للأمم المتحدة من أن الجفاف والمجاعة في الصومال قد يؤديان إلى مأساة إنسانية ذات أبعاد وخيمة؛ إذ سيحتاج شخص واحد من بين كل ثلاثة أشخاص إلى مساعدات إنسانية عاجلة، وهو ما أكّده تفصيلاً تقرير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الصادر في شهر أبريل / نيسان ٢٠١١م.

وسنحاول من خلال هذه المقالة إلقاء الضوء على أهم الأسباب وراء تفاقم الأوضاع إلى هذا الحد، وأدوار الفاعلين المحليين والدوليين في الأزمة.

■ الجفاف في الصومال:

العامل الجغرافي:

تقع الصومال في البروز الشرقي من إفريقيا المعروف بالقرن الإفريقي، وبذلك يطلّ الصومال على جبهتين بحريتين، على المحيط الهندي من رأس كامبوني بعد خط الاستواء جنوباً، وحتى رأس عسير «غواردفوي» شمالاً بمسافة طولها ٢١٠٠ كم تقريباً، والثانية على خليج عدن من رأس عسير شرقاً إلى ما بعد زيلع غرباً بمسافة ١٢٠٠ كم، ولها حدود برية مع كل من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا، ومن جهة أخرى فالصومال السياسي يقع ما بين درجتي عرض ١٢ شمالاً و ٣ جنوباً.

ويتسم سطح الصومال بأن معظمه هضابي متموج، حيث يسود طابع الهضاب معظم مساحة البلاد (ثلثي مساحة البلاد) في الشمال، بينما السهول ت سود معظم المنطقة الجنوبية.

وهناك مجموعات من السلاسل الجبلية كمجموعة حافة جولس ومجموعة جبال سراة، ويتراوح ارتفاعها ما بين ٥٠٠ - ٦٠٠٠ قدم.

أما السهول؛ فالساحلية منها تُستخدم كمراع طبيعية، بينما السهول الداخلية أكثر غنى من الساحلية وتُستخدم للزراعة، وللصومال ساحل طوله قرابة ٣٣٠٠ كم، وبذلك يمتلك الصومال أطول شاطئ من بين الدول العربية، وثانيها من بين الدول الإفريقية بعد جنوب إفريقيا.

أما المناخ؛ فيمكن وصفه أنه مناخ صحراوي بالأساس، فالحرارة مرتفعة في جميع الفصول، وتتراوح ما بين ١٥ - ٣٠ درجة مئوية في معظم المناطق، ولا سيما الساحلية، بينما تصل إلى ٤٠ درجة في بعض المدن، كزيلع وبربرا وبندر قاسم (بوصاصو)؛ مما يدفع سكان تلك المدن للهجرة إلى النواحي المرتفعة في الداخل.

أما الأمطار؛ فيتميز القرن الإفريقي عموماً بأمطاره القليلة وغير المضمونة، إضافة إلى أنها زوبعية (تأتي لفترات قصيرة، وفي مساحات محدودة).

ولا شك أن الموقع الجغرافي للصومال له دور كبير في هذه الكارثة الطبيعية، وتفسير ذلك أن التيارات البحرية تعرّض المناطق الساحلية للجفاف، وذلك حينما تهب من تلك البحار رياح تتميز بقدرتها على امتصاص بخار الماء، ونادراً ما تُسقط أمطاراً؛ إذ أن شدة الحرارة تعمل على تبخّر الماء ولا تكون هناك فرصة لتكثفه.

العامل البشري:

يمكن تعليل حدوث الجفاف بتعدي الإنسان على الطبيعة، وذلك نتيجة لإزالته الغابات والنباتات الطبيعية (التصحّر)، مما يؤدي إلى قلة النتح، ومن ثم قلة الرطوبة في الجو، وينجم عن ذلك ازدياد تبخّر مياه المطر، إضافة إلى أن الغطاء النباتي الذي يحمي التربة من الانجراف يؤدي الرعي الجائر إلى إزالته وتعرية التربة.

وفي ظل عدم وجود حكومة مركزية، والحرب الأهلية المستعرة، دخلت البلاد في دوامة من الفوضى تجاوزت عشرين عاماً، فانتهز بعض التجار هذه الحالة وقاموا بقطع الأشجار وإزالة الغابات بآلات متطورة وسريعة، وانتعشت على إثر ذلك تجارة الفحم وتصديرها إلى الخارج، لا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بقطع النباتات وإزالة الغابات بالكامل بآلات متطورة وسريعة، وهذه الأمور كلها أدت إلى تحوّل الصومال إلى صحراء قاحلة.

ويشير مهدي حاشي إلى أن العوامل الطبيعية التي أدت إلى وقوع المجاعة في الصومال قد عمّت منطقة القرن الإفريقي بأكملها، لكن حالة الفوضى التي يعيشها الصومال وفقدان المؤسسات التي من شأنها مواجهة مثل هذه المآسي ضاعفت من وطأة المأساة، وحوّلتها من مجرد جفاف يمكن مواجهته ببعض الإجراءات لتقليل آثاره على حياة المواطنين إلى كارثة تهدّد حياة الملايين.

■ المجاعة وأدوار الفاعلين داخلياً وخارجياً:

المنظمات الدولية وصناعة الأزمة:

إن تعاطي المنظمات الدولية، ومن ورائها الدول النافذة، مع أزمة الصومال يثير العديد من الشكوك، ويتسم بالكثير من الغموض؛ بسبب تضارب المصالح وضبابية المواقف.

ويمكننا إرجاع هذه الشكوك إلى عدد من النقاط:

١ - عدم تناسب ما تم الإعلان عن تقديمه للصومال مع حقيقة ما وصل للصوماليين:

فقد أعلنت هذه المنظمات والدول المانحة تقديم ملايين الدولارات، بل المليارات، لمساعدة المتضررين، لكن ما وصل إلى البلاد أقل كثيراً مما هو معلن، والذي يصل يُبدَّد معظمه على موظفي هذه المنظمات والفنادق الفاخرة.

وتشير عدد من التقارير إلى أن الفساد ضارب بجذوره في هذه المنظمات والهيئات، فقد سبق أن بيعت المواد الغذائية التي تحمل شعار «الأمم المتحدة» في الأسواق العامة في الصومال، ولهذا أجرت المنظمة تحقيقاً لم تُعرف نتائجه بعد، حتى أصبحت سمعة منظمات الإغاثة الغربية لدى كثير من الصوماليين سيئة، ومقترنة بالهيمنة والفساد وتوزيع المواد منتهية الصلاحية.

ما أريد الخلوص إليه هو أن تعامل العالم مع المعضلة الصومالية يشوبه كثير من الضبابية، وأن المنظمات الدولية المؤثرة في الشأن الصومالي غير معنية بمعالجة المشكلة من جذورها، بل إنها متربّحة من استمرارها واستفحالها لتكون مصدراً للرزق لهم ولجيوش المستفيدين المحليين.

تؤكّد الصحافية الهولندية ليندا بولمان، التي أصدرت كتاباً يحمل اسم «قافلة الأزمة»، أن المساعدات الإنسانية تحوّلت إلى صناعة رائجة، فالعديد من منظمات الإغاثة، مثل «كير» و «أطباء بلا حدود» و «أكسفام» و «صندوق إنقاذ الأطفال»، أضحت تتنافس فيما بينها للسيطرة على مناطق الكوارث بغية الحصول

على نصيب الأسد من أموال الإغاثة.

وعليه؛ فإن الكارثة الصومالية تجتذب أكثر من ألف منظمة إغاثة وطنية ودولية، هذا غير العديد من الجمعيات الخيرية الصغيرة التي تتولى جمع الأموال عبر دور العبادة والنوادي وغيرها من مصادر التمويل الخيرية.

ويُلاحَظ أن قسطاً كبيراً من أموال المساعدات تُنفق لتغطية التكاليف الإدارية واللوجستية لوكالات الإغاثة، بما في ذلك مرتبات العاملين بها الذين يتنقلون في سيارات فارهة، ويعيشون في نُزل توفّر لهم مظاهر الرفاهية والأبّهة التي اعتادوها.

وطبقاً لوصف الطبيب الفرنسي جان روفين صاحب كتاب «المأزق الإنساني»؛ فإن الصعوبات الواقعية في الصومال لم تنشأ من نقص في الغذاء أو المعونات المالية، وإنما من عدم الكفاءة في توزيع تلك المساعدات، بالإضافة إلى عدم الاستقرار المزمن في البلاد.

وتشير بعض التقديرات الدولية إلى أن كل ١٢ دولاراً يتم جمعها في الخارج لا يصل منها سوى دولار واحد فقط إلى إفريقيا، وذلك يعني ببساطة شديدة تبديد معظم أموال المساعدات قبل وصولها إلى مستحقيها!

وتؤكّد راسنا فارا، وهي محللة تقيم في نيروبي، الأمر قائلة: «إن غالبية الأموال التي يتمّ جمعها تُنفق إدارياً ولوجستياً، على شكل رواتب مثلاً، ناهيك عن الأموال التي قد يسرقها اللصوص أو المتعاقدين لتجد طريقها إلى المحلات لتُباع للجياع بأسعار جنونية»، وهكذا، تصير المجاعة والمساعدات، مراراً وتكراراً، هي النمط السائد، ويصبح الصومال برأي فارا «منجماً يؤمّن العمل للآلاف».

٢ – اتسمت المساعدات أيضاً بأنها بطيئة: هذا البطء الشديد في الأداء لا يتوافق مع التقارير التي سبق أن أكدت أن ٧٧٪ من حالات الوفاة خلال المجاعات في إفريقيا كانت تحدث خلال مرحلة إعداد برامج الإغاثة الإنسانية.

التباطؤ الغربي في مواجهة أزمة المجاعة إنما يعكس وجود أهداف أخرى تتجاوز الوجه الإنساني للعمل الإغاثي الذي يحاول الغرب دوماً أن يتجمّل به في حركته الخارجية تجاه الشعوب الفقيرة والنامية، وربما يعزز ذلك من الانتقادات الموجّهة للحملة الغربية لإنقاذ الصومال، واتهامها بأنها تنطوي في حقيقة أمرها على وجه «غير إنساني».. لقد تصوّر بعض الناس أن المجاعة في الصومال قد ظهرت فجأة، واقترن بظهورها إعلان الأمم المتحدة جنوب الصومال منطقة مجاعة، والتحذير من أن مخاطر الموت جوعاً تهدّد حياة نحو ١٢ مليون شخص في القرن الإفريقي!

وطبقاً لبعض التقارير الدولية؛ فإن عشرات الآلاف من أطفال الصومال قد لقوا حتفهم جوعاً منذ أوائل تموز (يوليو) ٢٠١١م، يُضاف لذلك وجود نحو ٦٤٠ ألف طفل آخرين يعانون سوء التغذية، وقد طالب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بضرورة توفير نحو ١,٥ مليار دولار لمواجهة مخاطر المجاعة في القرن الإفريقي.

وتشير التقديرات كذلك إلى أن ما يُطلق عليه «فجوة الجوع Hunger gab» في الصومال ستستمر حتى تشرين الأول (أكتوبر)، وإذا لم تتوافر الموارد اللازمة لمواجهة هذه الكارثة الكبرى فإن الأمور ستستمر في التدهور، وهو ما يعني مأساة إنسانية غير مسبوقة.

وبالرغم من ذلك كله؛ فإن أحداً لا يستطيع القول بأن إرهاصات المجاعة في الصومال لم

تكـــن معلومة أو يصعب التنبوء بهـــا، فثمة آليات يتم العمـــل بها دولياً للإنـــذار المبكر، ولعل أول إنـــذار لأزمة المجاعة الحاليـــة في الصومال قد حـــدث فـــي آب (أغســـطس) ٢٠١٠م، حينما تم رصد موجة الجفاف من قبل «شبكة نُظُم الإنذار المبكر للمجاعة»، وبمجرد التحقق من صحة تلك التقديـــرات قامت هذه الشـــبكة الدولية بإصدار التحذيـــرات اللازمة، ومع ذلك فإن الاســـتجابة الدولية لم تكن أبداً على قدر المستوى الذي تُنذر به الكارثة الإنسانية في الصومال.

والمثير في الأمر أن اســـتجابة القوى الدولية المانحـــة لم تصل حتى اليوم إلى مســـتوى حجم الكارثة الإنســـانية في الصومـــال ومنطقة القرن الإفريقي، ويبدو أن التفســـير الأوّلي لهذا التباطؤ الدولي يُعزى إلى تردد المانحين في تقديم العون والإغاثة، إلى أن قامت المنظمات الأهلية الدولية ووسائل الإعلام المختلفة بالترويج لصور الكارثة والمطالبة بضـــرورة التدخّل الإنســـاني العاجل، وأحســـب أن ذلك التفسير – إن صدق – لا يُسهم في حل أزمة المجاعة على الإطلاق.

ويـــرى بعض الباحثين أن هذا التباطؤ الغربي فـــي مواجهة أزمـــة المجاعة إنمـــا يعكس وجود أهـــداف أخرى تتجـــاوز الوجه الإنســـاني للعمل الإغاثي الذي يحاول الغرب دوماً أن يتجمّل به في حركته الخارجية تجاه الشعوب الفقيرة والنامية، وربما يعزز ذلك مـــن الانتقادات الموجّهة للحملة الغربية لإنقاذ الصومال واتهامها بأنها تنطوي في حقيقة أمرها على وجه «غير إنساني».

٣ – عـــدم ملاءمـــة المســـاعدات للحاجات الحقيقية للصوماليين:

فالمساعدات التي تقدّمها المنظمات والدول الغربية لم تلائم احتياجات الصوماليين، خصوصاً في بـــدء الأزمة، فعلى ســـبيل المثال لا الحصر؛ الرعاة الصوماليـــون، الذين يتفوقون في إنتاجهم من الماشـــية على نظرائهم في مناطق عديدة من العالم، لـــم يكونوا ينتظـــرون كالمزارعين هطول الأمطـــار، بـــل ينتقلـــون إلى مـــراع هطلت فيها الأمطار، ويوفّرون بذلـــك العلف والموارد المائية لماشـــيتهم، ومع أن الرعاة كانـــوا يضطرون في مواســـم القحط إلى بيع ماشيتهم مقابل الحبوب؛ فإنهـــم كانوا يحتفظون دائماً بجـــزء منها لإعادة توليد القطيع، عندما تتحسن الظروف.

لغياب الحكومة والسلطة المركزية أضحت وكالات الإغاثة الدولية تتصرف كأنها الحاكم الفعلي في البلاد

وقبيل تصاعد الأزمة الغذائية الراهنة، لم يكن الرعاة بحاجة إلـــى معونات غذائية قدر حاجتهم إلى مضخات، وحفّـــارات آبار مائيـــة، وأمصال لتلقيح المواشـــي، ودعم جهودهم في بناء وسائل نقل، ومســـتودعات لتخزيـــن الأعلاف، خصوصاً أن موجات الجفاف التي كانت تقع مرة كلّ ســـبع ســـنوات في ســـبعينيات القرن الماضي صارت تحدث مرة كلّ خمس ســـنوات فـــي الثمانينيات، وأصبحت مزمنة منذ عام ٢٠٠٠م.

يُضـــاف إلى هذا أن الدول الغربية أســـهمت فـــي إحكام الخناق علـــى الصوماليين، وذلك من خلال شـــروط التجارة غير المنصفـــة، والقيود المفروضة على تحويـــلات الصوماليين العاملين في الخارج، والتي كانت شريان حياة للصوماليين، بعد انهيار مؤسســـات الدولة، بما فيها المصارف في تســـعينيات القرن الماضي، حيث كانت هذه التحويـــلات تبلغ نحـــو ٤٠ مليون دولار ســـنويّاً، قبـــل أن تقلّ جداً بعد أحداث الحادي عشـــر من

سبتمبر ٢٠١١م، بزعم ضلوع المؤسسات التي تقوم بالتحويل في العمليات الإرهابية، الأمر الذي ترك تأثيراً بالغ الخطورة في حياة الصوماليين، خصوصاً أن هذه التحويلات كانت تقدّم ما يعادل عدة أضعاف الفرص التي تقدّمها وكالات العون الدولية لإعادة بناء الصومال.

لذلك فإن محاولة المنظمات الدولية اختزال مشكلة الصومال في المساعدات الطارئة - على أهميتها - يشكّل خطأ فادحاً بحدّ ذاته ساهم في زيادة الأزمة وتعقيدها، إذ البلد ليس بحاجة إلى رمي أكياس من المواد الغذائية للمتضوّرين من الجوع فحسب، بل يحتاج إلى مقاربة شاملة للأزمة الصومالية بكلّ أشكالها السياسية والاقتصادية، لمعالجة جذورها ووضع حدٍّ لحالة الفوضى.

وهناك عدد من التقارير تؤكّد تعمّد منظمات الإغاثة الغربية إفساد مواسم الحصاد بتقديم المساعدات الإنسانية في صورة حبوب ومزروعات مجانية في الموسم نفسه الذي يحصد فيه الفلاحون محصولاتهم الزراعية، وهو ما يتسبّب في نقص الإقبال على الإنتاج المحلي وانخفاض الأسعار، ومن ثم إفلاس كثير من المزارعين، وعدم تمكّنهم من زراعة أراضيهم في المواسم التالية.

لقد أدت سياسات المساعدات الغذائية إلى القضاء على الإنتاج المحلي من الغذاء، كما أسهمت في تمويل الحروب الأهلية، وخلق حالة من الأزمة الغذائية الدائمة.

ونظراً لغياب الحكومة والسلطة المركزية الفعّالة منذ عام ١٩٩١م؛ أضحت وكالات الإغاثة الدولية تتصرف كأنها الحاكم الفعلي في البلاد، دون وجود رقيب أو حسيب عليها.

وربما دفع ذلك إلى القول بأن الصومال تديره وكالات الغوث الدولية، أما الحكومة الانتقالية فهي ظاهرة افتراضية لا غير.

٤ - مساعدة المخيمات في الدول المجاورة دون الداخل:

هناك قضية أخرى شائكة تثير العديد من علامات الاستفهام حول أهداف هذه المساعدات؛ إذ أن منظمات الإغاثة تفضّل دائماً مساعدة المخيمات في الدول المجاورة وتتجاهل مساعدة المشردين في الداخل، وهم أقل كلفة، مما جعل مسؤولين صوماليين يتهمون تلك المنظمات بتشجيع الهجرة الجماعية من البلد، حتى تحوّل «مخيم داداب» في كينيا إلى أكبر مخيم في العالم من حيث عدد السكان.

ونتيجة لهذه السياسة؛ فإن الآلاف من الصوماليين يواصلون، بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ووسط آسيا (أوتشا)، النزوح عبر الحدود إلى إثيوبيا وكينيا، بعض التقديرات تُشير إلى أن عدد الصوماليين الذين نزحوا إلى إثيوبيا وكينيا وصل ١٦٦ ألف صومالي، حيث يصل يومياً في المتوسط ١٧٠٠ شخص إلى إثيوبيا، و ١٣٠٠ آخرين في المتوسط إلى كينيا.

هذه النقاط مجتمعة دفعت بعض المحللين إلى القول بأن المجاعة في الصومال هي صناعة غربية مكتملة الأركان، بهدف السيطرة على مناطق التمرد القبلي والإسلامي، وليس هناك من بدٍّ هذه المرة من أن يكون التدخّل غربياً نظراً لعزوف كلٍّ من العرب والأفارقة عن القيام بهذه المهمة.

فالمجاعة والمساعدات الغذائية تشكّلان النمط المسيطر اليوم على المشهد الصومالي، لذلك فإن المانحين ومنظمات الإغاثة الدولية يتدافعون للتحكّم في هذا المشهد وإدارة البلاد من خلال المساعدات، خصوصاً في ظل الغياب الحكومي التام.

وتربط راسنا فارا، وهي محللة تقيم في

نيروبـــي، بين عدد المنظمات الإنســـانية في بلد ما وبين مســـتوى الفقر فيه، فكلما زاد عدد تلك المؤسسات تراجعت قدرة هذا البلد على الخروج من الفقر، وتصبح المساعدات خير وسيلة تفرض بواســـطتها الدول المانحة رقابتهـــا على الدول المنكوبة، فهل هو شـــكل جديد من الاســـتعمار الإنساني؟

■ المنظمات والدول العربية والإسلامية:

مع الأســـف الشـــديد؛ لم يكن هناك دور يُذكر للدول العربيـــة في مواجهة الأزمة الصومالية، حتى التحركات العربية القليلة جاءت متأخرة جداً، بعد أن مات آلاف الصوماليين نتيجة للجوع وسوء التغذية، كما أنها لم تكن على مستوى الكارثة وحجمها.

وقـــد يجادل بعض الناس بـــأن الدول العربية مشـــغولة بربيع الثورات الذي هبّ على المنطقة، لكـــن الواقع يشـــهد أن العالم العربـــي لم يكن له حضـــور فعلي في عمر أزمة الصومال التي أكملت عشرين عاماً، لا في المشهد السياسي ولا الثقافي.

كما أن معظم المســـاعدات من جانب الدول العربية والإسلامية كانت تعتمد في أغلب الأحيان على الجهود المحدودة للمنظمات غير الحكومية، مثـــل جمعيات الهـــلال الأحمر واتحـــاد الأطباء العرب، وبدا المشـــهد وكأن الدول العربية تركت الصومـــال للدول الإقليميـــة والمنظمات الدولية تفترسها وتتحكم في مقدّراتها كما تريد.

■ القوى الدولية والإقليمية:

وجدت القوى الدوليـــة والإقليمية في الأزمة الصومالية فرصة في بســـط مزيـــد من النفوذ والتمـــدد فـــي الداخـــل الإفريقـــي، وإن تباينت المنطلقات والأهداف لكلٍّ منها حســـب سياستها الخارجية واستراتيجيتها في المنطقة.

الدور الأمريكي:

التدخّل الأمريكي المباشـــر فـــي الصومال بـــدأ مبكراً منذ عام ١٩٩٣م، لكن الاســـتراتيجية الأمريكيـــة القديمـــة، في خلال هذه الســـنوات العشـــرين، أخفقـــت فـــي إيجاد موضـــع قدم استراتيجي لها في إفريقيا، خصوصاً في منطقة الشرق الإفريقي، حيث القرن الإفريقي والسودان، وحيث النفط والموارد المعدنية الوفيرة.

فعلى الرغـــم من تعاقب عدد مـــن الإدارات الأمريكيـــة المختلفـــة على الحكم فـــي الولايات المتحدة خلال هذه المـــدة؛ فإنها جميعاً اتفقت على الإخفاق في الصومال، حتى إن الأمور كانت دائماً تسير إلى الأسوأ بمرور الوقت، خصوصاً في ظل تصاعد نفوذ القوى الإسلامية في الصومال، وســـيطرة جماعات قريبة من تنظيم القاعدة على أجزاء واســـعة من البلاد، حتى أصبحت القضية الصوماليـــة صداعـــاً مزمناً فـــي رأس الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

ويبدو من القراءة الواعية للمشهد الصومالي الراهن أن الولايات المتحدة والدول الغربية التي استنفدت جميع الوسائل والمبادرات في الصومال، بما في ذلك التدخّل العسكري المباشر من خلال إثيوبيـــا، قد وجـــدت في أزمة المجاعـــة وإدارة المساعدات الإنســـانية مخرجاً حاسماً وعلاجاً ناجعاً لما أُطلق عليه اسم «المرض الصومالي».

لذلك فقد عمـــد الإعلام الغربي والمنظمات الدولية إلى الربط بين تفاقم الأوضاع الإنســـانية في الصومال وســـيطرة حركة شباب المجاهدين على مناطق واسعة من البلاد، فقد اتهمت سفيرة الولايـــات المتحـــدة الأمريكية بالأمـــم المتحدة سوزان رايس جماعة الشباب بالتسبب في تفاقم المشـــكلة؛ زاعمة أنها منعت إيصال المساعدات بشكل كاف للمناطق المتضررة، وفي حال سماحها بذلـــك فإنها تفرض رســـوماً على ذلـــك، وتقوم بالاعتداء وقتـــل العاملين في هذا المجال - على حدّ قولها -.

وارتبطت المساعدات الدولية الأمريكية في بعض الأحيان بشروط سياسية، ومن ذلك اشتراط هيئة المعونة الأمريكية عدم تقديم الدعم إلى مناطق تسيطر عليها جماعة الشباب المجاهدين؛ بالرغم من اعتراف الهيئة نفسها بسيطرة الحركة على ما يقرب من ثلثي مساحة الصومال.

والهدف من هذا السلوك هو تشويه صورة جماعة الشباب، والعمل على فقدها لشعبيتها في الأوساط الصومالية، وتحميلها الكارثة التي تتعرض لها البلاد، على الرغم من نفي الحركة منعها عمل منظمات الإغاثة الدولية والإسلامية، ويكشف الصحافي المقيم في أسمرة توماس ماونتن هذا المخطط الأمريكي قائلاً: «إن برنامج الغذاء العالمي واليونيسف جبهتان تابعتان للاستخبارات الأمريكية، التي تريد السيطرة على المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب»؛ معرباً عن استغرابه لتقاعس الصحافيين في التدقيق في صحة التقارير التي تتحدث «كذباً» عن منع حركة الشباب المعونات عن اللاجئين، وقال: «اسألوا الصليب الأحمر الذي لم يتوقف يوماً عن العمل في الصومال؛ بما في ذلك في الجنوب».

الدور الإيراني:

الأمر لم يقتصر على محاولة توظيف الولايات المتحدة للأزمة بما يخدم أغراضها، فقد وجد النظام الإيراني في الأزمة الصومالية فرصة مواتية لاختراق مجتمع كل أفراده من المسلمين السنّة؛ مستغلاً حالة الفقر والجوع والإهمال التي يعانيها هذا المجتمع.

فطهران تسعى لتوسيع نفوذها في القارة الإفريقية من خلال الوجود السياسي والاقتصادي، ويُعتقد أن الهدف من تعميق هذا الوجود هو الترويج للمذهب الشيعي في البلدان الإفريقية، فالرئيس الإيراني أحمدي نجاد يؤكّد في مناسبات عديدة جَمَعَته بقادة أفارقة «رغبة بلاده في تعزيز علاقاتها بالدول الإفريقية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، مؤكّداً ضرورة ألا تقتصر تلك العلاقات على الجانب السياسي فقط»، وقد دعا نائب وزير الخارجية الإيراني لشؤون إفريقيا محمد رضا باقري القطاع الخاص في إيران إلى توثيق التعاون مع إفريقيا، مؤكّداً أن إفريقيا تشكّل مرتعاً واسعاً لنشاطات الشركات الإيرانية: «إن لإيران خطة شاملة في إفريقيا، تتضمن المجال السياسي والاقتصادي والثقافي».

وتُشير بعضُ التقارير إلى أنَّ الحركة الدبلوماسية الإيرانية الموجَّهة لإفريقيا قد تصاعدت بشكلٍ واضح في ظلِّ حكم الرئيس أحمدي نجاد، ففي عام ٢٠٠٩م وحْدَه قام كبار المسؤولين الإيرانيِّين بنحو عشرين زيارة لإفريقيا، وتحاول الدبلوماسية الإيرانية كسرَ الحصار الغربي المفروض عليها من خلال اكتساب مناطق نفوذ جديدة في إفريقيا.

وفي هذا الإطار نشطت الدبلوماسية الإيرانية في تعاطيها مع الأزمة الصومالية، فقام وزير الخارجية الإيراني بزيارة العاصمة الصومالية مقديشو للوقوف على حجم الكارثة الصومالية، يُلاحَظ أنه لم يقم مسؤول عربي أو إسلامي رفيع بزيارة الصومال، باستثناء الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وهذا الأمر يوضّح حالة الغفلة والتجاهل التي تعيشها الدول العربية والإسلامية!

كما أعلن الهلال الأحمر الإيراني تقديم مساعدات تُقدّر بنحو ٢٥ مليون دولار لمنكوبي المجاعة في الصومال، وأشار الدكتور منتظر شبر، المدير التنفيذي لجمعية الهلال الأحمر الإيرانية في طهران، إلى أن الجمعية ستستعين بالبحرية الإيرانية لتأمين سفن المساعدات المتجهة للصومال خوفاً عليها من القراصنة.

وأصدر مكتب قائد الثورة الإسلامية علي

خامنئـي بياناً دعا فيه الشـعب الإيراني كافة إلى الإسـراع في مسـاعدة المتضررين بالمجاعة في الصومـال، وجـاء في البيـان أن منطقـة القرن الإفريقـي، وبخاصة الصومال، تشـهد هذه الأيام أحـد أكبر الأزمات الإنسـانية، حيث تتعرض فيها أرواح الملايين من المسلمين الصوماليين، ولا سيما النساء والأطفال، للتهديد والخطر الحقيقي النابع عن ظاهرتي الجدب والجفـاف والمجاعة، وذلك أمام مسمع ومرأى المؤسسات الدولية وصمتها.

وأكّـد البيان الصادر عـن مكتب خامنئي أنه لهذا الصدد، ونظراً للاهتمام الخاص الذي أبداه قائد الثورة الإسلامية لموضوع تقديم مساعدات إنسانية للمنكوبين بالمجاعة في الصومال، ندعو أبناء الشعب الإيراني المسلم والمحب للإنسانية للإسراع في مسـاعدة الشعب الصومالي المسلم في شـهر الرحمة والبركة، وإيصال مساعداتهم النقديـة وغير النقديـة إلى هذا الشـعب عبر الأجهزة المختصة في البلاد.

كمـا أعلن الرئيـس محمود أحمـدي نجاد استعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية للمساعدة في تحسين الأوضاع بالصومال.

وغني عن البيان أن الصومال لا يحتمل مزيداً من المشـكلات والصراعـات الطائفية التي قد تنجم عن التدخّل الإيراني ونشر المذهب الشيعي في هـذا البلد الذي أنهكته الحروب والمجاعات، لذلك يجب أن يتنبه أهل الصومال جيداً لمخاطر هذا الأمر، ويحرصوا على عدم تجاوز المساعدات لأهدافها الإنسانية المعلنة.

الدور التركي:

يختلـف الدور التركـي فـي الصومال عن غيره، فالتدخّل التركي رحبت به غالبية الأطياف الصوماليـة، وهـو ما ظهر جلياً في الاسـتقبال الحافل لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لدى زيارته للعاصمة مقديشو.

ويرجع الترحيب الشـعبي والرسـمي بالدور التركـي إلـى سياسـة الاعتدال التـي تنتهجها تركيا في ظل حكومـة حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسـلامية، ولما تمثّله أنقرة من ثقل دولي ووزن سياسـي واقتصادي، لذلك فقد رأى الصوماليون في زيـارة أردوغان فرصة نادرة لرد الاعتبار للشعب الصومالي، لإثارة انتباه المجتمع الدولي إلى الوضع الصومالي برمّته، وقد نجحت الزيارة في تحقيق ذلك، فأثارت اهتمام المجتمع الدولي ولا سيما الإسلامي.

يقول الكاتب الصومالي يوسف محمد: ينظر الصوماليون لزيـارة أردوغان علـى أنها امتداد لمواقف هـذا الرجل تجاه القضايا الإسـلامية وقضايـا المنطقة، والدور التركـي المتنامي في المنطقة، وذلك بعد تسـلّم حزب العدالة والتنمية لزمـام الأمور في تركيا، ومـا غضبة رجب طيب أردوغان عنا ببعيد في حرب إسرائيل على غزة.

الصوماليون سـعداء بهـذا التوجّه من دولة في قامة تركيا وثقلها السياسـي والروابط القوية والمتينة التي تربط بيـن البلدين، وينظرون لهذا الضيف المرحّب بـه بعين الرضا والقبول، ولهذا القبول ما يفسره من كون تركيا دولة مسلمة سنّية.

هذا الرجل ضـرب أروع مثل في نصرة أخيه المسـلم في بلد لم يعرف الاستقرار لعقدين من الزمن، ونزل في مدينة تُعَدّ من أخطر مدن العالم إن لم تكن أخطرها، وما أظن أحداً سـوف ينسى أو يتناسى هذه الزيارة، ولسوف تُكتب بماء الذهب وتُحكـى للأطفال بعد حين علـى غرار ألف ليلة وليلة، لذا يأمـل الصوماليون أن يكون لتركيا دور فعّال في إعادة الاسـتقرار والإعمار بعد إخفاق دول الجوار في هذه المهمة، بل كانت هذه الدول سبباً في تردي الأوضاع في البلاد.

تحوّلت الحكومة التي قدّمت كثيراً من الوعود إلى نسخة مطابقة لحكومة الرئيس السابق

وتهدف السياسية الخارجية التركية إلى تعميق الشراكة مع الدول الإفريقية؛ مما يعطي دفعاً لوريثة الإمبراطورية العثمانية لاستعادة نفوذها السابق في محيطها الإقليمي وفي العالم.

وفي هذا الإطار أعلن وزير الدفاع الصومالي حسين عرب عيسى، في مؤتمر صحافي بالعاصمة الصومالية مقديشو، عن اتفاقية عسكرية تم التوقيع عليها ما بين حكومتي مقديشو وأنقرة، وصرّح وزير الدفاع الذي يتولى حالياً مهام رئيس الوزراء بالنيابة؛ أن الاتفاق سيغطي نواحي متعددة، منها التدريب، والإمدادات العسكرية، وتكنولوجيا الأسلحة الحديثة، والارتقاء بثقافة الجندي الصومالي، وأكّد الوزير أن الاتفاق صدّق عليه البرلمان التركي، وسيتم عرضه على البرلمان الصومالي خلال الأسابيع القليلة القادمة.

كما أعلنت وزارة التربية والتعليم بإدارة بونتلاند الإقليمية (شمال شرق الصومال) عن منحة دراسية مقدمة من وزارة التعليم والمعارف التركية لطلبة المدارس المتوسطة والثانوية في بونتلاند، وصرّح وزير التعليم البونتلاندي عبدي فارح جحا أن المنحة المقدّمة إلى الراغبين في الالتحاق بالمراحل الثانوية والجامعية.

كما تضمّنت زيارة أردوغان لافتات إنسانية بجانب أهدافها السياسية، فقد اصطحب رئيس الوزراء التركي في زيارته لمقديشو أفراداً من أسرته، وشوهد أردوغان وزوجته أمينة ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو وهم يجلسون على التراب ويقومون بإطعام أطفال صوماليين جائعين ويعانون سوء التغذية.

وأعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان؛ أن حصيلة التبرعات الشعبية داخل تركيا لصالح المتضررين من المجاعة في الصومال فاقت حتى الآن ٢٥٠ مليون دولار.

وأضاف أنه إلى جانب التبرعات المالية أرسلت تركيا مساعدات إنسانية عاجلة إلى الصومال والقرن الإفريقي، شملت مواد غذائية، وخياماً، ومستلزمات طبية، لإغاثة المهددين بكارثة المجاعة التي حصدت أرواح عشرات الألوف.

وأوضح أن الحكومة التركية أنشأت هيئة برئاسة نائب رئيس الوزراء؛ لتنسيق عمليات الإغاثة والتبرعات المقدمة من تركيا للمهدَّدين بالمجاعة في الصومال وتقويم الاحتياجات الإنسانية.. معرباً عن أمله بأن تساهم هذه الجهود في تخفيف حجم المأساة.

كما أكّد رئيس الوزراء التركي عزم بلاده إقامة مشاريع وبنى تحتية في ذلك البلد المنكوب، من بينها مشروع بناء مستشفى بسعة تبلغ ٢٠٠ سرير.. متعهداً بمواصلة تقديم الدعم للصوماليين، وتسليط الضوء على معاناتهم خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

■ دور القوى الفاعلة داخل الصومال:

الحكومة الصومالية

على الرغم من أن الحكومة الصومالية الحالية، والتي تدير البلاد بقيادة شريف شيخ أحمد، قد وُلدت من رحم قوات المحاكم الصومالية التي كانت تلقى دعماً وتأييداً من الشارع الصومالي؛ فإنها لم تختلف عن غيرها من الحكومات السابقة، لقد علّق الشعب الصومالي آمالاً عريضة على حكومة الرئيس شريف شيخ

أحمد للخروج من الأزمة التي طال أمدها، لكنها أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنها ليست أكثر من نسخة مكررة وممجوجة من الحكومات الخائبة التي عرفها الصومال في عمر محنته التي قاربت عشرين عاماً.

فسلوك الحكومة الانتقالية وإخفاقها الذريع في تحقيق أي إنجاز يُذكر، وانشغال مسؤوليها بهمومهم ومصالحهم الشخصية على حساب العباد والبلاد، قد بدّد كلّ الآمال التي علّقها عليهم الصوماليون.

لقد أخفقت الحكومة في إثبات قدرتها على الأرض، واستنكف معظم مؤيدي شريف من المحاكم عن الدفاع عن حكومته بسبب تصرفات المحيطين به والممسكين بزمام الأمور، والنتيجة هي حكومة مشلولة غير قادرة على الدفاع عن نفسها، ومسكونة بهواجسها الأمنية، ولا تملك قرارها، وتنتظر رواتبها من مكاتب الأمم المتحدة.

لم يستطع برلمان الحكومة من عقد جلساته بانتظام لعدة شهور، وفرّ كثير من أعضائه إلى الخارج بعدما عجزت الحكومة عن حمايتهم، حيث قُتل بعضهم في العاصمة المضطربة.

لقد تحوّلت الحكومة التي قدّمت كثيراً من الوعود إلى نسخة مطابقة لحكومة الرئيس السابق عبد الله يوسف، والتي حمل الرئيس الحالي شريف شيخ أحمد السلاح لإسقاطها بذريعة التعاون مع الأجنبي، وبعد أن ضاقت الأرض بما رحبت طالبت الحكومة التي يقودها رئيس المحاكم الإسلامية السابق الدول الإقليمية (بما فيها إثيوبيا) بالتدخّل لإنقاذها من الانهيار أمام ضربات المعارضين!

وهذا ما يفسّر عزوف الشعب عن تأييد حكومة لا وجود لها إلا في القصر الرئاسي والثكنات المحيطة به وبحراسة القوات الإفريقية.

وفي الحقيقة؛ الحديث عن «حكومة» هو أمر مجازي، والموجود هو عبارة عن عدد من الشخصيات المحورية المتنفذة، وعشرات المجاميع التي يعمل كلّ واحد لحسابه الخاص، والقاسم المشترك بينهم هو فقط اسم «الحكومة»، لذا تحدث الاشتباكات بين فينة وأخرى لأن عناصرها لا يتبعون عملياً «الحكومة».

لذلك لم يكن متوقعاً أن يكون لحكومة بهذا التوصيف أن يكون لها دور يُذكر خلال المحنة التي يتعرض لها الشعب الصومالي إلا بعض المناشدات التي أطلقتها هنا وهناك، وحتى عندما حاولت التحرك على الأرض نتيجة للضغوط الشعبية وحفظاً لماء الوجه فقد أخفقت في تحركها.

فقد عيّن رئيس الوزراء الصومالي محمد عبد الله فرماجو، في ١ فبراير ٢٠١١م، لجنة وطنية للجفاف، مكوّنة من ٢١ عضواً برئاسة النائب الصومالي إبراهيم عمر حبيب، لكن هذه اللجنة أخفقت في القيام بأي من المهام الموكولة إليها، وواجهت انتقادات حادة من قبل البرلمان الصومالي، أدت في نهاية المطاف إلى استقالة رئيسها في ١٣ أبريل ٢٠١١م، أي لم تستمر سوى شهرين!

حركة شباب المجاهدين:

يرى عدد من المراقبين أن المحنة الحالية التي يعانيها الصومال وجّهت صفعة قوية لحركة شباب المجاهدين؛ نظراً لأن معظم المناطق المنكوبة تسيطر عليها الحركة؛ مما يحمّلها مسؤولية إغاثة أهلها، وهو ما لم يحدث، خصوصاً بعدما تردد عن منعها لهيئات الإغاثة الدولية.

موقف حركة الشباب من المجاعة ساهم في تفاقم الأزمة وتدهور الأوضاع، فعلى الرغم من جميع الدلائل والشواهد التي تؤكّد معاناة الشعب الصومالي، وموت الآلاف نتيجة للجفاف والجوع الذي تعانيه البلاد، خرجت الحركة لتؤكّد عدم

وجود مجاعة في جنوب البلاد، كما سخرت من التقارير التي تحدثت عن وفاة ٢٩ ألف طفل خلال ثلاثة أشهر بسبب الجوع، مشيرة إلى أن عدد الضحايا في الأقاليم التي تسيطر عليها الحركة لا يتجاوز الخمسين!

وأنكر الناطق الرسمي باسم الحركة علي محمود راجي وقوع مجاعة في جنوب الصومال، كما ذكرت بعض التقارير الدولية التي وصفها بالمسيّسة وغير الصحيحة، مشيراً إلى أن ما تنشره الهيئات الغربية عن الجفاف في جنوب الصومال «لا أساس له من الصحة»، لكن راجي أقرّ في المقابل بوجود الجفاف الذي يؤثر في الرعاة والمزارعين لكونهما يعتمدان على المواشي والزراعة، إلا أنه مغاير تماماً لما تروّجه وسائل الإعلام الغربية.

وشدّد على أن حجم الجفاف لم يصل بعدُ إلى مرحلة الإعلان عن مجاعة، وخصوصاً في المناطق التابعة لحركة الشباب، وأن حدود الجفاف محصور، والجهود جارية لاحتوائه.

ووصف إعلان الأمم المتحدة وجود مجاعة في جنوب الصومال بأنها تقارير سياسية، متهماً المنظمة الدولية بإقحام المجال الإنساني في السياسة لتحقيق أجندات خاصة.

هذا النفي من الحركة للمجاعة الصومالية هو وجه آخر من تسييس الأزمة بعيداً عن مجالها الإنساني، نعم هناك نوع من التهويل الغربي لوضع حركة الشباب في مأزق، لكن هذا لا ينفي وجود أزمة طاحنة تهدد البلاد، وبين التهويل الغربي وتهوين حركة الشباب ومحاولة كل الأطراف استغلال الحدث لصالحه؛ يرزح الشعب الصومالي المنكوب، الأمر الذي ضاعف من حجم المعاناة.

هناك جفاف يعصف بالصومال حقاً، وتهديدات بحدوث مجاعة وأزمة إنسانية بحسب شهادات نازحين من الصومال ومنظمات إغاثة إسلامية، لكن قد تقوم الحركة بالتقليل من الأزمة لأهداف سياسية لها ومحاولة السيطرة على البلاد، وقد يقوم الإعلام الغربي في الوقت نفسه بقدر من التهويل لحالة الجفاف لاستغلاله أيضاً لأغراض سياسية، أو ليكون ورقة ضغط على الشعب الصومالي لاحتلاله تحت ذريعة وجود المجاعة.

وفي النهاية لا يمكن للحكومة الصومالية غير المسؤولة، أو حركة شباب المجاهدين المسلحة، أو الأمم المتحدة، والمنظمات الغربية للإغاثة، أو العالم الإسلامي، بتباطؤهم أن يتجنبوا اللوّم على هذه المأساة التي تضرب الصوماليين، فالكل مسؤول، ولو قام كلّ طرف بدوره المنوط به دون الالتفاف للوصول لأغراضه السياسية، لما كانت هناك مجاعة في الصومال، ولما استغلها الغرب لتحقيق أطماعه وأجنداته الخاصة.

■ خاتمة:

بعد هذا الاستعراض لطبيعة المحنة التي يعانيها الشعب الصومالي، وتداخل الأطراف الخارجية والداخلية في تعقيدها، لا بد من تأكيد أن الصوماليين لا يعانون شبح المجاعة فحسب، بل يعانون إلى جانب المجاعة الفوضى والاقتتال الذي يعم البلاد منذ عشرين عاماً، وغياب الحكومة المستقرة التي يمكنها مواجهة الأزمات، ومحاولة القوى الغربية فرض هيمنتها على البلاد، كل هذا ساعد في تأزيم الموقف.

فالجفاف ظاهرة طبيعية تحدث كل فترة في الصومال بسبب الموقع الجغرافي، لكنه كظاهرة طبيعية يمكن مواجهته والتقليل من آثاره، لكن في ظل دولة مستقرة تنعم بالأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن لبعض القوى العربية الفاعلة، مثل مصر والسعودية وقطر، أن تساعد في عقد

مؤتمر للمصالحة الوطنية في عموم الصومال دون تدخلات خارجية، على غرار ما حدث في إقليم أرض الصومال عام ١٩٩١م.

وتتمثل القضايا الأساسية للخروج من الأزمة الصومالية الراهنة في مسائل الأمن والحكم الصالح وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن تحسن الأمن في الصومال يعني زيادة الثقة بين الصوماليين بجميع شرائحهم ومن يمثلهم في الحكم، وربما يُعزى غياب الأمن إلى انتشار الفساد على نطاق واسع، والاستراتيجيات الخاطئة لتوزيع المعونات الخارجية، وعدم احترام ثقافة المجتمع الصومالي وتقاليده، وعليه فإن الدول العربية المعنية تستطيع أن تساهم في تدريب قوات أمنية صومالية والإشراف عليها وتخضع للمساءلة والمحاسبة.

أما في مجال الحكم الصالح؛ فإنه ينبغي تطبيق قواعد الشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان، بما يعني القضاء على سياسة الإفلات من العقاب، أو تعيين زعماء الحرب السابقين في الوظائف الحكومية.

وعلى صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فإن نموذج التنمية المقترح ينبغي أن يكون موجهاً للصوماليين، وبقيادة صومالية خالصة، سواء من قبل قيادات المجتمع المدني أو مؤسسات الحكم المختلفة، ونظراً لأن غالبية الشعب الصومالي تعتمد على قطاع الزراعة والثروة الحيوانية؛ فإنه من الأحرى توجيه الدعم والمساعدة لتنمية هذا القطاع الحيوي.

وعلى العرب، بعد أن استعادوا الوعي بذاتهم الحضارية، التحرك للدفاع عن أركان نظامهم الإقليمي في مواجهة التحديات الكبيرة التي يطرحها عليهم عصر العولمة الأمريكية، وأحسب أن إعادة الاعتبار للمسألة الصومالية، لكونها شأناً عربياً وإسلامياً خالصاً، يمثّل خطوة مهمة على طريق النهوض العربي والإسلامي.

■ المصادر والمراجع:

- المجاعات في العالم.. شبح ما زال يهدد ملايين، عامر الملا.
- الجفاف في الصومال.. مأساة شعب تنتظر حلاً، فاطمة عيسى، من إصدارات مركز الشاهد للبحوث والدراسات.
- استعمالات الأراضي والمياه في مصر من منظور التغيرات المناخية والتصحّر، دكتور صلاح أحمد طاحون، جامعة الزقازيق.
- الجفاف في الصومال.. ما هو أسوأ لم يأت بعد، محمد نور جعل، الجزيرة نت.
- حول أزمة المجاعة في الصومال، مهدي حاشي، الجزيرة نت.
- العرب وحملة إنقاذ الصومال، د. حمدي عبد الرحمن، الجزيرة نت.
- المخفي والمعلن في أزمة المجاعة الصومالية، دكتور حمدي عبد الرحمن، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية.
- صناعة المجاعة في الصومال.. والاستعمار الإنساني، جنان جمعاوي، صحيفة السفير اللبنانية.
- الإنذار المبكر للمجاعات.. لماذا فشلت الجهود الإنسانية الدولية في الصومال، د. أيمن شبانة، موقع مجلة السياسة الدولية.
- التشيّع في إفريقيا، تقرير ميداني، مركز نماء للبحوث والدراسات.
- هل آن الأوان لاستئصال الأسباب الكامنة وراء المجاعات، محمد شريف محمود، شبكة الشاهد الإخبارية.
- قراءة في زيارة الأتراك والإيرانيين للصومال، يوسف محمد، شبكة الشاهد الإخبارية.
- الصومال.. إفلاس سياسي ونتائج كارثية، مهدي حاشي، الجزيرة نت.
- نحو خريطة طريق عربية لإنقاذ الصومال، د. حمدي عبد الرحمن، صحيفة الاقتصادية.

الربيع العربي وجنوب الصحراء الإفريقية..
الآثار والتداعيات

أ. محمد سليمان الزواوي(*)

عندما اندلعت التظاهرات في تونس، في الأسابيع الأخيرة من عام ٢٠١٠م، لم ينتبه أحد من خارج المنطقة لهذه الأحداث التي كانت تُعد شأناً تونسياً محلياً، ونتجت عن بعض المظالم التي أحاطت بشاب جامعي عاطل عن العمل بمؤهله، فاضطر إلى أن يعمل بائعاً للخضروات، وتعرض في أثناء كسب رزقه لإهانة جارحة من شرطية.

ولم يكن أحد يتوقع مطلقاً أن تنتشر تلك التظاهرات إلى دول شمال إفريقيا كافة، وتستمر حتى تصل إلى سوريا والبحرين واليمن أيضاً، ففي غضون أسابيع انهار نظام زين العابدين بن علي، والذي كان يبدو أنه من أقوى الأنظمة في المنطقة، وانتشرت الثورة التونسية في أرجاء المنطقة كافة، وسرعان ما أطاحت موجة الثورة بنظام حسني مبارك الذي كان يعد هو الآخر من أقوى الأنظمة في المنطقة، ومن أطولها عمراً، وتدحرجت كرة اللهب لتصل إلى جماهيرية القذافي لتهدم أركان حكمه في غضون أشهر، بعدما تدخلت القوى الدولية للإطاحة به، ومساعدة الثوار على نيل حريتهم التي انتفضوا من أجلها.

وقد صدمت تلك الأحداث صنّاع السياسات والمخططين الاستراتيجيين حول العالم، ولم يكن أحد يتوقع أن تنتقل الأحداث بهذه السرعة وبتلك النتيجة، مما جعل الجميع يعيد النظر في قوة الأنظمة السياسية واستقرارها في مناطق أخرى من العالم، وبخاصة جنوب الصحراء الإفريقية التي ليست ببعيدة عن أحداث الشمال الإفريقي.

الدول الإفريقية ستواجه في العقد القادم العديد من التحديات المتشابهة

لذا كان من المهم الدخول في تفاصيل تلك الأحداث اليومية، والتظاهرات الاجتماعية، والأزمات السياسية والمواجهات العنيفة، من أجل محاولة رصد أية تحولات في منطقة جنوب الصحراء؛ فلم يكن حرق البوعزيزي لنفسه في ديسمبر ٢٠١٠م هو الذي قلب نظام بن علي، ولكن عوامل كثيرة أثرت في المجتمعات العربية: كالبطالة، وإحباط الشباب المتعلم، وفرصهم المحدودة في الحياة، والجمود السياسي، وانتهاكات الأجهزة الأمنية، والغضب من فساد البطانة المحيطة بالحكم، لذا لم تكن حادثة البوعزيزي (إحراق البوعزيزي لنفسه) إلا رمزاً وحافزاً لانطلاق

(*) باحث ماجستير في العلوم السياسية.

كل تلك الأحداث بخلفياتها الاجتماعية والاقتصادية.

لذا فإن فهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تؤدي إلى التغيير لا تضمن وحدها توقع الأحداث المستقبلية، ولكنها تساعد في معرفة الأحداث المحفّزة، أو التي يمكن أن تؤدي إلى اشتعال الأوضاع في أي لحظة.

وحتى الآن؛ فإن عدوى الربيع العربي لم تتجاوز جنوب الصحراء، ولكن يبدو أن المواطنين في السودان وأوغندا وبوركينا فاسو وجيبوتي وموريتانيا ألهموا من تلك الظاهرة، وأطلقوا عدة تظاهرات ضد حكوماتهم، بالإضافة إلى عدة دول إفريقية أخرى[1]، ولا جدال أن الزعماء الأفارقة ومواطنيهم كانوا يراقبون من كثب الأحداث التي تفجرت على حدود المنطقة الشمالية للقارة، وفهموا الدروس المستفادة، وقاموا بإعادة تقويم لديناميكيات السلطة في بلدانهم، وقاموا بحساباتهم فيما يمكن أن يتوقعوه ويستخلصه بعضهم من بعض، حكاماً ومحكومين.

وبنظرة فاحصة على تلك الدول الواقعة جنوب الصحراء، والمعرضة لقلاقل اقتصادية، يمكننا أن نرصد بعضاً من المؤشرات التي تدل على حدوث توترات مستقبلية في تلك المنطقة.

هناك عنصران أساسيان يحددان مدى هشاشة الدول أمام الأزمات:

العنصر الأول: هو عمق الأثر التراكمي للضعف البنيوي وكثافته، وحدود الانقسام في تلك الدول.

والعنصر الثاني: - الذي لا يقل أهمية عن سابقه - هو قدرة تلك الدول على إدارة تلك العوامل البنيوية، وامتصاصها بطريقة تجعل أي صدمة على النظام أقل خطورة[2].

فما يُعرف بتأثير الدومينو Domino Effect يمكن أن ينتقل بسهولة إلى مختلف الأنظمة الإقليمية في القارة الإفريقية، فمنطقة الشمال الإفريقي تؤثر وتتأثر بمنطقة جنوب الصحراء، والعكس صحيح، واجتراء الشعوب على حكامها الفاسدين، وإثبات أن ذلك أتى بنتيجة، يمكن أن يمثّل درساً وعبرة ومثالاً يُحتذى لشعوب عدد من الدول المقموعة في منطقة جنوب الصحراء الإفريقية، خصوصاً مع انهيار أعتى الديكتاتوريات أمام إرادة الشعوب وصبرها وسلميتها.

ولا بد أن نتذكر أن «نظرية الدومينو» تلك ظهرت في نهاية الخمسينيات في الولايات المتحدة، حيث تقول إنه إذا كانت دولة في منطقة ما تحت نفوذ الشيوعية؛ فإن الدول المحيطة بها ستخضع للنفوذ نفسه عبر تأثير «الدومينو» ذلك، فالأنظمة الإقليمية تتمتع بالدينامية، وليست عبارة عن جزر معزولة ومفصولة بعضها عن بعض؛ خصوصاً إذا كانت تشترك في مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية واحدة، وهو ما سنحاول رصده في هذه الدراسة.

سوف نختبر في تلك الدراسة نطاق القلاقل السياسية وقوتها في عشر دول من جنوب الصحراء، حيث سنحاول رسم السيناريوهات المتوقعة، والتي يمكن أن تؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار في تلك المنطقة المهمة من العالم في حقبة الثورات العربية، وما

(١) http://english.aljazeera.net/indepth/featur es/2011/04/٢٠١١٤٣٠١٤٩٤٢١٢٥٩٨٣.html

(٢) Richard Downie and Jennifer G. Cooke. Assessing risks to stability in sub-saharan africa. a report of CSIS AFRICOM Program. June ٢٠١١، p. ٦.

أفرزته من كسر التابوهات القديمة من قوة الأنظمة وعجز الشعوب، فالقارة السمراء باتت ترنو بأبصارها إلى الشمال مسلتهمة الدروس والعبر من الربيع العربي.

وتلك الدول جنوب الصحراء ظاهرياً غير معرضة إلى خطر الانهيار السريع، والدول العشرة المرصودة في هذا التقرير يمكن أن تكون مختلفة في تجاربها التاريخية، وفي جغرافيتها، وفي التنمية الاقتصادية والسياسية، وفي التماسك المجتمعي، وفي اتساع نطاق القلاقل الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها سابقاً.

فالدول الإفريقية ستواجه في العقد القادم العديد من التحديات المتشابهة، مثل النمو السكاني، والتحول السريع إلى الحضر، وازدياد المطالب السياسية، والاضطرابات التي ستنتج عن التغير المناخي، والطلب المتزايد على المياه والأرض المزروعة والمصادر الأخرى[1].

وفي معرض تقويمنا لنقاط الضعف المحتملة من المؤكد أن تجاربهم الاستعمارية السابقة أدت دوراً في تعميق الانقسامات الاجتماعية، وذلك فيما يتعلق بالخطوط الإقليمية أو العرقية أو الدينية أو الطبقية.

وفهم مدى عمق تلك العوامل واستمراريها يتطلب منا فهم كيف تلاعبت القوى الاستعمارية، تلاعبت بالهويات الاجتماعية، وأعطت أفضليات لبعض المجموعات العرقية على بعضها الآخر، وتلك المعاملة التفضيلية لم تعط فقط تفوقاً سياسياً، ولكنها وفّرت لتلك المجموعات أيضاً قدرات على الوصول إلى التعليم والأراضي والفرص الاقتصادية، وخلقت حالة من عدم المساواة الاجتماعية، وامتعاضاً استمر حتى اليوم ولا يمكن إلغاؤه بسهولة عن طريق إصلاحات سياسية قصيرة الأمد.

منطقة الشمال الإفريقي تؤثر وتتأثر بمنطقة جنوب الصحراء، والعكس صحيح

والدول محل الدراسة هي: أنجولا، بوتسوانا، إثيوبيا، غانا، كينيا، نيجيريا، رواندا، السنغال، السودان، أوغندا.

وبالرغم من أن كلّ تلك الدول تصف نفسها بأنها دول ديمقراطية، وأنها تجري انتخابات دورية، إلا أن التزامهم بالعناصر الشاملة للحكم الرشيد، مثل التعددية السياسية، والمساءلة، والمنافسة الانتخابية الحقيقية، والحريات المدنية، يظل محل تساؤل؛ فغانا والسنغال وكينيا شهدت تغيرات سلمية وديمقراطية وانتقال السلطة من حزب لآخر.

أما بوتسوانا؛ فلديها تاريخ من الانتخابات الحرة والنزيهة، ولكن الحزب نفسه هو المستولي على السلطة منذ الاستقلال.

أما سجل نيجيريا في الديمقراطية تحت الحكم المدني؛ فقد تلوث بالحالات الواسعة من تزوير الانتخابات والعنف الذي صاحبه[2].

لذا لا يمكن اعتبار واحدة من تلك الدول دولة ديمقراطية مثالية، ولكن كلها، بدرجات

(١) IMF. Promoting Growth in Sub-Saharan Africa: Learning What Works. ECONOMIC ISSUES NO. ٢٣. Anupam Basu. Evangelos A. Calamitsis. Dhaneshwar Ghur. http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues٢٣/index.htm

(٢) مجلس العلاقات الخارجية، الانتخابات النيجيرية.. تزوير وانشقاقات، ١٨ أبريل ٢٠١١م، جون كومبيل ورالف بونش، على الرابط الآتي:
http://www.cfr.org/nigeria/nigerian-elections-fraud-rifts-feared/p٢٤٦٩٤

متفاوتة، لديها مؤسسات وطنية حقيقية، ومنابر للتعبير عن المظالم، وتاريخ من المقايضة والمواءمة بين النخب، وبدرجات معقولة من الانفتاح السياسي الذي يمكّنها من إدارة بعض الاختلافات السياسية على المدى البعيد.

أما الدول الأخرى، وهي إثيوبيا وأوغندا ورواندا وأنجولا، فالديمقراطية لا تعني سوى بعض الممارسات والطقوس وعقد انتخابات شكلية، لذا فإن تلك الدول لم تُظهر سوى النزر اليسير باتجاه الانفتاح السياسي والمشاركة الشعبية. وباستثناء السودان؛ فإن تلك الأنظمة تمتعت بشرعية في البداية لأن قادتها أنهوا الصراعات الدموية في بلدانهم، ولكن قادة تلك الدول يبدو أنهم قصروا الممارسة الديمقراطية على التنمية الاقتصادية وليس الانفتاح السياسي، ولكن من غير المؤكد أن النمو الاقتصادي وحده سيكون كافياً لتلبية الطلبات السياسية المتزايدة[١].

هناك مجموعة من التحولات من المتوقع أن تُحدث تحولاً سريعاً في دول جنوب الصحراء الإفريقية

وكل تلك الدول؛ لا يوجد بينها من لديها مؤسسات مستقلة، مثل القضاء والسلطات التشريعية، تكون قادرة على توفير التوازن المطلوب من أجل الرقابة على السلطة الرئاسية القوية، فكينيا تبنّت دستوراً جديداً في ٢٠١٠م، يقوم بتفويض سلطات الجناح التنفيذي، ولكن توجد شكوك كبيرة بشأن تلك التغيرات، وإذا كان سيتم تطبيقها في النهاية أو لا.

وفي عدد من الدول، مثل كينيا وغانا والسنغال ونيجيريا، فإن المجتمع المدني، مع وجود طبقة متوسطة ناشئة، أصبح أكثر فاعلية، وأصبح قوة كبيرة في التغيير الوطني، ولكن في دول أخرى، مثل رواندا وأنجولا وإثيوبيا وأوغندا، فالمجتمع المدني يعاني بصورة كبيرة، ولا يتمتع بفرصة حقيقية في فتح نقاشات حول المظالم المنتشرة في تلك البلدان[٢].

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي؛ فإن جميع الدول العشرة تتبع النمط - نفسه تقريباً - المنتشر عبر إفريقيا، حيث تشهد نمواً في إجمالي الناتج القومي بنسبة ٥٪ سنوياً في الفترة من ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٠٨م، عندما وقعت الأزمة المالية العالمية[٣].

ومعظم المراقبين يعزون ذلك النمو إلى المستثمرين الجدد القادمين إلى القارة السمراء، وإلى الإدارة الاقتصادية والمالية الجيدة لبعض المشروعات، ولكن تذبذب النمو بصورة كبيرة في معظم تلك الدول؛ نشأ بسبب الاعتماد المفرط على مجموعة صغيرة من البضائع التصديرية، وبخاصة النفط والمصادر الطبيعية الأخرى، فنيجيريا وأنجولا والسودان كانت تعتمد بصورة مكثفة

(١) Joshua C. Nyirenda. Saint Louis University. USA: Exploring the ICT Capabilities of Civil Society in Sub Saharan Africa. p. ٢٠٧.

(٢) NGO Sustainability Index for Sub-Saharan Africa. USAID website. at: http://www.usaid.gov/our_work/democracy_and_governance/technical_areas/civil_society/angosi

(٣) Kinsey لله Company. McKinsey on Africa: A Continent on the Move (New York: McKinsey & Com-pany. June ٢٠١٠). p. ١١، ١٢. http://www.mckinsey.com/clientservice/Social_Sector/our_practices/Economic_De-velopment/Knowledge_Highlights/~/media/Reports/SSO/Africa_FULL_VF.ashx.

على الصـــادرات النفطية، وكانـــت أبرز تلك الحالات هي جنوب الســـودان التي تأتي ٩٨٪ مـــن عائداتها من تصدير النفـــط، أما الثروة الاقتصادية لبوتسوانا؛ فقد ارتبطت أيضاً إلى حد كبير بسلعة واحدة أساسية هي الماس.

وكنتيجـــة لذلك فإن الصحـــة الاقتصادية لتلك الدول تعد رهينة للارتفاع والانخفاض في أسعار تلك السلع في الأسواق العالمية، فالنمو الاقتصادي في أنجولا تذبـــذب بصورة حادة، فقد انخفض من ٢٣,٩٪ عـــام ٢٠٠٧م عندما ارتفعت أسعار النفط إلى ١,٦٪ عام ٢٠١٠م[١].

فالاعتمـــاد علـــى المصـــادر الطبيعية له تداعيـــات، مثل عدم الاســـتقرار في النواحي الاقتصاديـــة والاجتماعية، مما يخلق نوعاً من الاقتصاديات المحصورة في السلعة الواحدة، والتي تشجع على الفســـاد وعلى سوء الإدارة السياسية في الدول التي بها مؤسسات ضعيفة وتفتقد الشفافية.

تذبذب النمو في معظم تلك الدول؛ نشأ بسبب الاعتماد على مجموعة صغيرة من البضائع التصديرية

والقليل من تلك الدول اســـتخدمت بنجاح عائداتها من تلك السلع عالية القيمة للاستثمار فـــي قطاعات توفر فرص عمل أوســـع وأكثر إدراراً للدخل، ومع أن بوتسوانا استطاعت أن تستخدم سياسات جيدة وإدارة سياسية بارعة في استغلال ذلك الاقتصاد المعتمد على سلعة واحدة؛ فـــإن تنويع الاقتصـــاد وخلق وظائف العمل للشباب المحبط داخل ذلك البلد أثبت أنه لم يتم بصـــورة صحيحة، فالعلاقة ما بين النمو الســـكاني وما بين النمو الاقتصادي في دول جنوب الصحراء هي علاقة مهمة للغاية، حيث تجاوز عدد الســـكان فـــي تلك المنطقة ٨٠٠ مليون نســـمة، ومن المتوقع أن يتضاعف ذلك الرقـــم بحلول عام ٢٠٥٠م، فزيادة النمو الســـكاني تعد من أهم العوامل التي قد تؤدي إلى عدم استقرار في المجتمعات الإفريقية.

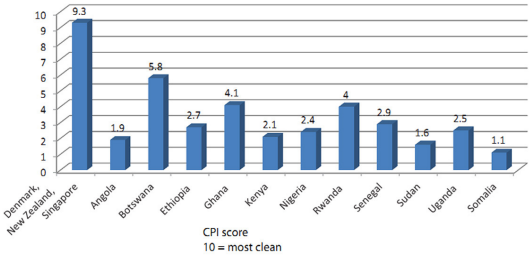

رســـم بياني يوضـــح معدلات الشـــفافية والفســـاد في الدول الإفريقية العشرة؛ مقارنة بأعلى دول فـــي العالم (الدانمارك، نيوزيلندا، سنغافورة) [٢]

وفي هذه الدراسة ســـنرصد كل دولة من الدول العشرة، والظروف الداخلية التي يمكن أن تؤدي إلى قلاقل واضطرابات، ثم سنرصد المحفزات على تدهـــور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم الشـــرارة التي يمكن أن تطلق تلك الاضطرابات.

(١) International Monetary Fund.» IMF Data Mapper«. April ٢٠١١، http://www.imf.org/external/data-mapper/index.php.

(٢) Richard Downie and Jennifer G. Cooke. Assessing risks to stability in sub-saharan africa. a report of CSIS AFRICOM Program. June ٢٠١١، p.١١

الدولة	الظروف	المحفزات	الشرارة
أنجولا	– التحضر السريع (التحول من الريف إلى الحضر). – عدم العدالة في توزيع الثروة. – اقتصاد يعتمد على النفط فقط تقريباً. – حركات انفصالية في المناطق الغنية بالنفط.	– انخفاض أسعار النفط. – زيادة الفجوة بين التوقعات وتوفير الخدمات العامة. – زيادة الغضب بسبب الفساد.	– خلافة الرئيس دوس سانتوس. – الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٢م. – التباطؤ الاقتصادي العالمي.
بوتسوانا	– اقتصاد يعتمد على الماس – التحضر السريع	– انخفاض الطلب العالمي على الماس. – عدم قدرة الحكومة على توفير دولة الرفاهة. – زيادة البطالة.	– كساد عالمي. – أزمة اقتصادية في جنوب إفريقيا. – الجفاف.
إثيوبيا	– زيادة النمو السكاني. – التحضر السريع. – القلاقل الإقليمية. – التمرد الداخلي. – تاريخ من الصراع.	– ارتفاع أسعار الغذاء. – إخفاق النمو الاقتصادي في مواكبة النمو السكاني. – زيادة التوتر على الحدود. – زيادة الانشقاق داخل الحزب الحاكم.	– خلافة ميليس زيناوي. – انشقاق في الحزب الحاكم. – هجوم عسكري من دولة مجاورة، أو جماعات مسلحة داخلية.
غانا	– التحضر السريع. – نظام سياسي مغرق في المركزية. – تدهور القطاع الزراعي. – صراعات على ملكية الأراضي.	– زيادة إنتاج النفط. – ارتفاع بطالة الشباب. – سياسات المحاباة.	– التشكيك في نتائج انتخابات ٢٠١٢م، أو تقارب المنافسة.
كينيا	– توزيع الأراضي. – الانشقاقات العرقية. – التحضر السريع.	– التلاعب السياسي بالعرقيات. – الإخفاق في كتابة الدستور. – زيادة عدم المساواة الاقتصادية. – انتقال العنف الصومالي إليها. – الصراع على الأراضي.	– التشكيك في نتائج انتخابات ٢٠١٢م. – إدانة كبار السياسيين من المحكمة الجنائية الدولية.
نيجيريا	– اقتصاد معتمد تقريباً على النفط. – عدم المساواة، ومنافسة داخلية وإقليمية. – انشقاقات عرقية ودينية. – حكم فاشل، ومؤسسات فقيرة.	– التلاعب السياسي بالاختلافات العرقية أو الدينية أو الإقليمية. – انخفاض أسعار النفط. – الفساد. – سياسات فاشلة.	– الانتخابات. – انهيار إجماع النخبة. – ارتفاع العنف في دلتا النيجر، أو الحزام الأوسط، أو في المنطقة الشمالية الشرقية. – التغير في الترتيبات الفيدرالية.
رواندا	– تاريخ من التطهير العرقي. – انقسامات عرقية. – كثافة سكانية. – عدم المساواة في توزيع الأراضي. – عدم المساواة الاقتصادية.	– تباطؤ اقتصادي. – تزايد السلطوية الحكومية. – مظاهر المحاباة العرقية. – ضيق المساحة السياسية. – تعقد الأوضاع في الكونجو الديمقراطية.	– انشقاقات في الحزب الحاكم، أو محاولة انقلاب. – خلافة كاجامي. – أزمة علاقات مع الكونجو الديمقراطية.

السنغال	– التحضر السريع. – الكثافة السكانية من الشباب. – التوترات بين الأديان. – تضارب الرؤى بشأن دور الدين في السياسة. – حركات انفصالية في إقليمي كازامانس.	– ارتفاع البطالة. – انحدار اقتصادي. – عدم تلبية طموحات الشباب. – تآكل في بنية السلطة.	– التشكيك في نتائج انتخابات ٢٠١٢م. – خلافة الرئيس واد.
السودان (الشمال)	– الاضطرابات والعنف وانفصال الجنوب. – دولة مغرقة في المركزية. – اقتصاد غير متنوع، وبنسب نمو غير مرضية. – التشكيك في الهويات القومية.	– الانحدار الاقتصادي. – ارتفاع أسعار الغذاء. – ارتفاع البطالة. – العدوى من قلاقل الشمال الإفريقي. – التغير المناخي. – الصراع بين الهويات العرقية والدينية والإقليمية.	– حدوث أزمة في المفاوضات بين الشمال والجنوب بشأن أبيي، أو مناطق الرعي، أو تقسيم الحدود بين الجانبين. – زيادة التحديات العسكرية على الحدود، وفي دارفور، وفي الشرق. – انشقاق في الحزب الحاكم. – محاولة انقلاب. – توقف إنتاج النفط. – المطالبة بتسليم الرئيس البشير للمحكمة الجنائية الدولية.
السودان (الجنوب)	– الفراغ الأمني. – افتقاد البنية الأساسية. – الانشقاقات العرقية والإقليمية والدينية. – ندرة المصادر. – الفقر. – تاريخ من الصراع.	– التلاعب السياسي بالمظالم العرقية. – انخفاض أسعار النفط. – عدم أمن الحدود. – الإخفاق في تقديم الخدمات العامة. – زيادة التسلطية الحكومية.	– حدوث أزمة في المفاوضات بين الشمال والجنوب. – انشقاق في الحزب الحاكم. – ترقيع الاتفاقات. – انتفاضات مسلحة داخلية، أو هجوم من الشمال.
أوغندا	– انشقاقات دينية أو عرقية أو إقليمية. – تاريخ من العنف. – عسكرة السياسات.	– انهيار عائدات الحكومة – زيادة التضخم. – زيادة الفساد. – التحول إلى اقتصاد نفطي. – التعامل بالقوة مع التظاهرات الاجتماعية.	– خلافة موسيفيني. – انشقاق بالحزب الحاكم. – هجمات إرهابية من الصومال. – تدفق اللاجئين من جنوب السودان.

(الجدول من دراسة تقييم المخاطر على استقرار دول الصحراء الإفريقية)[1]

فتفاعلات تلك العوامل الثلاثة (الظروف، والمحفزات، والشرارة) تساعد في تحديد مدى هشاشة تلك الدول كل على حدة، فيمكن لدولة ما أن تكون لديها عدة ظروف تكون مهيِّئة لعدم الاستقرار، ولكنها تظل هادئة بدون المحفز والشرارة التي تعطيها خاصية الاشتعال، وتجلب كل تلك الظروف إلى الواجهة. كما أن أي شرارة لن تحظى بصفة الاشتعال إذا لم يكن لديها مثل تلك الظروف الكامنة التي قد تؤدي إلى انفجار المجتمعات.

(١) Richard Downie and Jennifer G. Cooke, Assessing risks to stability in sub-saharan africa, a report of CSIS AFRICOM Program, June ٢٠١١، p.١٢.

دوافع مشتركة للتغيير وعدم الاستقرار:

بالرغم من أن تلك الدول العشرة محل الدراسة كلها مختلفة، فإنها تتقاسم بعضاً من الصفات والضغوط المشتركة، فهناك مجموعة من التحولات الديموغرافية والاجتماعية والمناخية والتقنية من المتوقع أن تُحدث تحولاً سريعاً في دول جنوب الصحراء الإفريقية، فالعديد من قوى التغيير تلك لديها الصفات الكامنة لإنتاج تداعيات تزعزع الاستقرار؛ إلا إذا وجدت تلك الدول وسائل لدفعها.

النمو السكاني والبطالة:

تتزايد نسب النمو السكاني في دول جنوب الصحراء بصورة سريعة للغاية، فقد وصل عدد السكان مؤخراً إلى ٨٠٠ مليون نسمة، وتقدّر الأمم المتحدة أن الأرقام سوف تتضاعف إلى أكثر من ١,٩ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠م[١]، وهذا النمو السكاني يمثّل فرصاً ضخمة ومشكلات أيضاً في الوقت نفسه، فزيادة أعداد الشباب في سن العمل يحمل بين طياته آمال النمو الاقتصادي، ويقدّم لإفريقيا فرصة ذهبية لحصاد إيجابيات ذلك النمو السكاني، بتوسيع الطبقة المتوسطة، وبمعالجة الفقر المدقع الذي استمر في حصد أرواح العديد من المواطنين.

ولكن في الوقت نفسه سوف تواجه الحكومات ضغوطاً متنامية لتلبية احتياجات تلك الفئات السكانية المتزايدة، من تعليم وفرص عمل. والثورات في شمال إفريقيا تُظهر مدى خطورة الإخفاق في تلبية طموحات الشباب، وبخاصة الوظائف، وكل الدول العشرة محل الدراسة تعاني مستويات عالية من البطالة أو سوء التوظيف، أكثر بدرجة كبيرة من المعدلات الرسمية المنشورة في تلك الدول.

التحضر السريع:

تتحول إفريقيا سريعاً إلى الحضر، وإلى الاعتماد على المدن والمناطق الحضرية، بمعدلات أكبر كثيراً من الماضي، فتسعة من أعلى عشرين مدينة نمواً في العالم كلها في إفريقيا[٢]، فمدن مثل لاجوس ولواندا ونيروبي تنمو بمعدل ٤٪ سنوياً[٣]، كما أن عدد سكان إفريقيا من المتوقع أن تصبح غالبيته من سكان المدن بحلول عام ٢٠٣٠م[٤].

والنمو بذلك المقدار غير المسيطر عليه سوف يمثّل اختباراً لقدرة الحكومات على توفير الخدمات المدنية، واحتواء التظاهرات الاجتماعية، فالأحياء الفقيرة التي تنمو باضطراد سوف تمثّل بؤرة توتر وفوضى وجريمة وأمراض، وستظهر المطالبات بمزيد من الخدمات المدنية والحضرية على أنها مصدر أساسي للقلاقل في العديد من الدول محل الدراسة، وبخاصة أنجولا والسنغال وجنوب السودان.

كما أن ذلك التحضر السريع سوف يمثّل ضغطاً أيضاً على إنتاج الأغذية والأطعمة، حيث سيتخلى الكثيرون عن الوظائف في القطاعات الزراعية أملاً في العثور على آمال توظيف أفضل في المدن.

التقدم التقني:

أصبح التطور في تقنية المعلومات من

(١) UN Department of Economic and Social Affairs, "World Population Prospects: The ٢٠١٠ Revision.". http://esa.un.org/unpd/wpp/index.htm.

(٢) City Mayors Statistics, "The world's fastest to ٢٠٠٦ growing cities and urban areas from ٢٠٢٠.", http://www.citymayors.com/statistics/urban_growth١.html.

(٣) المصدر السابق.

(٤) UN Habitat, The State of African Cities ٢٠١٠: Governance, Inequality and Urban Land Markets (Nai-robi: UN Habitat, November ٢٠١٠), p. ١، http://www.unhabitat.org/documents/SACR-ALL-١٠-FINAL.pdf.

أهم العوامل المؤدية إلى التحولات في القارة الإفريقية وأسرعها على الإطلاق، وبطرق لا يمكن التنبؤ بها أيضاً، فالتقنية تجنح إلى تضييق الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وتسمح للشعوب بتحدي قادتها بصورة أكثر فاعلية وأكثر سهولة أيضاً، فوسائل الاتصال الحديثة والمحسنة تجعل من الصعب على الحكومات أن تتحكم أو تقيد تدفق المعلومات إلى مواطنيها، أو تسيطر على إبقاء الانتهاكات خفية عن أعين الشعوب، فاستخدام المتظاهرين المناهضين للحكومات في شمال إفريقيا لوسائل الإعلام الاجتماعي كان من أهم وسائل الثورة والقلاقل في تلك المنطقة.

والتقنية طريق ذو اتجاهين، فبعض الحكومات، مثل الحكومة الإثيوبية، أصبحت أكثر اعتماداً على استخدام وسائل التقنية العالمية لقمع وسائل الاتصالات ولمنع مواطنيها من حشد بعضهم بعضاً بصورة فعالة، وبالرغم من أن استخدام الإنترنت يعد أقل من نظيره في دول شمال إفريقيا، فإنه ينتشر سريعاً، فتركيب كابلات الألياف البصرية تحت البحر قبالة سواحل شرق إفريقيا وغربها حسّنت الاتصال بالإنترنت، وخفضت أسعار استخدامه، وأصبح في متناول المواطن العادي.

بل إن الأهم هو إتاحة تقنية الهاتف الجوال أمام الجميع، فالأفارقة امتلكوا أكثر من ٣٠٠ مليون هاتف جوال في عام ٢٠٠٩م[١]، فالهواتف الجوالة لا تساعد فقط في الاتصالات، ولكنها أيضاً تحفز النمو الاقتصادي، فهي تمكّن الفلاحين على سبيل المثال من تفقّد أسعار منتجاتهم قبل أن يقرروا إذا ما كانوا سيذهبون إلى الأسواق لبيعها أو لا، كما قادت الهواتف الجوالة أيضاً إلى ثورة مصرفية، حيث سمحت للأفارقة بدون حسابات بنكية أن يتلقوا تحويلات مالية من أصدقائهم وأسرهم بالخارج.

كما أن الهواتف ذات الكاميرا وبأنظمة التوجيه العالمي GPS مكّنت من تسجيل الانتهاكات ضد حقوق الإنسان ورصدها، واستخدام جماعات المجتمع المدني لها لمراقبة الانتخابات والتحقق من تزويرها. فالهواتف النقالة - أكثر من أي تقنية أخرى - ساعدت في ردم هوة التقنية في إفريقيا، وساعدت المواطنين في القارة السمراء على التواصل بعضهم مع بعض بصورة، فعالة وفي مراقبة حكوماتهم بصورة أكثر دقة.

الفوارق الاقتصادية:

في كل الدول محل الدراسة تمثّل الفوارق الاقتصادية مصدراً للانقسام وللصراعات الكامنة، فتلك الفوارق لها جوانب مختلفة، أهمها التفرقة بين السكان في الريف والحضر، والتفرقة بين السكان داخل الحضر أيضاً، فبالرغم من تسارع تحضر الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فإن بتسوانا وأنجولا فقط يتمتعان بغالبية سكان في المناطق الحضرية، وفي الدول الأخرى استطاع السكان أن يعيشوا على منتجات زراعية وفيرة، والانتقال إلى المدن يعد علامة على الفقر، ولكنه عادة ما يصبح مصدراً للإحباط عندما يجد النازحون صعوبة الحصول على فرص عمل، وتتسع معها الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتصبح أكثر وضوحاً.

والتوزيع غير العادل للثروة يعد مصدراً كامناً للشعور بالظلم والقهر ويعد من أهم العوامل المحفزة للثورات أيضاً، ويظهر هذا

(١) Jasper Grosskurth, Futures of Technology in Africa, STT no ٧٥ (The Hague: STT Netherlands Study Center for Technology Trends، ٢٠١٠)، p. ١٩٢/http://www.stt.nl/uploads/documents/٤٠.pdf.

جلياً في الدول التي تعتمد على المصادر الطبيعية ذات الجودة العالية، مثل الماس والنفط، والتي تعد مصدراً للثروة القومية، فهي تنشئ اقتصاداً عنصرياً يكرّس الثروة في يد قلة من الأغنياء الذين يسيطرون على الممتلكات، وعلى المباني المؤجرة في المدن، وتشجع على الفساد وعلى المحاباة كأداة للإدارة السياسية، ونادراً ما توفر وظائف أو تنمية اقتصادية.

وذلك التباين في الثروة كثيراً ما يُحدث حالة من الظلم في المناطق التي بها احتكار للثروة، وإذا لم تتم معالجة تلك المظالم؛ فمن المتوقع أن تكون مصدراً للعنف، كما حدث في المناطق الغنية في النفط، مثل منطقة دلتا النيجر في نيجيريا، وفي كابيندا بأنجولا.

الصراع على المصادر:

إن زيادة أعداد السكان، مع زيادة أعداد الماشية في المناطق المحرومة بيئياً، من المصادر التي أدت إلى زياة المنافسة على المصادر الشحيحة أصلاً في تلك المنطقة جنوب الصحراء، مثل الأرض المزروعة ومصادر المياه، والتوترات الناشئة عن ذلك تعد من أهم الظروف المنتجة للصراعات في العديد من الدول محل الدراسة.

ففي دارفور وجنوب السودان، على سبيل المثال، كان التنافس على مناطق الرعي وعلى مصادر المياه من أهم مصادر الصراع بين القبائل وبين الرعاة وأصحاب الأراضي، وأدى إلى زيادة المنافسة والصراع بين الجماعات العرقية، ويأتي ذلك في ظل حالة من عدم التوزيع العادل للأراضي وللمصادر الطبيعية، مع زيادة التصحر والتغير المناخي أيضاً، وزيادة إنهاك الأراضي بسبب الرعي المستمر والزراعة المتواصلة.

مؤشر «جيني» لعدم المساواة في الدخل

الدولة	الدرجة
أنجولا	٥٩
بوتسوانا	٦٠,٥
إثيوبيا	٣٠
غانا	٤٠,٨
كينيا	٤٢,٥
نيجيريا	٤٣,٧
رواندا	٤٦,٨
السنغال	٤١,٣
السودان	غير متاح
أوغندا	٤٥,٧

عدم المساواة في الدخل، الأرقام الأعلى تعني عدم مساواة أكثر.

الأرقام لعام ٢٠٠٧م ما عدا أنجولا لعام ٢٠٠٠م[١]

الاختلافات العرقية:

تعد الاختلافات العرقية من أهم ملامح الهوية في دول جنوب الصحراء الإفريقية، وكل الدول العشرة محل الدراسة بها اختلافات عرقية، فكل الدول العشرة منقسمة حول خطوط عرقية، بدرجات متفاوتة، ولكن الاختلافات العرقية لا تعد بمفردها مصدراً للعنف، فهي تعد من أظهر ملامح الهوية الذاتية للأفراد في تلك الدول، ولكن المشكلة هو التلاعب بها من الأطراف النافذة في تلك المجتمعات، مثل السياسيين ورؤساء القبائل وقادة المليشيات، فهي الشماعة التي تعلّق عليها المظالم الأخرى، والطريقة الأسهل لحشد مجموعة عرقية ضد أخرى.

فكينيا على سبيل المثال من الدول التي لا تُعَرَّف شعوبها طبقاً للاختلافات العرقية، إلا أن القادة

(١) UN Development Program. Human Development Report ٢٠٠٩: Economy and inequality (New York: UN Development Program، ٢٠٠٩)، http://hdrstats.undp.org/en/indicators/١٦١.html.

السياسيين في تلك الدولة شجّعوا السكان على العودة إلى أعراقهم الأصلية، وتحوّلت السياسة إلى لعبة «نحن ضدهم»، وهي لعبة لحصد نصيب الأسد من المصادر الشحيحة بالأساس، ويتم استخدام الطائفة العرقية كطريقة مثالية لوصف المنافسين، ولذا فإنه ليس من المصادفة أن النزعات العرقية تلتهب حول الخطوط الفاصلة بينهم في أوقات الانتخابات، ورواندا تمثّل الحالة الأوضح لذلك الاستقطاب العرقي[١].

الدين:

بالرغم من أن الدين من أهم ملامح الهوية في الدول العشر محل الدراسة؛ فإن الاختلافات الدينية – في الأعم الأغلب – لا تظهر كمصدر أساسي لعدم الاستقرار في تلك البلدان، إلا أن التوترات الدينية تظهر في بعض البلدان، مثل السودان ذات الغالبية المسلمة في الشمال والغالبية النصرانية في الجنوب، وكذلك في نيجيريا.

والسنغال تعد أيضاً مثالاً على استغلال الدين، واعتباره مصدراً من مصادر التوتر في تلك البلدان، حيث فضّل الرئيس السنغالي عبد الله واد على سبيل المثال طائفة الصوفية المريدية على بقية الطوائف، ولكن بقية الدول لا يظهر الدين فيها بصورة أساسية كمحفّز لعدم الاستقرار في تلك البلدان.

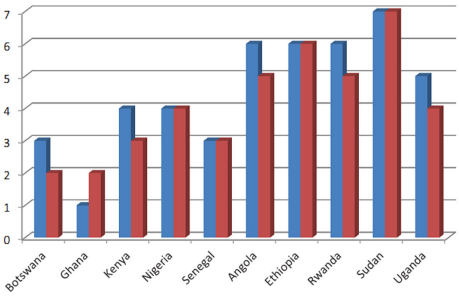

معدلات انتهاك الحريات في الدول العشرة، اللون الأحمر للحريات المدنية، والأزرق للحقوق السياسية، رقم ٧ لأعلى الدول انتهاكاً، ورقم ١ لأقلها انتهاكاً[٢]

ملامح المستقبل:

بالرغم من اشتراك الدول العشرة في العديد من مهددات الاستقرار في الفترة المقبلة، مثل التحديات الديموجرافية والاقتصادية والبيئية والسياسية، فإن كل دولة من تلك الدول تعد حالة منفصلة عن الأخرى، فكل دولة لها تاريخها مع الاستعمار، ولها جغرافيتها الخاصة، ولها طبيعتها العرقية والدينية، لذا فإن التغيرات الديناميكية في تلك الدول هي التي سوف تحدد مصير كل واحدة منها، وحالات عدم الاستقرار في تلك الدول يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة طبقاً لطبيعتها وقدرتها على امتصاص تلك الصدمات.

وثورات الربيع العربي في شمال إفريقيا التي بدأت في أوائل ٢٠١١م تؤكّد المخاطر التي تواجهها تلك الدول، ومدى قابلية المظالم التي تعانيها شعوبها للاشتعال، وأنها كلها تعد قنابل موقوتة يمكن أن تنفجر في أي لحظة.

والدول الأكثر عرضة للقلاقل – في رأي هذه الدراسة – هي أوغندا ورواندا وإثيوبيا، وانهيار تلك الدول سوف يكون له تداعيات كبيرة على منطقة القرن الإفريقي وعلى منابع النيل، ومن ثم فهي دول مهمة للعالمين العربي والإسلامي؛ لتحكمها في مسارات التجارة البحرية وفي منابع النيل، والقلاقل فيها تمثّل خطورة على تدفق المياه لكل من مصر والسودان، وكلها يمكن أن تفجر صراعات عرقية طويلة الأمد في المنطقة الممتدة من شرق منطقة جنوب الصحراء إلى غربها؛ بسبب تشابك الأقليات العرقية والدينية، وتصبح كالحزام الناسف الملتف حول خصر القارة الإفريقية في منطقة جنوب الصحراء.

(١) Richard Downie and Jennifer G. Cooke, Assessing risks to stability in sub-saharan africa, a report of CSIS AFRICOM Program, June ٢٠١١, p.١٦.

(٢) Freedom House, Freedom in the World ٢٠١١: The Authoritarian Challenge to Democracy) Washington, D.C.: Freedom House, January (٢٠١١

ثورة يناير والسياسة المصرية في إفريقيا
الجذور – الآفاق – وبناء استراتيجية جديدة

د. وسام أحمد طه منصور(*)

اهتمام السياسة الخارجية المصرية بالقارة الإفريقية قديم وأصيل، بدأ منذ عهود الفراعنة، واستمر عبر العصور المختلفة، مراوحاً بين القوة والضعف تبعاً لعوامل ومتغيرات عديدة.

يمكن تصنيف هذه العوامل إلى مجموعتين:

أولاهما: تتمثل في عوامل تطوير البناء الداخلي للمجتمع المصري، ومدى قوته وفاعليته.

والثانية: ترتبط بمدى حيوية السياسة الخارجية المصرية على وجه الإجمال، ومدى قوة الدور المصري وفاعليته في المحيط الإقليمي الحيوي لمصر على وجه الخصوص.

أولاً: الجذور التاريخية للعلاقات المصرية الإفريقية:

جاءت ردود الفعل الإفريقية الرسمية مرحّبة بالثورة المصرية، ومعلنة دعمها غير المشروط للثورة الشعبية المصرية

كان الاتصال المصري بالقارة موغلاً في القدم، عبر عدد من الرحلات الاستكشافية منذ عهد ما قبل الأسرات الفرعونية ٣٢٠٠ ق م، وفي عهد الدولة القديمة كانت هناك مجموعة كبيرة من البعثات الاستكشافية على ظهور الدواب، عبر طريق «درب الأربعين» وصولاً إلى وسط إفريقيا، وكانوا يجلبون معهم الكثير من الحيوانات، ويعقدون العديد من المعاهدات، واستمرت الرحلات في عهد الدولة الوسطى والحديثة، ومن أهمها بعثة الملكة حتشبسوت لبلاد بونت (الصومال الحالية)[١]، ولم يتأثر دور مصر الخارجي كثيراً خلال قرون الحكم البطلمي والروماني والبيزنطي[٢].

وقد نشط الدور المصري في إفريقيا بعد الفتح الإسلامي لمصر، وإن أخذ ذلك الدور شكلاً ومحتوى جديداً، حيث انتشر الإسلام من مصر إلى عموم القارة كلها غرباً وجنوباً، من خلال التجار أو الحجاج أو الدعاة، كما نشط دور مصر من خلال عقد المعاهدات[٣]، حتى انتشر الإسلام بصورة كبيرة وبطريقة علنية ورسمية في كل تلك البقاع[٤]، وأعقب ذلك مرحلة توارى فيها دور مصر الإفريقي منذ القرن السادس عشر الميلادي.

ولم يظهر ذلك الدور من جديد إلا بعد بناء الدولة الحديثة في النصف الأول من القرن التاسع

(*) معهد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة.

(١) يوسف فضل حسن: الجذور التاريخية للعلاقات المصرية الإفريقية، في: عبد الملك عودة (محرراً): العرب وإفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – ١٩٨٤م، ص ٢٨ – ٣٢.

(٢) جمال زكريا قاسم: الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، بيروت – ١٩٧٢م، ص ٩٦.

(٣) من أهمها معاهدة القبط ٣١هـ / ٦٥١م مع النوبة في عهد عبد الله بن سعد بن أبي السرح، وظلت المعاهدة قائمة حتى انهيار مملكة المقرة المسيحية في شمال النوبة، وتبعتها مملكة علوة المسيحية في النوبة العليا ١٥٠٤م.

(٤) يوسف فضل حسن: انتشار الإسلام في إفريقيا، الخرطوم – ١٩٧٢م، ص ٣ – ٥.

عشـــر الميلادي في عهد محمد علي باشا (١٨٠٥م – ١٨٤٨م) الذي سـيّر حملات متتابعة حتى بسط نفوذه على الســودان، ثم تبعه الخديوي إســماعيل (١٨٦٣م – ١٨٧٩م)، حيث بســط نفــوده على بقاع شاســعة من إفريقيــا، مما عُرف بعد ذلك باســم «الســودان المصــري»، ووصل حتى حــدود بحيرة فيكتوريا ومنطقة القــرن الإفريقي، وتقلص حينئذ حجم الإمبراطورية الحبشية إلى أدنى مستوى لها[١].

بيــد أن الوجود المصري فــي القارة الإفريقية لم يلبــث أن انكمش وتراجع مع الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م لمصر وحتى عام ١٩٥٢م على وجه الإجمال، عندئذ فقط تبلور الدور المصري الفاعل على أرض إفريقيــا كأحد عناصر المشــروع الحضاري الذي حاولت مصر تأسيســه على أرضها، لخدمة أهداف التحرر والاســتقلال والتنمية على مســتوى شعوب العالــم الثالث، والتي عانت تاريخيــاً الظلم والقهر والتمييز والاضطهاد من القوى الاستعمارية.

ثانياً: ثورة يوليو ١٩٥٢م والقارة الإفريقية:

بالرغــم من الصلة التاريخية القديمة بين مصر وإفريقيا لم يكن هناك على المســتوى الرســمي أو الشعبي شــعور بالانتماء لشــعوب إفريقيا، أو لأي حركة إفريقية شــاملة، كما لم تكن هناك صلة تُذكر بين الحركة الوطنية في مصر وبين الحركات الوطنية الإفريقية.

ويرجع الســبب في عدم توجه مصر شعبياً نحو إفريقيا إلى عاملين أساسيين:

العامل الأول: التصور الذي فرضه الاســتعمار علــى إفريقيا، وما تبع ذلك من تقســيم القارة إلى إفريقيا شمال الصحراء، وإفريقيا جنوب الصحراء.

العامل الثاني: «الحركــة الإفريقية» التي بدأها زنوج أمريكا كرد فعل للتفرقة العنصرية والاضطهاد الــذي كانوا يلاقونه، فجاءت هــذه الحركة من أجل «الرجل الأسود»، تريد له حريته وكرامته، وتعيده إلى جذوره، فكل هؤلاء الزنوج لا تربطهم بالقارة ســوى بشرتهم الســوداء، ومن هنا جاء مولد «الأفريقانية» وكانت «الحركة الإفريقية» في بدايتها وقبل أن تنتقل إلى القارة تســير في اتجاهها بعيــداً عن «إفريقيا العربية»، ومن ثم بقيت مصر بعيدة عن هذه الحركة شأنها في ذلك شأن الشمال الإفريقي كله[٢].

بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م قدمت مصر المساعدات العسكرية لحركات التحرير الإفريقية لتبدأ المقاومة المســلحة ضد الوجود الاســتعماري، ووفرت مصر لتلــك الحــركات التدريب العســكري المناســب، واســتمرت مصر تتحمل هذا العــبء حتى ١٩٦٣م؛ عندما أُنشــئت «لجنة التحريــر الإفريقية» التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية من ٩ دول من بينها مصر.

فتحــت مصر أبوابها لتدريــب حركات التحرير عسكرياً، مثل حركات التحرير من روديسيا وأنجولا وموزمبيق وجنوب إفريقيا، ثم فتحت مصر المكاتب السياسية لإيجاد صلة بين حركات التحرير الإفريقية فــي بلادها وبين مصر[٣]، كما كانــت تلك المكاتب تتلقى المســاعدات المصرية في مختلف الميادين بما فيها المنح الدراسية، وكانت تقوم أيضاً بالدعوة لقضاياها الوطنية من خلال إمداد الإذاعات الموجهة من القاهرة بالمعلومات والأخبار.

وتم تأسيس الرابطة الإفريقية عام ١٩٥٥م على هيئة جمعية لها نشاط سياسي، حيث قامت بتقديم التســهيلات الممكنــة للمكاتب السياســية التابعة لحركات التحريــر والحركات الوطنيــة الإفريقية، وكانت هذه المكاتب تُصدر نشرة تُعرف باسم «مجلة الرابطة الإفريقية»، وكذلــك قامت الرابطة بالعمل على نشــر الوعي الإفريقي بين المصريين ليتعارف المثقفون المصريين والأفارقة.

---

(١) ولمزيد من المعلومات حول الإمبراطورية المصرية في إفريقيا في عهد أسرة محمد علي وسياستها خلال تلك الفترة: انظر: شوقي عطا الله الجمل: تاريخ سودان وادي النيل، الجزء الثالث، القاهرة – ١٩٦٦م.

(٢) Nkrumah.K., Neo-Colonialism: The last stage of Imperialism , London ,١٩٦٥ ,P.٥٦.

(٣) محمد محمد فايق: ثورة ٢٣ يوليو وإفريقيا، في: عبد الملك عودة (مقرراً): العرب وإفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – ١٩٨٤م، ص ١٠٨ – ١٠٩.

والتزمت مصر عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الحركات، فقد كان الهدف الأساسي هو مقاومة الاستعمار التقليدي وتصفيته، وكان المتبع هو وقف نشاط هذه المكاتب بمجرد حصول الدولة على الاستقلال، وفتحت مصر أبوابها للاجئين من الزعماء السياسيين الأفارقة، ووفرت لهم وسائل العمل ضد الاستعمار[١].

كما اهتمت مصر بإنشاء جهاز إعلامي قوي، فوجهت مصر في البداية إذاعة صوت إفريقيا باللغة السواحلية، ثم وجهت القاهرة إذاعات أخرى بلغات إفريقية متعددة إلى كل أجزاء القارة، واستطاعت هذه الإذاعات بجانب مساهمتها الإيجابية في الثورة الإفريقية أن تنقل إلى مستمعيها في كل أنحاء القارة الإحساس بأن مصر هي بحق جزء من القارة الإفريقية إن لم تكن بالفعل قلبها النابض[٢].

كما تبنّت مصر قضايا التحرر وتصفية الاستعمار وتقرير المصير في الأمم المتحدة، ورأت نفسها مسؤولة مسؤولية خاصة عن قضايا إفريقيا، فكانت تدعو حركات التحرر على نفقتها لعرض قضاياها في نيويورك، سواء كان ذلك أمام الوفود أو أمام اللجنة الرباعية «لجنة الوصاية»، كما بدأ تكوين جبهة من الدول للدفاع عن قضايا التحرر الإفريقي، بدءاً من مؤتمر باندونج ١٩٥٥م، إلى حركة عدم الانحياز التي كانت تؤيد حركات التحرر، وكذلك تشكيل المؤتمرات الشعبية لدعم حركات التحرر الإفريقي[٣].

وقد وقفت مصر بجانب جميع الثورات الإفريقية ضد الاستعمار منذ عام ١٩٥٢م ابتداءً من ثورة الماوماو في كينيا، ثم ثورة الجزائر ١٩٥٤م، ثم ثورة الكاميرون ١٩٥٦م، كما وقفت مصر مع ثورة الكونغو ١٩٦٠م، ثم ثورات أنجولا وموزمبيق وغينا بيساو، كما أيدت حركات التحرير في جنوب إفريقيا وجنوب غرب إفريقيا وجزر القمر[٤].

وأعطت مصر أهمية خاصة لمقاومة النفوذ الإسرائيلي لاستكمال حلقات الحصار التي فرضته عليها الدول العربية، وكانت إسرائيل تقدم الخبرة الفنية والتدريب والسلاح لبعض الدول الإفريقية، فعملت مصر على تبصير الدول الإفريقية بذلك الارتباط الوثيق بين النفوذ الاستعماري والإمبريالي من ناحية والوجود الإسرائيلي من ناحية أخرى.

وأسست مصر «الصندوق الفني للتعاون مع إفريقيا»، وقدّمت قروضاً للدول الإفريقية التي تعرضت لضغوط اقتصادية نتيجة مواقفها من الاستعمار؛ كي تثبت أنها قادرة على مساندة أصدقائها الذين رفضوا التعامل مع إسرائيل، وكانت معظم القروض في مجال التشييد والبناء، سواء في مد طرق أو تطهير موانئ[٥].

ثالثاً: معوقات العمل السياسي المصري في إفريقيا قبل ثورة يناير ٢٠١١م:

غاب الدور المصري في معظم القضايا والتنظيمات الإقليمية في القارة قبل ثورة يناير، اللهم إلا ما يلوّح بعض الناس به دائماً عن «تجارة مصر» في دائرة «كوميسا» ببضع مئات الملايين، فقد انكمش الدور المصري عن الاقتراب المناسب من قضايا حيوية، حيث غاب الدور المصري عن قضايا الصومال ودارفور، وعن مشكلة جنوب السودان، حيث تركها للإيجاد (منظمة شرقي إفريقيا) تعالجها وحدها، وغاب عن بلدان الساحل والصحراء الممتدة من السنغال إلى جيبوتي، فترك المجال فيها لسياسات ليبيا (القذافي) بكل ما فيها من سلبيات على الصورة العربية كلها.

---

(١) محمد فايق: عبد الناصر والثورة الإفريقية، بيروت، ١٩٨٤م، ص ٥٥.

(٢) عواطف عبد الرحمن وآمل الشاذلي: إفريقيا والرأي العام العربي في: محمود خيري عيسى (إشراف): العلاقات العربية الإفريقية، دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨م، ص ٤٧١؛ محمد فايق: ثورة ٢٣ يوليو وإفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٥٣ يوليو – ١٩٨٣م، ص ٥٤ – ٥٨.

(٣) محمد فايق: عبد الناصر والثورة الإفريقية، ص ٥٨؛ ثورة ٢٣ يوليو وإفريقيا، ص ٥٤ – ٥٨.

(٤) محمد فايق: عبد الناصر والثورة الإفريقية، ص ٦٣ – ٦٤.

(٥) نفسه، ص ٦٨ – ٧٧؛ ثورة ٢٣ يوليو وإفريقيا، ص ٦٥ – ٨٠.

وارتبط بهذا الغياب فتور غير مفهوم - إلا لأسباب «رئاسية» - تجاه العلاقة مع أكبر القوى المؤثرة، مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا، والكونغو، كما ارتبط بذلك ضعف الموقف الجماعي في منظمة التجارة العالمية، مع ما سجله الإفريقيون على الدور المصري من موقف سلبي إزاء شروطها المجحفة[1].

كانت هناك عزلة مصرية عن محيطها الإفريقي، ولم يكن ذلك لضعف أجهزة العمل السياسي المصري وأدواته في العمل الخارجي؛ وإنما بسبب خضوع مصر للصمت في القضايا الحيوية.

لذلك يبقى على القائمين على الوضع الراهن في مصر أن يعيدوا النظر لوضع فلسفة جديدة لاستعادة دورها في كتلة الجنوب في مواجهة العولمة الطاغية، مع ربط هذه الفلسفة بوثائق جديدة حول الانتماء العربي والإفريقي لمصر، وتطوير الأفكار السابقة للخروج عن الدوائر التقليدية[2].

رابعاً: آفاق العلاقات المصرية الإفريقية بعد ثورة ٢٥ يناير:

مثّلت ثورة الخامس والعشرين من يناير نموذجاً فريداً بين الثورات العالمية المعاصرة، من حيث أهدافها، ومبادئها النبيلة، وغايتها السامية، وكذلك سماتها ووسائلها الحضارية، وأبرز تلك السمات أنها قدمت صورة جديدة لمصر والمصريين، تكشف عن مخزون حضاري يضرب بجذور راسخة في أعماق التاريخ المصري، ويؤكد دور مصر المعاصر في محيطها الإقليمي والدولي، ويأتي في بؤرة هذا محيط الدائرة الإفريقية لمصر.

النظرة الاستعلائية لدى نظام مبارك في معاملة الدول الإفريقية كانت من أسباب تراجع مكانة مصر في إفريقيا

وفق هذه الأهمية الاستراتيجية؛ يمكن القول إن ثورة ٢٥ يناير أصبحت تمثّل أداة من أدوات «القوة الناعمة» للسياسة المصرية في إفريقيا، حيث صارت مصر بعد الثورة دولة جاذبة في إفريقيا، وبدأت الأدبيات الإفريقية تعرف مصطلح «ثورة على الطريقة المصرية».

وفي هذا الإطار؛ جاءت ردود الفعل الإفريقية الرسمية مرحّبة بالثورة المصرية، ومعلنة دعمها غير المشروط للثورة الشعبية المصرية، ومعربة عن تطلعها إلى عودة مصر إلى مكانتها الريادية، كذلك كان هناك اهتمام إعلامي كبير بمتابعة أحداث الثورة، وإجمالاً يمكن القول إن التجربة المصرية قد قدّمت خبرة مهمة ومتجددة لكل دول القارة الإفريقية.

وكانت مواقف الهيئات والمجالس التابعة للاتحاد الإفريقي مواقف إيجابية، فقد اعتبر «مجلس السلم والأمن» التابع للاتحاد الإفريقي أن ما يحدث في مصر له طابع استثنائي، كما رحّب في بيان آخر بترتيبات مصر لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، كما أشادت «مفوضية الاتحاد الإفريقي»، في بيان ثالث، بالتوجّه الجديد لمصر ودورها البناء في إطار الاتحاد الإفريقي[3].

تمثّل هذه التطورات الراهنة، على الصعيدين المصري والإفريقي، مقدمة لملامح مرحلة مفصلية مهمة، وهو ما يفرض على السياسة المصرية جملة من الفرص والتحديات على الساحة الإفريقية، وإعادة اكتشاف مصر إفريقيا، من خلال توظيف كل

(١) حلمي شعراوي: متطلبات سياسة مصر في إفريقيا بعد الثورة، www. Shrouknews. Com ، ٢٤ مارس / ٢٠١١م.

(٢) لست في حاجة هنا للقول بأن هذا الإطار «لفلسفة جديدة» قد يحتاج إلى معالجات «براجماتية» تجاه نفوذ دول كبيرة ومتوسطة في مناطق مصالحنا؛ من السودان والقرن الإفريقي إلى شمال القارة وجنوبها، وقد تكون إعادة النظر في فلسفة التعاون الإفريقي نفسه نافذة على المراجعات لوضع العرب بعامة في دائرة الجنوب.

(٣) إسماعيل خيرت: ثورة ٢٥ يناير في المحيط الإفريقي، مجلة آفاق إفريقية، عدد رقم ٣٤، أكتوبر ٢٠١١م، ص ٧ - ٨.

أدوات السياسة المصرية في المحيط الإفريقي.

ومن أهم ملامح السياسة المصرية التي ينبغي تجديدها في إفريقيا الاهتمام بقضيتين رئيستين، حدث تصعيد لهما في غمار الانشغال بالثورة:

القضية الأولى: قضية مياه النيل، خصوصاً عقب توقيع بوروندي الاتفاقية الإطارية لدول المنبع في أواخر فبراير الماضي، ليكتمل بذلك النصاب القانوني لتلك الدول (٦ دول) لأول مرة منذ بدء التوقيع بعنتيبي (أوغندا) في ١٤ مايو ٢٠١٠م، ولتبدأ كل من السودان ومصر (خصوصاً) في مواجهة تحديات لم تكن في الحسبان من خلال شروع إثيوبيا في إقامة عدد من السدود الضخمة، من أهمها سد الألفية، وتنطلق كذلك - من كبار مسؤوليها - تصريحات نارية تصف مصر بأنها لم تتغير بعد الثورة، وأنها لا تهتم بأي تعاون مع دول الحوض.

القضية الثانية: ضرورة تعزيز الأمن القومي المصري في الجنوب، خصوصاً بعد التصويت بانفصال جنوب السودان، وإعلان قيام الدولة الوليدة بدءاً من يوليو ٢٠١١م، وما يقتضيه هذا الأمر من إعادة ترتيب الأوراق بهذا الصدد، وأن نضع في الحسبان أن دول حوض النيل ستزيد دولة، لتصبح إحدى عشر دولة.

وفي هذا الصدد؛ ظهرت العديد من التحركات السياسية المصرية، كان من أهمها: إعادة تشكيل اللجنة العليا للمياه، وزيارات وفود الدبلوماسية الشعبية لكل من (إثيوبيا، أوغندا، شمال السودان وجنوبه)، وقيام د. شرف بعدة زيارات مهمة أخرى، حققت نتائج طيبة، من بينها: زيارته لإثيوبيا وأوغندا، ثم زيارته لجنوب إفريقيا لحضور اجتماعات التجمعات الإقليمية الثلاثة (الكوميسا، السادك، وشرق إفريقيا)، واستعداده للمشاركة في القمة الإفريقية المقبلة.

يضاف لذلك الزيارات الإفريقية الأخرى لمصر، ومن بينها: زيارة وزيري خارجية تنزانيا وبوروندي، وزيارات د. جان بنج رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وغيرهم، وكذلك الأنشطة والفعاليات الدبلوماسية والعلمية الأخرى منذ قيام الثورة[1].

خامساً: الدبلوماسية الشعبية والرسمية بعد ثورة يناير والسياسة المصرية في إفريقيا:

قامت وفود الدبلوماسية الشعبية بعدد من الرحلات المكوكية في إفريقيا.

وكان من أهم تلك الزيارات:

زيارة إثيوبيا: كانت في الفترة من ٢٩ أبريل وحتى ٢ مايو٢٠١١م، ضم الوفد المصري الشعبي ٤٨ من القيادات السياسية والحزبية وشباب ائتلاف ثورة ٢٥ يناير، وقد صدرت العديد من التصريحات الإيجابية من المسؤولين الإثيوبيين، أهمها لوزير الخارجية الإثيوبي هيلا مريام ديسالين، حيث أعلن أن بلاده وافقت على طلب وفد الدبلوماسية الشعبية المصرية بتأجيل تصديق البرلمان الإثيوبي على الاتفاقية الإطارية التعاونية بين دول المنابع حتى انتخاب حكومة مصرية جديدة ورئيس جديد، لإتاحة الوقت لمصر لدراسة الاتفاقية[2]، وأضاف ديسالين أن إثيوبيا وافقت أيضاً على طلب الوفد الشعبي المصري بالسماح لفريق من الخبراء بفحص تأثيرات مشروع سد الألفية؛ حتى يطمئن المصريون بأن المشروع لن يضرهم[3].

كما أكد رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي أيضاً، خلال اجتماعه مع الوفد الشعبي المصري، أنه إذا ثبت أن مشروع سد الألفية سيلحق أضراراً بمصر والسودان سيجري تعديله، مشدداً على أن المشروع لتوليد الطاقة الكهربائية فقط، كما وجّه ميليس زيناوي التحية للثورة المصرية، وقال إنها أعادت لمصر صورتها الحقيقية وستعيد دورها في

(١) الهيئة العامة للاستعلامات، افتتاحية موقع الهيئة، بتاريخ ٢٠١١/٥/١٣م.

(٢) تصريحات ديسالين وزير الخارجية الإثيوبي نشرتها صحيفة ديلي مونيتور الإثيوبية يوم ٤ مايو ٢٠١١م.

(٣) جوزيف رامز أمين: التوجهات الإفريقية لثورة ٢٥ يناير، مجلة آفاق إفريقية، عدد رقم ٣٤، أكتوبر ٢٠١١م، ص ٤٢.

المنطقة.

وعلى الجانب المصري صرح عبد الحكيم عبد الناصر (نجل جمال عبد الناصر، وأحد أعضاء الوفد الشعبي) بأن مصر لن تكون ضد أي مشروع يفيد الشعب الإثيوبي؛ وفي الوقت نفسه لا يضر بالشعب المصري، وأنه في ظل التكنولوجيا يمكن للخبراء والعلماء المصريين والإثيوبيين تعظيم الجانب الإيجابي، ومنع حدوث أية آثار سلبية، قائلاً: «يتعين أن نعمل معاً لتبديد أي شكوك بيننا»[١].

ومن شأن هذه التصريحات المتبادلة؛ أن تضع العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا على الطريق الصحيح بعد سنوات من التوتر والفتور في عهد نظام مبارك[٢].

زيارة أوغندا: وأقدمت الدبلوماسية الشعبية على زيارة أوغندا، في وفد مكون من ٣٥ شخصية من مختلف التيارات الوطنية في أبريل ٢٠١١م، والتقى الوفد الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، مطالباً بتجميد التصديق على الاتفاقية الإطارية لمدة عام حتى تستقر الأوضاع في مصر، وأكد موسيفيني أن أوغندا لن تسمح بوقوع أي ضرر لمصر أو شعبها من جراء تلك الاتفاقية، كما أعرب عن احترامه لثورة ٢٥ يناير التي قادها شباب مصر، لافتاً إلى أن هذه الثورة ستعيد مصر لمكانتها كقائدة لإفريقيا[٣].

زيارة السودان: أما بشأن زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية للسودان؛ فقد تمت خلال الفترة من ٦ – ٩ مايو ٢٠١١م لكلٍّ من الخرطوم وجوبا، برئاسة د. السيد البدوي رئيس حزب الوفد، حيث لاقى الوفد الشعبي ترحيباً شعبياً وسياسياً، وهدفت الزيارة إلى تدعيم أواصر الإخوة والتكامل السياسي والاقتصادي بين شعبي وادي النيل.

ضرورة وضع إفريقيا في الصدارة في دوائر السياسة الخارجية المصرية

وقد طلب الوفد الشعبي من الحكومة السودانية تخصيص مليون فدان للزراعة لتكوين شراكة بين الشعبين السوداني والمصري، على أن توزع أرباحها بين الشعبين. من جانبه أعرب الرئيس البشير عن سعادته بعودة العلاقات المتميزة بين البلدين، مشدداً على أن بلاده بحاجة لمصر بشرياً، وفنياً، وتقنياً. ودعا الجانب المصري إلى تنفيذ اتفاقية الحريات الأربع (الانتقال والإقامة والعمل والملكية)، وإلى إزالة العوائق أمام انتقال المواطنين، موضحاً أن حلايب ليست أزمة بين مصر والسودان.

وأكد رئيس حكومة الجنوب حينئذ (سلفا كير) حرص الجنوب بشأن عدم المساس بحصة مصر من مياه النيل وفقاً لاتفاقية ١٩٢٩م، معرباً عن امتنانه للمساعدات التي قدمتها مصر لبلاده، والمتمثلة في إنشاء ٤ محطات للكهرباء، ومستشفى، وفرع لجامعة الإسكندرية[٤].

جولة شرف الإفريقية: وقام رئيس الوزراء المصري د. عصام شرف بجولة إفريقية لكلٍّ من: السودان، أوغندا، وإثيوبيا، عكست مدى عمق العلاقات مع دول حوض النيل وأهميتها، باعتبار أن ذلك يمثّل أولوية استراتيجية، وتأكيداً لعمق التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية بعد ثورة ٢٥ يناير.

زيارة الخرطوم وجوبا: ضم الوفد المصري الذي قام بزيارة كلٍّ من الخرطوم وجوبا برئاسة د. عصام شرف وزراء يمثلون: الخارجية والكهرباء

(١) هانيء رسلان: رصد الموقف الدولي والعربي من ثورة ٢٥ يناير في مصر، موقع إفريقيا اليوم، ٨ مارس ٢٠١١م.

(٢) لم يقلل من هذا كثيراً تصريحات أدلى بها مسؤولون إثيوبيون، ذكروا أن بلدهم لن توقف مشروع سد الألفية، وذلك تعقيباً منهم على زيارة رئيس الوزراء الدكتور عصام شرف إلى أديس أبابا.

(٣) الهيئة العامة للاستعلامات: متابعة زيارة الوفد الشعبي المصري في الدول الإفريقية، المكتب الإعلامي المصري مايو ٢٠١١م.

(٤) السابق نفسه.

والطاقة والموارد المائيــة والري والزراعة والتعاون الدولي، ونوه المجتمعون بأهمية الجانب الاقتصادي الذي قطع خطوات جيدة، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٦٢٨ مليون دولار، وطالبوا بدفع مشــروعي إنتاج اللحوم والوقود، واســتكمال الطرق البرية بينهما[١].

زيارة إثيوبيا وأوغندا: واســتكمل رئيس الوزراء المصري د. عصام شــرف جولتــه الإفريقية بزيارة إثيوبيــا وأوغندا في مايــو ٢٠١١م، لتحقيق تقارب ملموس فيما يتعلق بالتفاوض بشــأن جميع القضايا العالقة، وقد اســتطاع د. عصام شــرف - بالرغم من أنه لم يعلن رســمياً أن مصر ســتوقّع الاتفاقية الإطارية للتعاون - أن يقنــع الجانبين بجدية بلاده في صياغة علاقات جديدة، مع إعطاء أولوية كبيرة للاستثمار والأعمال في البلدين، وذكر شرف أن هذا الوقت هو عصــر المصالح المشــتركة، وأن عصر الاحتكارات قد ولّى.

كما نوهــت الصحافة الإثيوبية بــأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين قد اكتسبت قوة دفع بفضل زيــادة حجم التبادل التجاري بين البلدين (وصل إلى ٢٥٠ مليون دولار)، وزيادة المشروعات المشتركة مع المستثمرين المصريين، هذا وقد وقّع البلدان مذكرة تفاهم، وعدداً من اتفاقيات التعاون[٢].

وأكد رئيس الوزراء المصري د. عصام شرف في أوغندا، وهي المحطــة التالية من جولته الإفريقية، أهمية التعاون بين الجانبيــن المصري والأوغندي، وبحث ســبل زيادة التبادل التجــاري المحدود بين البلديــن، والذي يصل ٢٥ مليون دولار فقط، كما تم الاتفاق على إنشــاء مشــروعات مشتركة بين مصر وأوغندا بقيمة ٥٠ مليون دولار لإقامة ســدود وحفر آبار مياه جوفية، وكذلك لاستيراد اللحوم من أوغندا.

وذكر الرئيس الأوغندي أن المشــكلة الأساسية في المياه ترجع إلى ســببين رئيســين؛ هما: زيادة الطلب على المياه نتيجة للزيــادة العمرانية الكبيرة في البلاد، والتغييرات المناخية التي أدت إلى شــح المياه، ومن ثم فهي خلافات تتعلق فقط بالتنمية[٣].

من نتائج تلك الدبلوماســية الشعبية والرسمية: وكان من أهــم نتائج تلك الدبلوماســية الشــعبية والرسمية استئناف أنشطة حوض نهر النيل، فبدأت دول حوض النيل الشــرقي تدخل (مصر، السودان، إثيوبيا) في لقاءات مشــتركة لبحث مجالات التعاون من جديد، ومحاولة الوصول لصيغة توافقية بين دول المنبع والمصب دون الإضرار بأية دولة.

وفي هذا الســياق عُقدت في القاهرة في مايو ٢٠١١م أعمال اللجنة المشكلة من الدول الثلاث حول تقييم ســد الألفية، ومثّلت هذه الاجتماعات خطوة مهمة من أنشطة الحوض الشرقي، والتي توقفت من قبل بسبب الخلافات، لكنها عادت في ضوء التطور الإيجابي الذي تشهده العلاقات المصرية - الإثيوبية عقب الحراك الأخير بعد الثورة[٤].

سادساً: انعكاسات الثورة الشعبية المصرية على القارة الإفريقية:

كان اندلاع الثورة الشعبية المصرية مواكباً لحالة من التوتــر والقلق تعيش في ظلهــا بعض الأنظمة الإفريقية، وهي تراقب من كثب ما تُســفر عنه هذه الثورات الشــعبية العربية، وهنا لا بد من طرح عدد من التساؤلات: هل من المتوقع أن تنتقل عدوى الثورة المصرية إلــى إفريقيا؟ وما احتمالات قيام ثورة في إفريقيا، خصوصاً في الدول التي حكم زعماؤها أكثر من دورة رئاسية، مثل: الكاميرون، وأنجولا، وبوركينا

(١) قناة النيل للأخبار، أرشيف الأخبار، مصر تبدأ صفحة جديدة مع الدول الإفريقية، متابعة الصحافة السودانية خلال فترة زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية ٦ - ٩ مايو ٢٠١١م، المكتب الإعلامي المصري بالخرطوم.

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات: متابعة زيارة د. عصام شرف لأديس أبابا بالصحافة الإثيوبية، منتصف مايو، المكتب الإعلامي المصري بأديس أبابا - ٢٠١١م.

(٣) السابق نفسه.

(٤) الهيئة العامة للاستعلامات: متابعة زيارة د. عصام شرف لأوغندا، المكتب الإعلامي المصري بأديس أبابا؛ جوزيف رامز أمين، مرجع سابق، ص ٤٦.

فاسو، وتوجو، والكونغو الديمقراطية، والكونغو برازافيل، وجيبوتي، وزيمبابوي، وموزمبيق، وأوغندا، والسنغال، والجابون، وقد بدأ قادة المعارضة في هذه البلاد يرفعون أصواتهم بلا خوف للمطالبة بالتغيير؟

■ أثر ثورة يناير في منطقة القرن الإفريقي:

امتد أثر الثورة المصرية لمنطقة القرن الإفريقي، وتحديداً إريتريا وإثيوبيا، فمنذ اندلاع الثورة المصرية تخشى سلطات هذين البلدين تأثيرات الثورة في بلادهما.

ففي إريتريا: حظرت السلطات الإعلامية نشر أخبار الثورة المصرية في وسائل الإعلام الرسمية تفادياً لاندلاع ثورة مماثلة.

أما في أوغندا: فقد أعلن الرئيس يوري موسيفيني، الذي دام حكمه أكثر من ٢٦ عاماً، أنه لا يقبل «الأسلوب الثوري على النمط المصري»، وأن ثمة دستوراً للبلاد لا يقبل اللجوء «للعنف»، وأنه «سيواجه العنف بالقوة»، وكان ذلك أول تصور «للثورة الشعبية المصرية»، وفي المقابل دعت المعارضة لمظاهرات احتجاجية ضد فوز الرئيس موسيفيني في انتخابات الرئاسة التي أُعلنت نتائجها في ١٨ فبراير الماضي بنسبة ٦٨٪ من الأصوات.

وفي جيبوتي: شعرت السلطات الحكومية بخوف شديد إثر تجمع آلاف الأشخاص بصورة غير مسبوقة من جميع التنظيمات النقابية والشبابية في ملعب جوليد في العاصمة، يطالبون بتغيير النظام، وقد قُتل في هذه التظاهرة حوالي ٣ أشخاص، ووقع أكثر من ١٠٠ جريح. ويحكم الرئيس إسماعيل عمر جيله البلاد منذ عام ١٩٩٩م، ثم عدل الدستور في عام ٢٠١٠م للترشح لولاية رئاسية ثالثة في الانتخابات التي جرت ٨ أبريل الماضي.

■ أثر ثورة يناير في منطقة غرب إفريقيا:

في بوركينا فاسو: واجه الرئيس البوركيني بوليس كومباوري Blaise Compaoré، منذ ٢٠ فبراير الماضي، مظاهرات احتجاجية تعد أعنف المظاهرات على الإطلاق منذ توليه السلطة في ١٥ أكتوبر عام ١٩٨٧م، وقد بدأت المسيرة على إثر وفاة طالب يُدعى جوستين زونجو، تعرض للضرب والتعذيب على يد الشرطة خلال اعتقاله[١]، كما تظاهر عشرات الآلاف في مختلف أنحاء البلاد، وهم يهتفون ضد كومباوري وينادون بخروجه من السلطة[٢].

وفي السنغال: واكبت السنغال هذا المد الشعبي، وبفضل الثورة المصرية تراجع رئيسها عبد الله واد البالغ من العمر ٨٥ عاماً عن سياسة التوريث، وكان في نيته الترشح لولاية جديدة في الانتخابات المزمع إجراؤها في ٢٠١٢م، وفي حال عدم تمكنه من ذلك كان سيرشح نجله الأكبر كريم واد لخلافته.

وفي توجو: وجدت المعارضة فرصة مناسبة للاحتجاج ضد الرئيس فوري جناسينجبي، حيث تم نشر التعليقات على شبكة الإنترنت لتنظيم المظاهرات تحت شعار «حان الوقت لاتخاذ مصيرنا.. الرئيس يجب أن يذهب فوراً».

والحال نفسه في الكاميرون: حيث دعت المعارضة بقيادة «الجبهة الديمقراطية الاجتماعية، وقوات الدفاع الذاتي» للاحتجاج ضد نظام الرئيس بول بيا، البالغ من العمر ٧٨ سنة، والذي يحكم البلاد منذ ٢٩ سنة، ورفعت المعارضة شعاراً «هذا يكفي لتزوير الانتخابات»، فالكثير من الشباب عاطلون عن العمل، والفساد منتشر، والبيئة الاجتماعية صعبة، والمناخ الاقتصادي رديء، والمناخ السياسي متوتر للغاية.

ووفقاً للمحللين؛ يتخوف الرئيس الكاميروني بول بيا منذ اندلاع الثورة المصرية من إعلان نيته

---

(١) وتبدو تلك الحادثة مثل حادثة محمد البوعزيزي في تونس، والتي كانت الشرارة لاندلاع الثورة الشعبية في تونس ثم في مصر.

(٢) كمارا عباس: ثورة يناير في المحيط الإفريقي، مجلة آفاق إفريقية، عدد رقم ٣٤، أكتوبر ٢٠١١م، ص ١٥٣ – ١٥٥.

للترشح في الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها هذا العام ٢٠١١م، حيث يتهمه الشعب الكاميروني بأنه غير قادر على تقديم الحلول الكافية لمشكلات البلاد في فترة حكمه التي بلغت ٣٠ عاماً[١].

وفي الجابون: فقد أعطى نجاح الشارع المصري الأفكار للمعارضة الجابونية لإعادة تشكيل خطابها السياسي، وبخاصة المعارض أندريه مبا أوبامي Obami الذي تحدى الرئيس علي بونجو، وقد عيّن نفسه رئيساً لحكومة مكوّنة من ١٨ وزيراً، ويدّعي أندريه مبا أوبامي الانتصار على منافسه علي بونجو في انتخابات الرئاسة ٢٠٠٩م[٢].

■ وفي بلدان الجنوب الإفريقي:

من المتوقع أن تؤثر الثورة المصرية في بلدان الجنوب مستقبلاً، خصوصاً جنوب إفريقيا، وأنجولا، وسوايزيلاند، وبتسوانا، إذا لم تغير هذه الحكومات سياساتها.

ففي دولة جنوب إفريقيا: اندلعت أعمال شغب عنيفة في ١٥ فبراير ٢٠١١م ضد البطالة والمحسوبية، وغيرها من الظواهر السلبية؛ على الرغم من أن البلاد تعد من أكبر الاقتصاديات على مستوى القارة، وتحكم بنظام الديمقراطية الدستورية.

وفي أنجولا: دعت المعارضة لتجمع حاشد في ليلة ٦ – ٧ مارس ٢٠١١م، في ساحة الاستقلال في العاصمة لواندا وبقية مدن البلاد، للمطالبة برحيل الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس، ووزرائه ورفاقه الفاسدين، ويحكم الرئيس دوس سانتوس البلاد منذ ١٩٧٩م، لأكثر من ٣١ عاماً[٣].

وفي زيمبابوي: التي تزرح تحت حكم الرئيس روبرت موجابي Mugabe منذ عام ١٩٨٠م؛ اعتقلت الشرطة حوالي ٤٦ شخصاً من الشباب والناشطين سياسياً والمحامين والنقابيين وبعض رموز الطلبة أثناء مشاهدتهم لشرائط فيديو عن الثورة المصرية، وذلك بتهمة الخيانة ومحاولة قلب نظام الحكم، وحذّر الرئيس روبرت موجابي البالغ من العمر ٨٦ عاماً منافسه مورجان تسفانجيراى Tsvangirai من استخدام الشارع ضد نظامه على غرار الثورة المصرية.

سابعاً: أمور لا بد من تأكيدها – أولاً – عند وضع استراتيجية جديدة تجاه القارة:

– الاعتراف المصري بتجاهل نظام مبارك لإفريقيا طيلة الفترة الماضية: ومن ثم يجب عدم تحميل هذه الأخطاء للخارجية المصرية التي كانت تأتمر بأمر الرئاسة، حيث أشارت العديد من الدول الإفريقية (السودان، أوغندا، إثيوبيا)، إلى أن العقبة الكبيرة في تحسين علاقاتها بمصر كانت في (نظام مبارك)، بدليل اتخاذها بعض الخطوات الإيجابية «المؤقتة» نحو مصر – كما سبق –.

– النظرة الاستعلائية لدى نظام مبارك في معاملة الدول الإفريقية: وكانت من أسباب تراجع المكانة المصرية في إفريقيا بصفة عامة، ودول حوض النيل بصفة خاصة، فضلاً عن التركيز في منظور أمني فقط في ملف المياه، حيث كانت الزيارات الدبلوماسية لهذه الدول تقتصر على وزيري الخارجية والري والموارد المائية، فضلاً عن مدير المخابرات من أجل معرفة ما إذا كان لإسرائيل وجود في هذه الدول، متناسين أن مصر أول من قامت بالتطبيع مع إسرائيل، وهي نقطة كانت تصيب الأفارقة بالاندهاش في ظل الازدواجية التي كانت تمارسها السياسة المصرية فعلياً[٤].

هذه النظرة المتعالية هي التي جعلت صورة مصر الذهنية لدى الأفارقة سلبية، فقد كانت مصر توصف مثلاً في أي مؤتمر يُعقد في أديس أبابا بأنها الإمبراطورية الاستعمارية المصريةEgyptian Imperialism ، لكن بعد زيارة شرف الأخيرة

(١) انظر: Thawra.alwehda.gov.sy.

(٢) انظر: www. France٢٤.com/ar.

(٣) كمارا عباس، مرجع سابق، ١٥٦.

(٤) حلمي شعراوي، مرجع سابق.

كان هناك ترحاب غير معتاد، سواء بالمسؤولين الرسميين أو الأكاديميين.

- عدم اكتراث نظام مبارك بالمصالح والاحتياجات الحيوية الإفريقية: وأدى هذا التجاهل، على سبيل المثال، إلى قيام هذه الدول بالتوقيع بصورة منفردة على الاتفاقية الإطارية في عنتيبي في ١٤ مايو ٢٠١٠م دون النظر إلى التحفظات المصرية الثلاثة[١].

ثامناً: ملامح الاستراتيجية الجديدة:

لكي نتفاعل مع إفريقيا من جديد؛ فإن هناك مجموعة من النقاط العامة تشكّل ملامح الاستراتيجية المصرية خلال الفترة القادمة، أبرزها ما يأتي:

١ - القناعة والإرادة السياسية لدى رأس القيادة السياسية الجديدة في مصر بالأهمية القصوى لإفريقيا بعد الثورة، لأن هذه القناعة هي التي ستشكل الوقود الأساسي للتحرك صوب القارة، وبدونها قد تكون هناك خطط وأفكار، بل وآليات عمل، لكنها ستظل حبيسة الأدراج في ظل غياب هذه القناعة.

٢ - يرتبط بذلك ضرورة وضع إفريقيا في الصدارة في دوائر السياسة الخارجية المصرية، بحيث تكون في مستوى دائرة الاهتمام العربية نفسها، وفي القلب منها القضية الفلسطينية.

٣ - ضرورة وجود هيكل مؤسسي خاص بإفريقيا على كل المستويات العليا والدنيا، على اعتبار أن هذا الهيكل هو الذي سيستوعب الأفكار، وسيسعى إلى تنفيذها عبر آليات محددة.

ضرورة إعادة النظر - وبسرعة - في التحفظات المصرية السودانية الثلاثة الخاصة ببنود الاتفاقية الإطارية

٤ - استحداث منصب وزير الدولة للشؤون الإفريقية، للتنسيق بين الجهات الحكومية العاملة في إفريقيا، ويرتبط بذلك استحداث مجلس أعلى للشؤون الإفريقية (أو لجنة قومية دائمة) يتبع رئاسة الحكومة مباشرة، خصوصاً إذا تم الأخذ بالنظام البرلماني، يضم الخبراء والأكاديميين جنباً إلى جنب مع رجال الأعمال، والسياسيين، ويضم جميع الوزارات المعنية؛ بما فيها الداخلية والإعلام[٢]، ويمكن أن تكون داخل هذه اللجنة، أو تنبثق عنها، لجنة دائمة لمياه النيل.

٥ - تفعيل دبلوماسية القمة، بحيث تكون هناك زيارات دورية لهذه الدول، بالتوازي مع الدبلوماسية البرلمانية والشعبية في آن واحد.

٦ - تشكيل لجنة برلمانية خاصة بالشؤون الإفريقية، حتى يتم التواصل على المستوى البرلماني الشعبي جنباً إلى جنب مع التمثيل على مستوى القمة أو الدبلوماسية الشعبية، مع مراعاة اختيار النواب المهتمين بالشأن الإفريقي، وليس هؤلاء الذين يستهدفون تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح الوطنية (مشكلة الشرنوبي عضو مجلس الشعب المصري السابق).

٧ - تفعيل الدبلوماسية الشعبية والمجتمع المدني بالتنسيق مع الخارجية المصرية، بحيث تكون في سياق الاستراتيجية العامة، ولا تسعى لتحقيق مصالح شخصية أو حزبية ضيقة.

٨ - أما في المجال الاقتصادي؛ فينبغي تأكيد قاعدة الشراكة والمنفعة المتبادلة، بدلاً من فكرة

(١) وهي الحفاظ على الحصة التاريخية، والتي تقدر بـ ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً، بالإضافة إلى الإخطار المسبق قبل شروع هذه الدول في إقامة أية مشروعات تؤثر في حصة مصر من المياه، وأخيراً حصول مصر، وكذلك السودان، على حق الاعتراض (الفيتو) عند التصويت على أية قرارات في إطار الاتفاقية.

(٢) هذا في حال استمرار هذه الوزارة.

المعادلة الصفرية التي تعني أننا نحصل من دول المنبع على الماء دون تقديم فائدة لهم، وربما هذا ما أكده رئيس الوزراء خلال زيارته لأديس أبابا، حيث أشار إلى أن تنمية أي دولة إفريقية هي تنمية لمصر وجزء من أمنها القومي.

٩ – أما في المجال المائي فلا بد من التركيز في أمرين:

الأمر الأول: المساهمة بتقديم الخبرات والدعم الفني– والمالي أحياناً – لهذه الدول، للمساهمة في إنشاء السدود اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية مقابل الحصول على المياه الناجمة بعد توليد الكهرباء، ومن ثم تستفيد مصر من هذه المياه، مقابل استفادة هذه الدول من توليد الطاقة للاستهلاك المحلي من ناحية، والتصدير من ناحية ثانية.

أما الأمر الثاني: ضرورة إعادة النظر – وبسرعة – في التحفظات المصرية السودانية الثلاثة الخاصة ببنود الاتفاقية الإطارية، خصوصاً في ظل وجود وجهات نظر ترى أن توقيع الاتفاقية لن يضر بحصة مصر، خصوصاً فيما يتعلق بعدم وجود نص يلغي الحقوق المكتسبة، كما أن مبدأ الاستخدام العادل قد يكون في مصلحة مصر في ظل زيادة حجم سكانها واحتياجاتها المائية، علاوة على أن إلغاء حق الفيتو يمكن استبداله بشرط الثلثين، وهنا يمكن ضم دولة مثل الكونغو لمصر والسودان عند أية تحفظات، وربما يمكن التأثير أيضاً في رواندا أو بوروندي.

١٠ – أن تشرع الحكومة المصرية في إصدار بيان عام يعبّر عن توجهاتها الشعبية، تعرب فيه عن نياتها الخارجية، وتفهمها لمطلب تحرير سياسة مصر حتى في الحدود المتاحة، وأن يتحول ذلك من قبل الكتاب والصحافيين إلى حملة توعية لإيجاد ثقافة سياسية جديدة في مصر نفسها نحو بلدان العالم الثالث، تتفق مع الصورة التي خلقتها ثورة مصر في هذه البلدان.

١١ – التوسع في إيفاد الدبلوماسية الشعبية بعدما حققت قدراً من النجاح، كإرسال وفد رسمي وشعبي، أو عدة وفود، تحت شعار «تجديد الصورة» مثلاً.

١٢ – ضرورة إعادة النظر في دور «الصندوق المصري للمعونة الفنية لإفريقيا» ليصبح أداة تمويل للنشاط الثقافي والشعبي، وداعماً لأدوار كل التنظيمات السياسية والاجتماعية في مصر نحو إفريقيا، بدلاً من خدمته الحالية للتعاون الياباني والكوري والماليزي.

١٣ – حشد الأفكار والقوى السياسية لدعم العلاقات المصرية الإفريقية، ومن ثم العربية والإسلامية الإفريقية، ليس بالزيارات والتصريحات أو العمل المنفرد فحسب، ولكن باجتماعات تنسيقية بين الأجهزة المختلفة، والتحاماً برؤى الشباب، والمنظمات السياسية فيما يشبه «المؤتمر الوطني» للعلاقات الخارجية.

١٤ – المتابعة والمشاركة الفعالة في النقاشات والتجمعات الإفريقية، لقد حضر ويحضر إلى مصر الآن العديد من الشخصيات، من هيئات ذات أهمية في تشكيل وعي القارة، يُذكر منها المجلس الإفريقي للبحوث الاجتماعية، ومنظمة بحوث شرقي وجنوب إفريقيا، والمنتدى الاجتماعي العالمي والإفريقي، ومركز دراسات السلم والأمن الإفريقي، ومختلف الهيئات الأكاديمية لجامعات جنوب إفريقيا التي تبدي أكبر اهتمام بشؤون القارة الآن، ومع الأسف لم تُكلف أي جهة مصرية مسؤولة أو سفارات بحضور أو ترتيب النقاشات مع هؤلاء، وبطبيعة الحال لا يعرف الرأي العام المصري ما يُقال إزاء غياب مسؤولينا بل ومثقفينا عن معظم اللقاءات الإفريقية! ومن هنا يمكن أن نعرف لماذا تأثرت صورة مصر سلباً في القارة.

وإذا كانت الحكومة الحالية ليست مطالبة بإنجاز المعجزات، فيمكنها، في الأشهر القليلة المتاحة لها، أن تُطلق المبادرات المبدئية لعمل طويل المدى لمصلحة مستقبل مصر في إفريقيا والخارج عموماً[1].

(١) بدر شافعي، مرجع سابق.

العلاقات العربية – الإفريقية..
عوامل الصراع ومستقبل التعاون

أ. نورا أسامة عبدالقادر(*)

العلاقات العربية الإفريقية علاقات ذات امتدادات تاريخية عميقة، منذ فجر التاريخ وما قبل ظهور الإسلام، وبعد ظهوره حتى العصر الحديث، على المستوى البشري والثقافي والتجاري، وقد أقام الإسلام روابط دينية وثقافية بين العرب ومعظم دول الجوار الإفريقي(١).

وقد دعم هذه العلاقات في العصر الحديث القتال المشترك ضد الاستعمار، ومحاولات قيام الدول المستقلة، والانضمام إلى دول عدم الانحياز، بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية – الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول الإفريقية والوطن العربي ما تزال محدودة؛ فهناك إمكانية لتفعيل حجم العلاقات والتفاعلات، خصوصاً في ظل وجود مؤسسات التعاون المشترك التي تضم دولاً من المجموعتين العربية والإفريقية.

ومن ثم يجب، عند دراسة مستقبل العلاقات العربية – الإفريقية وتحليله، إلقاء الضوء على الجوانب الصراعية والجوانب التعاونية في مستقبل هذه العلاقات ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة أهم العوامل التي قد تؤثر في تطور العلاقات العربية – الإفريقية وتدعيمها في المستقبل، كما تسعى إلى تقديم رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات بين العرب والأفارقة، وبحث إمكانات تطويرها.

■ أولاً: القضايا الصراعية:

القضايا التي يمكن أن تثير توتراً أو صراعاً بين العرب ونظرائهم الأفارقة في المستقبل في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الجارية كثيرة ومتنوعة، وهي تحديات تواجه مسيرة العلاقات العربية – الإفريقية(٢).

نذكر منها على سبيل المثال:

١ – قضية المياه:

تشترك بعض الدول العربية والإفريقية في العديد من الموارد الحيوية، منها على سبيل المثال الأنهار، فهناك العديد من الأنهار التي تجري وتصب داخل أقاليم الوطن العربي، (مثل: مصر والسودان والصومال وموريتانيا)، تنبع أساساً من دول إفريقية، فقضية المياه من القضايا الشائكة والمعقدة، وهي مرشحة لأن تكون من القضايا الصعبة في المستقبل بين كل من العرب والأفارقة، وذلك بسبب حاجة الطرفين العربي والإفريقي الملحّة إلى المياه،

(*) باحثة سياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

(١) تركز كثير من الدراسات في السياق التاريخي والروابط الثقافية التي تجمع بين العرب والأفارقة، انظر على سبيل المثال: د. جمال زكريا قاسم، «الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية»، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦م)، د. محمود خيري عيسى (مشرفاً)، «العلاقات العربية الإفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة»، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧م)، د. عبد الملك عودة وآخرون، «العرب وإفريقيا»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م).

(٢) د. عبد السلام إبراهيم البغدادي، «المشكلات العربية – الإفريقية المعاصرة – رؤية مستقبلية في ضوء وقائع الحاضر»، مجلة قضايا استراتجية العدد (٦)، يونية ٢٠٠١م، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، ص ١٤١ – ١٤٨.

خصوصاً مع التوسع في استخدامات المياه لأغراض الشرب والري، والتوسع في البرامج التنموية[1].

فالأنهار التي تجري في مصر والسودان وموريتانيا تنبع جميعها من دول الجوار الإفريقي، فنهر النيل – على سبيل المثال – مورد حيوي ذو أهمية بارزة لكل من مصر والسودان على وجه الخصوص؛ حيث يعد شريان الحياة الوحيد لهما، فهو مصدر المياه الأوحد بالنسبة لمصر؛ حيث إن نهر النيل يوفر لمصر ٩٥ ٪ من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة[2]، كما يعد نهر النيل مصدر المياه شبه الوحيد بالنسبة للسودان (حيث إنه يمد السودان بـ ٨٠٪ من احتياجاته السنوية للمياه).

خلّف الاستعمار البريطاني حاجزاً مصطنعاً بين العربي والزنجي

وفي الوقت نفسه تشكّل إثيوبيا المنبع الأهم لنهر النيل؛ حيث تسيطر بمفردها على ٧٥٪ من مصادر مياه النيل، وهو ما قد يكون مصدراً للعديد من التوترات نتيجة للارتباط الوثيق بين إثيوبيا والكيان الصهيوني والولايات المتحدة، خصوصاً مع محاولات استخدام نهر النيل ورقة للضغط على صانع القرار المصري نظراً لحساسية المياه في الاستراتيجية المصرية وخطورتها، ومحاولة التأثير في مصر تجاه بعض القضايا مثل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك بعض المشروعات الإقليمية المطروحة مثل الشرق أوسطية، ومن المعروف أن إسرائيل كانت وما زالت تمارس دوراً – ولو بشكل غير مباشر – في صراع المياه بين دول حوض نهر النيل مستغلة نفوذها الكبير في بعض الدول الإفريقية، مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا[3].

ومن ناحية أخرى؛ يعتمد الصومال في جزئه الجنوبي بشكل كبير على نهري إشبيلي وجوبا اللذين ينبعان من هضبة أوغادين التي تحتلها إثيوبيا، وخصوصاً أن هذين البلدين يعانيان الجفاف والتصحّر في كثير من مناطقهما الجغرافية[4].

وفي أقصى الجناح الغربي للوطن العربي، يتغذى الجزء الجنوبي من موريتانيا على نهر السنغال الذي تقع منابعه في مالي وغينيا، وطالما أثارت السنغال مشكلة النهر الذي تعدّه ملكاً خاصاً لها، في حين ترى موريتانيا أن النهر ملكاً ثنائياً بين الطرفين، وقد أثر ذلك في علاقاتهما؛ (فقد شهدت هذه العلاقات توتّراً حاداً بينهما خلال العامين ١٩٧٣م و ١٩٨٩م، وهو التوتر الذي عرقل تطوير «مشروع حوض السنغال» الذي كان من المؤمّل عند استكماله أن تستفيد منه برامج التنمية الزراعية في كل من مالي وموريتانيا والسنغال[5].

٢ – التداخل العرقي والإثني:

ورثت الدول الإفريقية منذ حصولها على الاستقلال السياسي مجتمعاً مجزّءاً وممزقاً بصورة واضحة، حتى أصبحت فور حصولها على الاعتراف الدولي مجرد إطار قانوني وسياسي، بعيداً عن أن تكون حقيقة اجتماعية وثقافية كما هو متعارف عليه في تقاليد الدولة القومية، فالمجتمعات الإفريقية

(١) أحمد يوسف القرعي، «الأمن المائي.. مصرياً وعربياً»، السياسة الدولية، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠م، وأيضاً د. حمدي عبد الرحمن، «التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري»، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩م، ص٢٢ – ٣٧.

(٢) د. رشدي سعيد وآخرون، «أزمة مياه النيل إلى أين؟»، (القاهرة: مركز البحوث العربية، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٩٨ م)، ص٧ – ١٢١. وأيضاً علاء الحديدي، «السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل»، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، (القاهرة: أبريل ١٩٩١م)، ص ١٢٣.

(٣) د. حمدي عبد الرحمن حسن، «إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي»، مصطفى كامل السيد (محرراً)، «حتى لا تنشب حرب عربية– عربية أخرى»، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م)، ص٥٣٣– ٥٣٤.

(٤) مجيب ناهي النجم، «الصومال الجنوبي – دراسة في الجغرافية الإقليمية»، (بغداد: دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات العدد ٣٠٨، ١٩٨٢ م)، ص ٥ – ١٣.

(٥) هويدا عدلي، «أبعاد الصراع الموريتاني – السنغالي»، السياسة الدولية، أكتوبر١٩٨٢م، ص ١٦٦– ١٦٩.

متداخلة، وتعاني التعددية الاجتماعية والثقافية، وتموج بأجناس وأعراق مختلفة[1].

ولذا فإن الامتداد الإقليمي لبعض الجماعات العرقية والإثنية عبر الحدود المشتركة قد أدى إلى حدوث توترات حقيقية بين العرب والأفارقة، وهو ما تسبب في حدوث العديد من المواجهات الدامية، كما حدث بين موريتانيا والسنغال في خلال عامي ١٩٧٣م و ١٩٨٩م، وما كاد أن يتكرر في عام ١٩٩٩م، وذلك بسبب انتشار القبائل الزنجية ذات التداخل العرقي مع السنغال داخل الأرض الموريتانية؛ حيث تقطن أقليات زنجية موريتانية موزّعة على جماعات التكارير ٩٪، والولاتي ٥٪، والسراكول ٤٪، والولوف ٠،٥٪، البمبارا ٠،٥٪، وتصل نسبتها مجتمعة إلى ٢٠٪ تقريباً من إجمالي عدد سكان موريتانيا، وتتركز هذه الأقليات في أقصى جنوبي موريتانيا على الضفة الشمالية من نهر السنغال، وجميع هذه الأقليات لها امتدادات عرقية مع نظيراتها داخل السنغال، وإلى حدٍّ ما داخل جمهورية مالي[2].

وهناك أمثله أخرى للتداخل العرقي، منها على سبيل المثال انتشار قبائل «الطوارق» على طول الحدود الجزائرية – الليبية مع مالي والنيجر، وقبائل «الزغاوة» بين تشاد والسودان، والقبائل «النيلية» بين السودان وكلٍّ من إثيوبيا وأوغندا على جانبي الحدود، وعدم التمكن من ضبط حركة هذه القبائل بما يحقق الأمن والاستقرار للطرفين[3].

ويشتد أثر التداخل القبلي والإثني في مسيرة العلاقات العربية – الإفريقية بفعل التدخّل الدولي، فالأصابع الصهيونية والفرنسية طالما تحركت باتجاه اللعب على هذا الوتر الحساس.

أحد المبادئ التي اتبعتها وتتبعها القوى المعادية للوطن العربي هو «مبدأ شدّ الأطراف»

٣ – مشكلات الحدود:

ورثت الدول الإفريقية عن العهد الاستعماري حدوداً مصطنعة لا تتفق مع الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية والطبيعية السائدة فيها، فقد كان الدافع الأساسي وراء رسم هذه الحدود هو المصلحة الاستعمارية، وعليه فقد أضحت الدول الإفريقية المستقلة دولاً مصطنعة بحدود مصطنعة.

وتمثّل مشكلة الحدود أحد القيود الأساسية لمسيرة التفاعلات العربية – الإفريقية في المستقبل؛ حيث إن منازعات الحدود أحد مصادر التوتّر الرئيسة على العلاقات العربية الإفريقية[4].

فهناك العديد من المشكلات الحدودية التي واجهت الدول العربية والإفريقية عقب الاستقلال، مثل مشكلة الحدود السنغالية – الموريتانية بشأن الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة نهر السنغال[5].

وقد اتخذت منازعات الحدود شكل الصدام العسكري المباشر في بعض المواقف، مثل النزاع الليبي – التشادي حول قطاع «أوزو»[6] الذي وجد حلاً بعد تنازل ليبيا عن الشريط لتشاد عقب قرار محكمة العدل الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن انسحاب ليبيا وموافقتها على قرار محكمة العدل الدولية بتاريخ ١٩٩٤/٥/٣٠م

(١) د. حمدي عبد الرحمن حسن، «التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية»، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي – ١٩٩٦م).

(٢) د. عبد السلام البغدادي، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٣) د. أنس مصطفى كامل، «الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد»، السياسة الدولية، العدد ١٠٧ – يناير ١٩٩٢م.

(٤) د. حمدي عبد الرحمن، «العلاقات العربية – الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، مجلة قضايا استراتيجية، العدد (٢)، يونيو ٢٠٠٠م، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ص ١٥٥.

(٥) د. عبد السلام البغدادي، «الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا»، (بيروت: مركز دراسات الوحده العربية، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م)، ص١٩١ – ٢٠٠.

(٦) د. محمد عاشور مهدي، «الحدود والقيود في العلاقات العربية – الإفريقية»، شؤون عربية، يونيو ١٩٩٩م عدد (٣٨)، ص ١٤٥.

يرجع إلى العديد من الأسباب؛ منها العزلة التي كانت تعانيها، ولرفع العقوبات الاقتصادية عنها، ولا سيما العقوبة المتعلقة بالحظر الجوي، وهذا ما تحقق لها خلال عام ١٩٩٩م بفعل الدعم الإفريقي للموقف الليبي[١]، وهذا يعني أن ليبيا خرجت من «أوزو» مضطرة وليس بناءً على اقتناع بشرعية سيادة تشاد على الإقليم.

ولعل منطقة شرق إفريقيا عموماً، والقرن الإفريقي خصوصاً، تعكس بجلاء أهمية القيد الحدودي على مسيرة العلاقات العربية الإفريقية، وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى النزاعات الآتية: مشكلة إقليم «إيلمي» بين كينيا والسودان، وإقليم «إنفدي» بين كينيا والصومال، وإقليم «أوغادين» بين إثيوبيا والصومال، والنزاع السوداني - الإثيوبي - الإريتري، والنزاع الإريتري - اليمني حول الجزر الثلاث في البحر الأحمر، وغير ذلك من المناطق الحدودية المتنازع عليها[٢].

ومن الجدير بالذكر أن العامل الخارجي يؤدي دوراً كبيراً في إشعال هذه الخلافات، ودائماً ما يقف الكيان الصهيوني خلف الطرف الإفريقي ويدّعي حمايته من الطرف العربي.

٤ - الاختراق الأجنبي:

من المعروف على مستوى العلاقات الدولية العربية والإقليمية أن أحد المبادئ التي اتبعتها وتتبعها القوى المعادية للوطن العربي هو «مبدأ شدّ الأطراف»، ويعني أن محاولة إضعاف الجسد العربي يجب أن تأخذ طريقين مختلفين في آن واحد؛ أحدهما يتجه إلى القلب والثاني إلى الأطراف، ويتم إضعاف الأطراف من خلال عملية جذب سياسية محورها إبعاد الأطراف عن مساندة منطقة القلب، ولا بد أن تؤدي هذه العملية في النهاية إلى إضعاف القلب واختلال توازن الجسد السياسي، ومن ثم تسهيل عملية الانهيار[٣]، ولا شك يمثّل هذا المبدأ خطورة حقيقية ليس فقط على مسيرة العلاقات العربية الإفريقية، ولكن على الكيان العربي برمته، وذلك للأسباب الآتية:

أن تلك القوى الأجنبية قادرة على أن تخترق معظم دول الجوار العربية، مثل: المغرب العربي، والقرن الإفريقي، وجنوب شبه الجزيرة العربية.

كما أن تلك القوى قد أسهمت بشكل بارز في افتعال مشكلة الصحراء الغربية وتصعيدها، والصراع في جنوب السودان، والنزاع اليمني - الإريتري.

- أن الوجود الأجنبي في القارة، متمثلاً في فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل، يسبّب مخاطر عدة على الأمن القومي العربي، وهو ما يثير الحساسية والريبة لدى الطرف العربي من نيات بعض الدول الإفريقية[٤].

وهذا الوجود يتمثل في كثرة القواعد العسكرية، ومنها القواعد الفرنسية في تشاد؛ حيث إن تشاد ترتبط بفرنسا بعلاقات خاصة بحكم كونها إحدى المستعمرات الفرنسية السابقة في القارة، ففرنسا لها وجود عسكري في العاصمة «نجامينا» في صورة قواعد عسكرية، فضلاً عن توقيع البلدين اتفاقية للتعاون العسكري عام ١٩٦٣م، وكثيراً ما لجأت فرنسا إلى استخدام القواعد العسكرية المرابطة في «نجامينا» عندما تعرضت مصالحها للخطر، سواء في تشاد أو في البلدان المجاورة، الأمر الذي يجعل من هذا الوجود عنصراً خطراً على الأمن القومي العربي والمصالح العربية في المستقبل، خصوصاً إذا توترت العلاقات التشادية مع دول الجوار العربي، وبخاصة ليبيا أو السودان، وهذا غير مستبعد ما دامت المنطقة تعاني العديد من المشكلات الكامنة، مثل: التداخل

(١) محمد شريف جاكو، «العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا - قضية أوزو من ١٩٦٠ - ١٩٩٠م»، (القاهرة: مكتبة مدبولي - ١٩٩٩م)، ص٩ - ١٣٩.

(٢) د. سعد ناجي جواد، «الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي»، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسة رقم (٣١) الطبعة الأولى ١٩٩٩م، ص٣٠ - ٣٤.

(٣) د. حمدي عبدالرحمن، «العلاقات العربية...»، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٤) هاني رسلان، «الحدود الجنوبية للوطن العربي» السياسة الدولية، العدد ١١٢، أبريل ١٩٩٣م، ص ٨٣.

العرقـي والإثنـي، أو الاختـلاف في طبيعـة النظم السياسـية، فضلاً عن الموروث الاستعماري المتمثل في الحـدود المصطنعة، إلى غيـر ذلك من القضايا الخلافية التي تزخر بها المنطقة.

وينطبق الأمر نفسه على دول أخرى مثل جمهورية إفريقيا الوسـطى ومالي والنيجر، فضلاً عن السنغال التـي تحفـل بوجود عسـكري فرنسـي واضح على أرضها؛ حيث تحتفظ فرنسـا بقوة للتدخل السـريع قوامها (٦٠٠٠) جندي فرنسي، يتمركزون في السنغال والجابون وتشاد وكوت ديفوار[١].

تسعى إسرائيل لبناء شبكة من العلاقات في إفريقيا لتحقيق النفوذ والهيمنة في القارة

كما يتجسـد الوجود العسـكري الأجنبي بوجود أعداد مـن جنود البحرية الأمريكية (المارينز) في كل من السنغال وأوغندا وإفريقيا الوسطى[٢]، كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً منذ بداية عام ١٩٩٨م، التركيز على دبلوماسـية التجارة بصفتها أداة لاختراق القـارة الإفريقية، بالإضافـة إلى دعم قادة أفارقة جدد، ورفع شـعار إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمـي[٣]، وقد تم إنشـاء القيـادة الأمريكية لقارة إفريقيا «أفريكوم» في سـنة ٢٠٠٧م في عهد الرئيس السابق جورج دبليو بوش.

وأيّـاً كانت الأهـداف والمصالـح وراء التنافس الأوروبي- الأمريكي في القـارة الإفريقية؛ فإنه يقف حجر عثرة أمام تطوير العلاقات العربية - الإفريقية.

(١) د. حمدي عبد الرحمن، «العلاقات العربية...»، مرجع سابق، ص ١٦٨ - ١٦٩.

(٢) د. سعد ناجي، مرجع سابق، ص ٥٤، ٥٥، ٦٣، ٦٤، ٦٨، ٧٠.

(٣) د. حمدي عبد الرحمن، «العلاقات العربية ...»، مرجع سابق، ص١٦٧ - ١٦٩.

وذلك لأكثر من متغيّر واحد:

أ - تركّز هذه الـدول في مناطق إقليمية معينة، وتدعم قـادة موالين لها، فالسـلوك الأنجلو أمريكي يدعم الأقليات الحاكمـة في كل من رواندا وبوروندي وأوغندا، والحرص على إيجاد مناطق نفوذ في منطقة القرن الإفريقي يعـرض المصالـح العربية للخطر، خصوصاً فيما يتعلق بقضية المياه واستخدامها ورقة ضغط في مواجهة كل من مصر والسودان.

ب - أن الوجود الأمريكـي يرتبط دائماً بالوجود الإسـرائيلي، ويوجـد الآن تمثيـل دبلوماسـي رفيع المسـتوى لإسـرائيل في نحو ٤٨ دولة إفريقية، كما تسعى إسـرائيل لبناء شبكة من العلاقات في إفريقيا لتحقيق النفوذ والهيمنة فـي القارة، وذلك عن طريق العديد من الأدوات؛ منها على سبيل المثال:

- تشـجيع جيل من القادة الجـدد الذين ينتمون إلى الأقليات في بلدانهم ويرتبطون بالولايات المتحدة وإسـرائيل بعلاقـات وثيقة؛ مثل مليـس زيناوي في إثيوبيا، وأسـياس أفورقي فـي إريتريا؛ وجون جارنج وخلفه سيلفاكير حالياً في دولة جنوب السودان؛ ويوري موسيفني في أوغندا؛ وبول كاجامي في رواندا.

- إقامة تحالفات مع الـدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب، خصوصاً في منطقة حوض نهر النيل، لفتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين.

- تحاول إسرائيل مسـاعدة الدول الإفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريبات العسكرية[٤].

- اسـتخدام سلاح المسـاعدات الفنية والتقنية للدول الإفريقية.

ج - أن هذه القوى الأجنبيـة تثير قضايا الفرقة والنـزاع بين العرب والأفارقـة، ويتضح ذلك جلياً من الموقـف الأمريكـي والأوروبي من قضية الإسـلام السياسـي التي يتم وصفها بالإرهاب، ونظراً لأن هذه

(٤) د. حمدي عبد الرحمن حسن، «إسرائيل وإفريقيا في عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة»، (القاهرة: سلسلة دراسات مصرية إفريقية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١م).

الحركات الإسلامية تنتشر في العديد من الدول الإفريقية غير العربية، مثل: كينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا، فإن ثمة محاولات دؤوبة لترويع هذه الدول من محاولات بعض الحكومات والجماعات الإسلامية الموجودة في الدول العربية لاختراقها وزعزعة أمنها.

ويمكن القول بأن ذلك الاختراق الأجنبي للقارة الإفريقية قد أثر في قضايا العلاقات العربية الإفريقية، ومن المتوقع أن يستمر في التأثير إذا لم يُتخذ موقف عربي مضاد؛ حيث أضحى التنافس الأمريكي الأوروبي يتداخل ويتعارض مع المصالح العربية في إفريقيا، كما أن الوجود الأمريكي المرتبط دائماً بالوجود الإسرائيلي، وهو ما ظهر جلياً في منطقتي القرن الإفريقي والبحيرات العظمى، يشكّل تحديات لمنظومة الأمن القومي العربي في تطبيقاته الإفريقية[1].

٥ - مشكلة اللاجئين والنازحين:

وهي من المشكلات المعقدة نظراً لتداعياتها الإقليمية والدولية، وفضلاً عن كونها بؤرة توتّر كامنة بين الطرفين العربي والإفريقي، فتجاور المناطق التي يقطنها «الطوارق» في كل من مالي والنيجر والجزائر وبوركينا فاسو أدى إلى اعتبار مشكلات التحرر والنازحين وعمليات إعادة التوطين مشكلات ذات طابع إقليمي، ولعل ذلك يفسّر إنشاء لجنة وزارية في سبتمبر ١٩٩٠م تضم في عضويتها كلاً من: ليبيا والجزائر ومالي والنيجر للتعامل مع مشكلة الطوارق.

وبصفة عامة؛ فإن القارة الإفريقية هي من أكثر القارات فى العالم معاناة من مشكلة اللاجئين والنازحين، فعدد اللاجئين فيها تجاوز خمسة ملايين لاجئ، يتمركز نصفهم على جانبي الحدود العربية - الإفريقية، فالسودان وحده يحتضن قرابة مليون لاجئ من إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وتشاد[2]؛ الأمر الذي يُفصح عن عمق المشكلة وتداعياتها على الأمن والاستقرار، فضلاً عن انعكاساتها السلبية على استقرار الدول التي تستضيف هؤلاء اللاجئين، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

٦ - حركات التمرد والانفصال:

وهي الحركات التي تنخر في النسيج الاجتماعي لبعض الدول العربية والإفريقية على حدٍّ سواء، ويؤدي بعضها إلى إثارة التوتر والخلاف، بل والصراع بين العرب والأفارقة، وخصوصاً إذا ما اقترن ذلك بتدخّل دولي أو إقليمي[3].

وهذا ما يلاحظ مثلاً في قضية انفصال جنوب السودان بقيادة سيلفاكير، والذي كان يتلقى دعماً وتشجيعاً من إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وكينيا، فضلاً عن المساندة الصهيونية والأمريكية، ويظهر ذلك بوضوح في «اتفاق مشاكوس للسلام» الذي تم توقيعه في كينيا في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م بين حكومة الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان آنذاك؛ بمساندة أطراف خارجية مع تهميش أي دور عربي.

وينطبق الشيء نفسه على الوضع الداخلي المعقد في الصومال، نتيجة لضعف الحكومة المركزية في مقديشيو، واندلاع الحرب الأهلية بين القبائل الصومالية التي تسعى كل منها للسيطرة على السلطة منذ عام ١٩٩١م، بعد سقوط نظام الرئيس السابق (محمد سياد بري)، وعدم تمكن أي جماعة محلية من فرض سيطرتها الشاملة على البلاد، وهو ما أدى إلى تقطيع أوصال الدولة الصومالية وتمزيقها، ومما أشعل الأوضاع تدخل الأطراف الخارجية، سواء كانت إقليمية أو دولية، مثل: كينيا وإثيوبيا والولايات المتحدة[4].

خلاصة القول: أن مثل هذه الحركات سوف تؤدي إلى إشعال التوتر في العلاقات العربية - الإفريقية ما لم تجد حلاً إقليمياً مناسباً بعيداً عن تدخل القوى الأجنبية، ومن ثم يجب على الدول العربية لتفادي

(١) طلعت رميح، «إعادة رسم الخريطة الإقليمية من حنيش إلى البحيرات العظمى»، شؤون الأوسط، العدد ٦٠، مارس ١٩٩٧م، ص ٩ - ١٦.

(٢) د. حمدي عبدالرحمن، «العلاقات العربية...»، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٣) د. عبد السلام البغدادي، «الوحدة الوطنية...»، مرجع سابق.

(٤) مستقبل الحكم في السودان، السياسة الدولية، العدد (١٤١)، يوليو ٢٠٠٠م، ص٥٣ - ١٢٩.

حدوث مثل هـذه الأزمات إدراك ذلك الخطر الكامن، والسـعي نحو تحقيـق التكامل القومـي والمصالحة الوطنية في هذه الـدول الإفريقية حفاظاً على الدول القوميـة الإفريقيـة من ناحية، وحفاظـاً على الأمن القومي العربي من ناحية أخرى، وذلك من شأنه تدعيم العلاقات التعاونية بين كل من العرب والأفارقة.

٧ - الصورة السلبية للعرب لدى الأفارقة:

بسبب الموروث الاسـتعماري الذي قام بالتفرقة بين العربي والإفريقي؛ فقد استخدم الاستعمار سياسة «فرق تسد» بين العرب والأفارقة، حيث لا يستطيع أي باحـث مدقق أن ينكر حقيقة أن صـورة العربي لدى الإفريقي هي صورة سلبية؛ فقد ساهم الاستعمار في تصوير العربي بأنه تاجر رقيق مرة، وتاجر جشـع مرة أخرى، وانتهازي ولديه أهداف توسّعية في إفريقيا مرة ثالثة[١].

وقد خلّف الاستعمار البريطاني حاجزاً مصطنعاً بين العربي الإفريقي في السودان[٢]، كما قام الاستعمار الفرنسـي في موريتانيا بمحاباة الأقلية الزنجية على حساب الأغلبية العربية؛ إذ فتحت لهم أبواب التعليم في المدارس الفرنسية التي كانت تؤهلهم لتسلم المناصب الإداريـة والترقي في الخدمات العامة، وهو ما جعلهم يتغلغلون في كثير من مناصب المستعمرة الموريتانية، ومن ثم في الدولة الموريتانية بعد الاسـتقلال، حتى إن نسبتهم كانت في الوظائف السياسية والاقتصادية أعلى من نسـبتهم العددية بالنسبة لسكان موريتانيا، كما عملت الإدارة الفرنسـية على نشر اللغة والثقافة الفرنسـية بين الزنوج، وفي الوقت نفسه اجتهدت في إضعاف التعليم باللغة العربية بهدف اسـتيعاب الزنوج الموريتانيين وإبعادهم عن الثقافة العربية والتأثيرات الإسـلامية المنتشـرة بين القبائل العربية، وقد أدت هذه السياسـات بالفعل إلى تعميق الفروق والخلافات العرقية بين العرب والزنوج[٣].

كما قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بتشجيع «فكرة الزنوجية»، ومسـاندة المفكرين الذين آمنوا بها مثل الرئيس السـنغالي الأسـبق «ليو بولد سـنغور»، وخطورة «فكرة الزنوجية» أنها تفرز سياسات عنصرية سلبية تركز في وحدة الزنوج دون العرقيات الإفريقية الأخرى، وبخاصة عرب الشمال الإفريقي.

■ ثانياً: استراتيجية التعاون العربي - الإفريقي:

بالرغم مما ذكر من إشـكاليات قائمة بين العرب والأفارقة؛ فهذا لا يعطي نظرة تشاؤمية تغلّب الصراع على التعاون في مسـتقبل العلاقات بيـن الجانبين، وإنمـا هي نظرة موضوعية تقـوّم وتحلل ما هو قائم من علاقـات وتفاعلات على أرض الواقع، وفقاً لرؤية واقعيـة يحدوها الأمل بغلبـة روح التعاون على جذور الصراع المنتشـرة الآن في أكثـر من موقع على طول الحدود العربية مع الدول الإفريقية.

فمثلمـا ينطوي الجـوار الجغرافي على الصراع؛ فإنـه يتضمن أيضـاً الكثير من أوجـه التعاون، ومن أجل تحقيق هـذا التعاون المشـترك على نحو أمثل يجب الاسترشـاد بالقيم والمصالح المشـتركة التي تربط بين الطرفيـن العربي والإفريقي، وتعزيز فرص الحوار واللقاء والتشـاور بما يحقق المنفعة المشتركة للطرفين، ويضمن لهما أمنهما واستقرارهما.

يجب الدخول في مرحلة جديدة تؤسس على إقامة شراكة عربية إفريقية حقيقية قوامها مصالح استراتيجية مشتركة

(١) د. إبراهيم نصر الدين، «الأطـر التنظيمية للتعاون العربي الإفريقي ومدى فاعليتها»، في «العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة»، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات الدول النامية، ٢٠٠٠م).

(٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العلاقات العربية الإفريقية، دراسة للآثار السلبية للاستعمار، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، دار غريب للطباعة، ١٩٧٧م) ص ٢٧٥ - ٢٢٨.

(٣) د. عبد السلام البغدادي، الوحدة الوطنية مصدر سابق، ص١٩٨ - ١٩٩م.

فعلى العرب والأفارقة مهمة تطوير فرص التعاون والعمل المشترك، وإزالة كل المعوقات التي تعرقل قيام حوار بناء بينهما، حيث إن تراجع العلاقات العربية الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة غير ملائم لطبيعة المتغيرات العربية والإفريقية والدولية الراهنة، فالتحديات التي تفرضها العولمة بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تفرض على الطرفين ضرورة الاستجابة والبدء في وضع استراتيجيات جديدة للتعاون فيما بينهما، فالمنطقتان العربية والإفريقية تمتلكان إمكانات ومشروعات تربط دوماً بين العرب والأفارقة، وهو ما يجعل منظومة العلاقات بينهما أساسية وضرورية مهما عانته من تراجع في بعض الأحيان.

والاستراتيجية المقترحة لإعادة بناء العلاقات العربية – الإفريقية في مطلع القرن الحادي والعشرين تقوم على المحاور الثلاثة الآتية:

المحور الأول: على المستوى الرسمي (الحكومي):

على كل من الحكومات العربية والإفريقية مهمة توفير استراتيجية كلية وشاملة لمنظومة العلاقات العربية الإفريقية، تعبّر عن رؤية كلية لبناء نهضة عربية إفريقية متكاملة، تشمل جميع الأصعدة والميادين، ومن أهمها:

١ – الميدان السياسي:

– على الحكومات العربية التوسع في التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ليشمل جميع الدول الإفريقية.

– يجب تأسيس حوار استراتيجي عربي – إفريقي بمفهومات وصيغ جديدة، فقد تم تجاوز المرحلة التي قام فيها هذا الحوار على أساس المقايضة والمنافع السياسية المتبادلة (مثل التأييد العربي لحركات التحرر الإفريقي في مقابل التأييد الإفريقي للمواقف العربية في مواجهة إسرائيل)[١]، ومن ثم يجب الدخول في مرحلة جديدة تؤسس على إقامة شراكة عربية إفريقية حقيقية، قوامها المصالح الاستراتيجية المشتركة والقضايا ذات الحساسية لكل من الطرفين، من أجل تحقيق نهضة حضارية لبلدان الجنوب بصفة عامة، ومواجهة واقع الإخضاع والتهميش الذي يعانيه العرب والأفارقة.

– ضرورة تأكيد المدخل الأمني لتحقيق التعاون؛ حيث إن هاجس الأمن كثيراً ما يطغى على هاجس التنمية، ومن ثم ينبغي العمل بصورة مشتركة على التخلص من بؤر الصراع والتوتر العربية – الإفريقية[٢]، وإيجاد حلول عادلة لها يقبل بها كل من الطرفين.

٢ – الميدان الاقتصادي:

يمكن إقامة صيغ عربية – إفريقية في المجال الاقتصادي، تمثل حكومات وشعوب المجموعتين، وذلك على النحو الآتي:

– ضرورة التوسع في إقامة الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية المشتركة ليحل محل أسلوب المنح والهبات المالية ذات الطابع التقليدي، حيث إن أثر هذه المشروعات أكبر في تعميق الصلة الحقيقية بين العرب والأفارقة.

– الشراكة الاستراتيجية في مجالات الإنتاج والمشروعات المشتركة، وإن كان هذا حكراً على الدول الأوروبية والولايات المتحدة في معاملتها مع بعض الدول الإفريقية، ولكن عقد اتفاق الشراكة بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة جنوب إفريقيا يقدّم نموذجاً للاتفاق العربي – الإفريقي، ويتطلب الدراسة والمتابعة لمعرفة إمكانات التكرار والاستفادة[٣].

– تنشيط حركة التجارة بين الطرفين استيراداً وتصديراً، على مستوى المنتجات الكاملة ونصف المصنعة، في صورة إنتاج منفرد أو إنتاج مشترك.. إلخ.

– إقامة مناطق نقدية إقليمية أو دون إقليمية ذات

(١) د. وهبي اليوري، «البترول والتعاون العربي الإفريقي»، (الكويت: الأوابك، ١٩٨٢م)، ص٢٩ – ٤٠.

(٢) نافذ أبو حسنة، «العرب وإفريقيا: التجاور والتشارك والتمازج»، الشاهد، العدد (١١٧)، مايو ١٩٩٥م، ص ٥٣.

(٣) د. عبد الملك عودة، «نظرة استراتيجية مستقبلية للعلاقات العربية الإفريقية»، في «العرب وإفريقيا.. فيما بعد الحرب الباردة»، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات الدول النامية٢٠٠٠م)، ص١٤٤– ١٤٥

استقلالية نسبية عن مراكز السيطرة النقدية الدولية، سواء الدولار فى الوطن العربي أو الفرنك الفرنسي في الدول الإفريقية، ويمكن تعزيز هذا الاتجاه من خلال مناطق التجارة الحرة، مثل الكوميسا في الشرق والجنوب الإفريقي، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٨ دولة)[١].

- تدعيم المؤسسات المالية القائمة، مثل بنك التنمية الإفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والصندوق العربي لتقديم القروض لإفريقيا، وذلك حتى تصبح بحق مؤسسات قادرة على تمويل مشروعات التنمية، حيث يمكن لهذه المؤسسات المالية دعم النشاط المصرفي العربي في إفريقيا، سواء في مجال القروض الاستثمارية المباشرة أو عن طريق القيام بمشروعات مشتركة.

- دعم المصارف العربية ذات الطبيعة الفنية، وهي المصارف التي تقوم بتقديم الخبرة التقنية إلى القارة الإفريقية، مثل «صندوق المساعدة الفنية لإفريقيا».

- محاولة صياغة استراتيجيات للتكامل الإنتاجي والزراعي والصناعي والعلمي والتكنولوجي، وهو ما يؤدي إلى تغيير الموقع العربي والإفريقي في النظام الاقتصادي العالمي.

- بحث إمكانية إنشاء منطقة تجارة تفضيلية، وتعزيز معارض تجارية إفريقية عربية، لزيادة شبكة التفاعلات الاقتصادية العربية - الإفريقية، ولتحقيق قدر أكبر من التعاون والتكامل.

٣ - الميدان الثقافي:

- الإكثار من اللقاءات العربية - الإفريقية المشتركة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والإعلامي، وإقامة الندوات الثنائية والجماعية، وذلك من أجل تبنّي خطط لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه الطرفين، وصولاً إلى تحديد المصالح المشتركة.

- زيادة عدد المقبولين من الطلبة الأفارقة في الجامعات والمعاهد والدورات الدراسية في العالم العربي، وفتح معاهد ومراكز عربية لتدريب الطلاب والشباب الأفارقة في الميادين الفنية المختلفة، وهو ما ينمّي لديهم العديد من المهارات، ويساعد على اكتشاف الكفايات، علاوة على إيفاد الخبراء والفنيين إلى الدول الإفريقية للعمل والتدريب، أو التدريس في المؤسسات التعليمية والمهنية والفنية المختلفة.

- دعم النشاط في مجال الدعوة الإسلامية، والاهتمام بأوضاع الأقليات الإسلامية، وإنشاء مؤسسات خيرية تكافلية، وتقديم معونات الإغاثة الإسلامية، وتنظيم مشروعات ومؤسسات للتدريب والتأهيل الحرفي والمهني، وكذلك تقديم أنواع من النشاط الاجتماعي في مجالات الصحة ورعاية الأمومة والأطفال.. إلخ.

- إنشاء مراكز أبحاث ومؤسسات علمية متخصصة، تقوم بدراسة المشكلات المشتركة بين العرب والأفارقة، (مثل: مشكلات الحدود والمياه، وإشكاليات الفقر والتخلف، ومحاولات الاختراق الأجنبي للقارة، والصراعات الداخلية، وعدم الاستقرار السياسي.. إلخ)، وتقديم الحلول الخاصة بها بعيداً من أي تدخلات أجنبية.

- ينبغي تأكيد أهمية تصحيح الصورة المتبادلة عن العرب والأفارقة، وهنا تجدر الإشارة إلى مفهوم «الأفرابيا» الذي طرحه المفكر الكيني علي المزروعي، ويقوم على نسيان رواسب الماضي في العلاقات بين العرب والأفارقة، وإبراز جوانب التداخل والترابط الثقافي والحضاري بينهم[٢].

المحور الثاني: على المستوى الشعبي / الجماهيري (المجتمع المدني):

إن الحوار الثقافي العربي الإفريقي ينبغي أن يركز على المدخل غير الحكومي، أي منظمات المجتمع المدني، ويستفيد من المواريث الثقافية والحضارية

(١) د. محمد عبد الشفيع عيسى، «استراتيجية الإنقاذ»، الشاهد العدد (١٧)، يوليو ٩٩م، ص ٧٦.

(٢) د. حمدي عبد الرحمن حسن، «العلاقات العربية...»، مرجع سابق، ص ١٨٢.

المشتركة بين الشعوب العربية والإفريقية، على النحو الآتي:

– يجب الاستفادة من الجاليات العربية المقيمة في إفريقيا، إلى جانب تفعيل دور المنظمات المهنية والشعبية غير الرسمية، لتعزيز العلاقات وتنمية الروابط المشتركة بين العرب والأفارقة، وهو ما يفتح مجالاً أرحب للتعارف والتفاهم بين الجانبين.

– يجب تشجيع نشاط القطاع الخاص العربي في الدول الإفريقية، والقيام بالاستثمارات والمشروعات المشتركة، وفي هذا المقام تشهد إفريقيا أنواعاً ومستويات عدة من هذا النشاط من جانب بعض الدول العربية، فالقطاع الخاص له دور بارز في قدرته على إيجاد شبكة مصالح مشتركة في كل المجالات.

المحور الثالث: على المستوى المؤسسي:

هناك العديد من التنظيمات الدولية الإقليمية العاملة في إطار العلاقات العربية الإفريقية، والتي يمكن توظيفها من أجل تعزيز التعاون العربي الإفريقي خدمة للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية المشتركة للطرفين، فهناك مؤسسات «الأفروعربية»، وهي تضم الآليات التي أنشأها مؤتمر القمة العربي الإفريقي منذ مارس ١٩٧٧م، والتي تضم في إطارها كل الدول العربية وكل الدول الإفريقية الأخرى، إضافة إلى جامعة الدول العربية التي تضم عشرة دول عربية – إفريقية، وأيضاً هناك الاتحاد الإفريقي الذي أنشئ عام ٢٠٠٢م (منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً من ١٩٦٣ – ٢٠٠٢م)، والذي يضم في إطاره كل الدول العربية الإفريقية وكل الدول الإفريقية الأخرى، وهناك أيضاً السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا وجنوبها (الكوميسا)، والتي أنشئت عام ١٩٩٤م، إلى غير ذلك من المؤسسات.

ويمكن تعزيز العلاقات العربية – الإفريقية عن طريق هذه المؤسسات والتنظيمات، وذلك على النحو الآتي:

– ضرورة إحياء مؤسسات العمل العربي الإفريقي المشترك وتفعيلها من أجل مواجهة التحديات المشتركة؛ بما يحقق النهضة العربية والإفريقية.

– ضرورة تدعيم أوجه التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي في مختلف المجالات السياسية والوظيفية، والعمل على دعم اللقاءات الثنائية المشتركة بما يضمن تحقيق التضامن في القضايا المصيرية.

– ضرورة إحياء تجربة اللقاءات المشتركة، على غرار اللقاء الذي تم عبر مؤتمر القمة العربية – الإفريقية الأول الذي عقد في القاهرة في مارس ١٩٧٧م.

– تفعيل دور كل من الأمين العام والأمانة العامة لكل من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، وجعله دوراً أكثر فاعلية وذا طبيعة تنفيذية من أجل تحقيق المزيد من التعاون العربي الإفريقي.

– على جامعة الدول العربية مهمة إنشاء وحدة خبراء أو مجموعة عمل تابعة للأمين العام، تقوم بوظيفتين محددتين على مستوى الاختصاص وعلى مستوى المدة الزمنية، ويكون وظيفة هذه الوحدة:

– إنشاء أو استكمال قاعدة المعلومات لجميع الأنشطة متنوعة الميادين التي تقوم بها الدول العربية على المستوى الثنائي أو الجماعي في الدول الإفريقية.

– حصر الأنشطة والمعاملات والاتفاقات التي تقوم بها الأطراف الخارجية (أوروبا، الولايات المتحدة، إسرائيل.. إلخ) في إفريقيا، والتي تتقاطع مع أي تصوّر مستقبلي للتعاون العربي – الإفريقي على كل مستوياته الثنائية أو الجماعية.

وفي الختام:

يمكن القول بأن هذه الصيغ والاستراتيجيات ومثيلاتها في التعامل ترسّخ علاقات التفاعل والتعاون بين الطرفين العربي والإفريقي، وهو ما يجعل علاقاتهما أقوى من أي متغيرات سلبية طارئة.

إفريقيا في الكتابات العربية

د. بدر حسن شافعي (*)

عند قيامنا بتحليل المواد الأكاديمية الخاصة بالعرب، والمنشورة في الدوريات العربية، بغضّ النظر عن جنسيتها، فإننا نستطيع استخراج صورة الأفارقة لدى العرب من زوايا مختلفة، بعضها يتعلق بالجوانب السياسية، وبعضها الآخر يتعلق بالجوانب الاقتصادية، وثالثها يتعلق بالجوانب الإعلامية، ورابعها يتعلق بالجوانب الثقافية.

ويُلاحَظ أنه داخل كل زاوية هناك نقاط فرعية يمكن تناولها، فعلى سبيل المثال يمكن النظر إلى القضايا السياسية في إطار قضايا العلاقات السياسية الثنائية العربية – الإفريقية، مثل قضايا نزاعات الحدود العربية – الإفريقية، كقضية النزاع الموريتاني – السنغالي حول الحدود، وهناك النزاع الليبي – التشادي حول إقليم أوزو، وغير ذلك من القضايا السياسية التي يكون أحد أطرافها ذا هوية عربية – إفريقية، والطرف الآخر ذا هوية إفريقية خالصة.

نظام الحكم الإفريقي - بصفة عامة - موروث عن النُّظم الاستعمارية

كما يمكن النظر إلى هذه العلاقات من زاوية قضايا حق تقرير المصير وموقف كلّ طرف منها، مثل حق تقرير مصير استقلال إريتريا عن إثيوبيا والموقف السياسي العربي – الإفريقي منها، وكذلك الموقف من استقلال إقليم الصحراء الغربية عن المغرب، ورؤية الجانبين لذلك[1].

لكننا سنحاول في هذه الورقة التركيز في الرؤية العربية لقضايا سياسية إفريقية محددة، حيث سيتم التركيز في الرؤية الخاصة بمؤسسات الحكم في إفريقيا، ونقصد بها المؤسسة التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن المؤسسة العسكرية لما لها من دور كبير في العملية السياسية.

■ تحديد المفهومات:

ولكن قبل الخوض في نطاق هذه الدراسة لا بد من توضيح أمر مهم يتعلق بتحديد المفهومات، بمعنى من هو الإفريقي ومن هو العربي المقصود في الدراسة، وذلك لوجود تداخل بين العربي والإفريقي، مثل حالة دول شمال إفريقيا (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، فضلاً عن (السودان والصومال وجزر القمر وجيبوتي)، فهذه الدول عضو مزدوج في كلٍّ من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومن بعدها الاتحاد

(*) أستاذ العلوم السياسية الزائر – جامعة قناة السويس.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د. إبراهيم أحمد نصر الدين: التعاون العربي الإفريقي من أجل تنمية إفريقيا، ص ص ٥ – ٦.

الإفريقي، أي أنها تجمع بين الهوية العربية والإفريقية في آن واحد.

وهناك العديد من المفكرين العرب الذين يستبعدون هذه الدول العربية ذات الحضارة العربية الإسلامية عند الحديث عن الإفريقي، حيث يرون أن الإفريقي هو الإنسان ذو البشرة السمراء «معيار اللون»، أو الذي يسكن جنوب الصحراء «معيار الجغرافيا»، أو الذي خضع للاستعمار الأنجلوفوني أو الفرنكفوني، أو حتى الليزوفوني «معيار حضاري»[1]، وإن كان هذا المعيار الأخير غير دقيق؛ لأنه يركز في الدول التي خضعت للاستعمار جنوب الصحراء فقط، في حين يتجاهل الدول العربية في الشمال التي خضعت لأنظمة استعمارية مختلفة، كمصر (أنجلوفوني)، ليبيا (إيطاليا)، تونس والجزائر (فرانكفوني)، إلى ما غير ذلك، ولا شك أن هذه النظرة أو الصورة الذهنية غير صحيحة، وتترتب عليها آثار سلبية فيما يتعلق بمدركات كل طرف عن الآخر، وهو ما ينعكس بدوره على الممارسات العملية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها، ومع هذا فهي النظرة المستخدمة في معظم الكتابات العربية محل البحث والدراسة.

■ منهج الدراسة:

سوف تحاول هذه الدراسة استخدام منهج «تحليل المضمون» لفهم الصورة الذهنية الإفريقية لدى الأكاديميين العرب كما ورد في بعض الدوريات الأكاديمية العربية، على أساس أنه هو المنهج الأنسب لفهم ملامح هذه الصورة عند تناولها من خلال أفكار هؤلاء الأكاديميين، وكما هو معروف فإن منهج «تحليل المضمون» كما يعرّفه علماء البحث الاجتماعي - ومنهم برلسون -: «هو أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظّم والكمّي للمحتوى الظاهر للاتصال»[2]، ووسيلة الاتصال قد تكون متنوعة (كتاب، دورية، صحيفة.. إلخ).

ويتمثل الأسلوب العملي لهذا المنهج في تقسيم المادة التي تخضع للتحليل وتصنيفها - وهي في دراستنا هذه الدوريات العربية التي تتحدث عن نُظُم الحكم في إفريقيا - إلى فئات رئيسة وأخرى فرعية، لعل أبرز هذه الفئات الرئيسة هي: فئة ماذا قيل؟ وفئة كيف قيل؟ وداخل كل فئة هناك مجموعة من الفئات الفرعية، ففئة «ماذا قيل؟» تضم: موضوع الاتصال، مضمونه، كيفية معالجته، الأهداف أو القيم المرجوة من الكتابة (الهدف من الدراسة)، والمكان الذي صدرت منه الدورية.

أما فئة «كيف قيل؟» فهي تضم فئات فرعية، لعل أبرزها: وسيلة الاتصال المستخدمة، اللغة المستخدمة، ويُقصد باللغة هنا أسلوب الكتابة، وهل تتضمن حقائق أو هي أماني للكاتب في التدليل على فكرته، وهناك وسيلة المضمون، ويُقصد بها أسلوب الكاتب؛ هل يستخدم لغة التعميم في الكتابة، وهل يستشهد بأمثلة لأشخاص معروفين.. إلى ما غير ذلك[3].

ونحن سنحاول في هذه الدراسة استخدام الفئتين الرئيستين، وكذلك الفئات الفرعية داخلهما - قدر الإمكان -.

وبالنسبة للعينة التي شملتها الدراسة: فقد حرصت الدراسة على حصر الدوريات العربية المهتمة بشؤون نُظُم الحكم الإفريقية قدر

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٣.

(٢) حول هذا التعريف انظر: السيد ياسين «محرر»: تحليل مضمون الفكر القومي العربي.. دراسة استطلاعية، (بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٠م)، ص ١١.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ص ١١ - ١٢.

الإمـــكان، حتى تكون هذه العينة مطابقة للواقع إلى حدٍّ كبير، وحتى لا تقودنا العملية الانتقائية في اختيار العينة إلى نتائج قد تكون بعيدة عن الواقع، ولا شك أن عملية التجميع هذه تطلبت جهداً شاقاً من الفريق البحثي المعاون، والذي قام بجمع المادة العلميـــة من قرابة ١١ دورية مختلفة[1]، تضمنت قرابة ٤٢٥ دراسة، في خلال فترة زمنية طويلة نسبياً (١٩٩٣م – ٢٠٠٧م)، ثم قمنا بتبويب هذه المادة وفق تقســـيم الدراسة من أجل المساعدة في عملية تحليل المضمون.

أولاً: الصـــورة الذهنية فيمـــا يتعلق بنظام الحكم:

لقد كان واضحاً من الدراسات محل البحث أن بعضها تناول نُظُـــم الحكم الإفريقية بصفة عامة، بمعنى دراستها بوصفها إطاراً نظرياً من حيث علاقاتها بالقـــوى الداخلية في المجتمع، أو فيما يتعلق بعلاقاتها بالقوى الخارجية سواء كانـــت إقليمية أو دوليـــة، وإن كان هذا لا يمنع من إشارة هذه الدراسات أو المقالات إلى بعض نُظُم الحكم في دول معينة على سبيل التوضيح أو المثال، لكن يُلاحَظ أنّ أغلب الدراسات كانت تتحدث عن نُظُم بعينها، ولعل هذه كانت السمة البارزة لمعظم الدراســـات التي كانت لا تتحدث عـــن أُطُر نظرية لفكرة نُظُـــم الحكم الإفريقية بقدر تركيزها في دراســـة حالـــة معينة، بحكم كون معظـــم الدوريات فصلية أو تتعلق بأحداث جارية CURRENT EVENTS، مثل الأزمة الصوماليـــة، والتي حظيـــت باهتمام عدد كبير من الدوريات، مثل المستقبل العربي، السياسة الدولية، آفاق إفريقية، وغيرها، وكان من أبرز ما ورد فيها موضوعات تتعلق بضعف نظام الحكم، ولجوئـــه إلـــى دول الجوار، وبخاصـــة إثيوبيا، لدعمه في مواجهة القوى السياســـية الوطنية والإسلامية وبخاصة المحاكم الإسلامية.

توجد أصوات تطالب بضرورة حصول البرلمان على مكانته الطبيعية بوصفه مؤسسة رقابية على السلطة التنفيذية

أولاً: السلطة التنفيذية وأداؤها السياسي:

ونقصد بالسلطة التنفيذية: مؤسسة الرئاسة من ناحية، والحكومة من ناحية ثانية، وبالنسبة للحكومة فإننا ســـنتحدث عنها بشكل عام، مع إعطاء مزيد من التفصيل للمؤسسة العسكرية (وزارة الدفاع) نظراً لدورها السياســـي المهم – الإيجابي أو الســـلبي – في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في القارة من عدمه.

أ – مؤسسة الرئاسة وأداؤها السياسي:

يُلاحَظ من عملية تحليل مضمون الدراسات والمقالات محل البحث ما يأتي:

– أن معظم هذه الدراســـات العربية اهتم بمؤسســـة الرئاســـة الإفريقية أكثر من تركيزه على المؤسســـات الأخرى، بمـــا فيها مجلس الوزراء الذي يُعد المؤسسة الثانية في السلطة التنفيذية، بل قد تكون لهذه المؤسســـة الثانية الأهميـــة الأكبر فـــي النُّظُـــم البرلمانية، لكن يُلاحَظ أن معظم النُّظُم الإفريقية تأخذ بالنظام البرلماني الموروث عن النظام الأنجلوفوني، أو النظام المختلط الذي يُعظّم من ســـلطة رئيس الجمهورية في مواجهة الحكومة والبرلمان على حدٍّ سواء كالنظام الفرنسي.

(١) من بين هـذه الـدوريـات: السياسة الدولية، ملف الأهـرام الاستراتيجي، مجلة الديمقراطية، آفاق إفريقية، المستقبل العربي.. وغيرها.

– أن الدراسات العربية أكّدت أن الدور الخارجي لبعض القيادات الإفريقية قد ارتبط بالبُعد الداخلي، ومدى التزام هذه القيادات بالآليات الديمقراطية من عدمه، بمعنى أنه كلما كان النظام يعاني أزمة شرعية داخلية، ويقوم باضطهاد شعبه؛ سعى للعب دور خارجي لصرف الانتباه عن الأزمات الداخلية، مثل حالة لوران كابيلا في الكونغو الديمقراطية، وقيامه بدعم ميليشيات الهوتو في رواندا وبوروندي، أو معمّر القذافي فيما يتعلق باتجاهه نحو تعزيز الوحدة الإفريقية في ظل حالة الاستبداد التي يعانيها شعبه، وأدت في النهاية إلى الثورة عليه.

– أن الكتابات عن الرئاسة أو القيادة الإفريقية وممارساتها الديمقراطية قد عملت على التمييز بين مرحلتين تاريخيتين مهمتين، هما:

المرحلة الأولى: تمتد من فترة الاستقلال، وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة أوائل تسعينيات القرن الماضي: حيث كانت السمة السائدة فيها هي: سيطرة حزب واحد على السلطة، غياب التعددية السياسية، سيطرة الرئيس على مقاليد الأمور، انتشار الفساد بصورة كبيرة، غياب سيادة القانون، الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان خصوصاً في صفوف المدنيين والمعارضة، الاستيلاء على السلطة عبر الانقلابات العسكرية، وإن كان هذا لا يمنع من وجود بعض الممارسات الديمقراطية المحدودة لمؤسسة الرئاسة خلال تلك الفترة، لذا فإن الصورة الذهنية للنظام الرئاسي الإفريقي لدى الأكاديميين العرب كانت سلبية إلى حدٍّ كبير.

المرحلة الثانية: تبدأ من أوائل التسعينيات، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة: حيث بدأت معظم النُّظُم الإفريقية تتجه نحو التعددية السياسية وآليات الديمقراطية وفق المنظور الغربي حتى إن كانت هذه التعددية في بعض الأحيان شكلية، وإن اختلف توقيت البدء في كل دولة عن الأخرى، لكن بصفة عامة كان هناك اتجاه متصاعد لدى الرئاسة الإفريقية بضرورة التحوّل الديمقراطي، وإن اختلفت أسباب هذا التحول ما بين أسباب داخلية دفعت في هذا الاتجاه، خصوصاً تلك المتعلقة بتنامي نفوذ المعارضة المسلحة تحديداً، وما بين أسباب خارجية تمثلت في الضغوط الأمريكية والأوروبية، وإن كان هذا لا يمنع من وجود قيادات إفريقية أخذت بفكرة التحوّل الديمقراطي، والتنازل عن الحكم بصورة طوعية ودون ضغوط خارجية، مثل حالة نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا[1].

ومن هنا يمكن القول بأن الصورة الذهنية العربية عن الرئاسة الإفريقية وأدائها السياسي، خصوصاً فيما يتعلق بعملية التحوّل الديمقراطي، كانت إيجابية إلى حدٍّ كبير، وإن كان هذا لا يمنع من وجود حالات استثنائية.

وفيما يأتي تفصيل لكلتا المرحلتين:

المرحلة الأولى: الصورة الذهنية لمؤسسة الرئاسة وأدائها السياسي خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، وحتى انتهاء الحرب الباردة:

١ – الممارسات غير الديمقراطية لمؤسسة الرئاسة:

لقد تعددت هذه الممارسات على النحو الآتي:

– هيمنة مؤسسة الرئاسة على مجلس الوزراء؛ لدرجة وصلت في بعض الأحيان إلى قيام الرئيس بحبس رئيس وزرائه، كما حدث

(١) جلال عبد المعز: الانتخابات الرئاسية في تشاد، آفاق إفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، عدد ٩، ربيع ٢٠٠٢م.

في تشاد عندما قام الرئيس ديبي بسجن رئيس وزرائه كاسبري كوماكوي.

– هيمنة مؤسسة الرئاسة على السلطة التشريعية (البرلمان) وإجبارها على اتخاذ قرارات تتماشى مع مصالح الرئاسة، وفي حالة الرفض يكون حلّ البرلمان هو البديل، كما فعل رئيس بوروندي بيير بويويا.

علاقة الحكومة بالبرلمان في إفريقيا: علاقة هيمنة من قبل الحكومة على البرلمان

– الوصول إلى الحكم عبر الطرق غير الديمقراطية، خصوصاً من خلال الانقلابات العسكرية، والأمثلة كثيرة على ذلك، لعل من أبرزها حالة الرئيس بيير بويويا في بوروندي، والذي وصل للحكم عبر انقلاب عسكري عام ١٩٨٧م.

– الممارسات غير الديمقراطية لمؤسسة الرئاسة ضد فئات معينة من الشعب، سواء لأسباب دينية (مثل حالة إثيوبيا وتنزانيا)، أو لأسباب إثنية (مثل حالة رواندا)، ففي حالة إثيوبيا قام الإمبراطور هيلاسلاسي بمنع أبناء المسلمين من التعليم، ولم يسمح لهم بذلك إلا بعد اختيار أسماء نصرانية لهم. أما في حالة تنزانيا؛ فإن أول رئيس للبلاد – جوليوس نيريري – كان منحازاً للكنيسة الكاثوليكية، وهو ما انعكس على ممارساته تجاه المسلمين[١].

أما بالنسبة للاضطهاد الإثني فالأمثلة كثيرة خصوصاً في رواندا وبوروندي.

– الفساد السياسي لمؤسسة الرئاسة، وعدم الفصل بين الممتلكات الخاصة وممتلكات الدولة العامة، حيث كان بعض الرؤساء يقومون بتسخير ممتلكات الدولة لمصلحتهم هم وأقربائهم، مثل رئيس زائير الأسبق – الكونغو الديمقراطية حالياً – موبوتو سيسي سيكو[٢].

٢ – الممارسات الديمقراطية للرئاسة:

بالرغم من قلّة الممارسات الديمقراطية للرئاسة في تلك الفترة فلا يمكن لأحد إنكارها، بل إن هناك انطباعاً لدى بعض الأكاديميين بأن إفريقيا شهدت بعد رحيل الاستعمار عملية تحوّل من الحكم العسكري إلى الحكم المدني.

والأمثلة على هذه الممارسات عديدة، نذكر منها ما يأتي:

– تداول السلطة عبر تولي نائب الرئيس مقاليد الحكم خلفاً للرئيس، مثل تولي وليام تولبرت الحكم في ليبيريا عام ١٩٧١م بعد رحيل الرئيس توبمان[٣].

– قيام مؤسسة الرئاسة بمراعاة عدالة التوزيع بين أفراد الشعب، واحترام حقوق الإنسان إلى حدٍّ كبير، مثل الرئيس هوافييه بوانيه في ساحل العاج.

المرحلة الثانية: الصورة الذهنية لمؤسسة الرئاسة وأدائها السياسي بعد انتهاء الحرب الباردة:

١ – الممارسات الديمقراطية للرئاسة:

كما سبق القول؛ فإن الصورة الذهنية خلال تلك المرحلة كانت إيجابية إلى حدٍّ كبير على النحو الآتي:

– التنازل الطوعي للحاكم عن الحكم، سواء

(١) الطيب زين العابدين: الأوضاع التعليمية للأقليات المسلمة في إفريقيا، دورية دراسات إفريقية السودانية.

(٢) حسن الحاج علي: الدولة الإفريقية ونظرية العلاقات الدولية، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد ١٦٠، أبريل ٢٠٠٥م).

(٣) نورا عبد القادر حسن: ليبيريا.. أزمة جديدة للدولة في إفريقيا، السياسة الدولية، عدد ١٥٤، أكتوبر ٢٠٠٣م.

كان هذا الحاكم عسكرياً (حالة نيجيريا)، أو مدنياً (حالتا أنجولا وجنوب إفريقيا)، ففي حالة نيجيريا تنازل الجنرال عبد السلام أبو بكر طواعية عن الحكم عام ١٩٩٩م، وتم إجراء انتخابات رئاسية تعددية حرة أسفرت عن فوز الرئيس أوليسجون أوباسانجو بها. أما في حالة جنوب إفريقيا؛ فقد تنازل الرئيس مانديلا عن السلطة بمحض إرادته في يونيو عام ١٩٩٩م، لكي يواصل رسالته التطوعية، تاركاً السلطة لخلفه تابو مبيكي[١]. أما في أنجولا؛ فقد أعلن الرئيس سانتوس عدم ترشحه في الانتخابات الرئاسية القادمة في البلاد[٢].

– السماح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة حتى إن فازت المعارضة بها، وهو ما يعني تداول السلطة بشكل سلمي وفق آليات الديمقراطية الحديثة، والأمثلة على ذلك عديدة بسبب كثرة الحالات التي شهدتها القارة في هذا الشأن، وهو الأمر الذي يؤكد مدى إيجابية الصورة لدى الأكاديميين العرب، فقد تم إجراء انتخابات حرة ونزيهة – إلى حدٍّ كبير – في نيجيريا عام ١٩٩٩م، أسفرت عن فوز رئيس مدني بها هو الرئيس أوباسانجو بالرغم من أنه مسيحي في دولة يدين أكثر من ٦٠٪ منها بالإسلام[٣].

أما بالنسبة لحالات فوز المعارضة في الانتخابات، سواء الرئاسية أو العامة، فهي كثيرة في مختلف أقاليم القارة (شرق، غرب، وسط القارة)، وفي دولها المختلفة، ففي كينيا (في الشرق) أسفرت انتخابات عام ٢٠٠٣م الرئاسية عن فوز مرشح المعارضة في حينها الرئيس كيباكي – الرئيس الحالي – بها، حيث حصل على ٦٦٪، وهي النسبة نفسها التي فاز بها حزب المعارضة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام نفسه.

وفي غانا (غرب إفريقيا) تمكّن مرشح المعارضة في حينها جون كافور من الفوز في جولة الإعادة في الانتخابات التي شهدتها البلاد عام ٢٠٠٠م، كما فازت المعارضة في الانتخابات البرلمانية.

وفي رواندا (وسط القارة) شهدت البلاد عام ٢٠٠٢م أول انتخابات تعددية منذ استقلالها عام ١٩٦٢م، أسفرت عن فوز مرشح أقلية التوتسي بول كاجمي بها، كما تميّزت هذه الانتخابات بظاهرة إيجابية تمثّلت في نسبة المشاركة العالية جداً بها، والتي وصلت إلى ٩٦٪.

– حدوث تحوّل في الثقافة السياسية الإفريقية بصفة عامة، وتجاه تولّي المرأة للمناصب السياسية العليا بصفة خاصة، حيث أفرزت عملية الانتخابات التعددية في ليبيريا – التي مزقتها الحرب الأهلية أكثر من عشر سنوات – فوز أول امرأة بمنصب الرئاسة في إفريقيا، وهي إيلين سيرليف جونسون، وذلك في الانتخابات الرئاسية الأخيرة في البلاد[٤].

– تقاسم السلطة، والسماح بمشاركة المعارضة بها نتيجة اتفاق سياسي، وهي ظاهرة إيجابية استرعت اهتمام الأكاديميين العرب، مثل قبول الرئيس العاجي السابق لوران جباجبو تقاسم السلطة مع المعارضة[٥].

(١) مانديلا.. غاندي إفريقيا، آفاق إفريقية، عدد ٢، صيف ٢٠٠٠م.

(٢) خالد حنفي علي: آفاق السلام في أنجولا بعد مقتل سافيمبي، السياسة الدولية، عدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢م.

(٣) إبراهيم أحمد عرفات: الدور الإقليمي لنيجيريا: مراجعة استراتيجية، السياسة الدولية، عدد ١٥٤، أكتوبر ٢٠٠٣م.

(٤) ناصر كامل: عام الانتخابات في إفريقيا، آفاق إفريقية، عدد ١٩، شتاء ٢٠٠٦م.

(٥) أكرم ألفي: كوت ديفوار.. هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة، السياسة الدولية، عدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣م.

– الحفاظ على فكرة السيادة وسيادة القانون واحترام هيبة القضاء، مثل رفض الرئيس السوداني تقديم بعض الأشخاص السودانيين للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهمة التورط في ارتكاب جرائم حرب في دارفور، كذلك رفضه فكرة نشر قوات دولية في حينها، والحصول على تأييد البرلمان في ذلك[1].

٢ – الممارسات غير الديمقراطية للرئاسة:

وهي ممارسات لا يمكن تجاهلها، حيث سعى بعض القادة إلى إحداث ما اصُطلح على تسميته «بانقلاب دستوري» عبر تعديل الدستور بما يسمح له بالبقاء في الحكم لأكثر من مدة، والأمثلة كثيرة على ذلك، مثلما حدث في الجابون وتوجو والكونغو الديمقراطية وغيرها، ويبدو أن هذا الأسلوب أصبح هو المفضل لدى معظم القيادات، خصوصاً بعدما صارت أساليب الانقلاب العسكري، والوصول إلى الرئاسة عن طريق العنف غير مقبولة من المجتمع الدولي والرأي العام الداخلي على حدٍّ سواء، في حين عمل فريق ثان على الوصول للحكم عبر الآليات غير الديمقراطية، مثل السلاح، كما قام فريق ثالث بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بالرغم من وصوله للحكم عبر الآليات الديمقراطية!

ومن الممارسات غير الديمقراطية للرئاسة:

– تولي الرئاسة عن طريق السلاح:

فقد وصل الرئيس الكونغولي جوزيف كابيلا للحكم عن طريق السلاح بعد مقتل والده لوران كابيلا، لذا فهو يفتقر إلى الخبرة السياسية، وبالرغم من تعهده بالتداول السلمي للسلطة فإنه لم يلتزم بذلك!

– الرغبة في البقاء في الحكم عن طريق التعديلات الدستورية:

وكما قلنا؛ فإن هذه الحالات كانت كثيرة، واسترعت اهتمام الأكاديميين العرب الذين وصفوها بأنها «انقلاب دستوري».

ففي زيمبابوي حرص الرئيس موجابي على تعديل الدستور بما يسمح ببقائه في الحكم بعد انتهاء فترة رئاسته عام ٢٠٠٢م، لكن الشعب رفض معظم هذه التعديلات في حينها، ومع ذلك ترشّح مرة أخرى.

وفي الجابون تم تعديل الدستور في يوليو ٢٠٠٣م.

وفي توجو وافقت الجمعية الوطنية (البرلمان) في فبراير ٢٠٠٥م على تعديل الدستور بما يسمح بتولّي نجل الرئيس الراحل إياديما الحكم، حيث كان يُفترض أن يتولّى رئيس البرلمان الحكم.

وفي تشاد تم تعديل الدستور عام ٢٠٠٥م بما يسمح للرئيس ديبي الذي حكم البلاد منذ عام ١٩٩٠م بالترشّح مرة أخرى في انتخابات ٢٠٠٦م.

وفي الكونغو الديمقراطية تم تعديل الدستور في نهاية عام ٢٠٠٥م، حيث تم خفض سنّ الترشيح للرئاسة من ٣٥ عاماً إلى ٣٤ عاماً؛ بما يسمح للرئيس جوزيف كابيلا – ٣٤ عاماً – من خوض الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦م!

– الرئاسة وانتهاك حقوق الإنسان:

والأمثلة كثيرة، لعل من أبرزها ممارسات الرئيس الليبيري الأسبق تشارلز تايلور ضد خصومه بعد تولّيه الحكم عبر انتخابات ديمقراطية عام ١٩٩٧م، حيث قام بالاعتقال التعسّفي لقادة الرأي العام، وتصفية خصومه البارزين، وإغلاق الصحف والإذاعة، وكذلك المذابح التي ارتكبها الرئيس الرواندي هابيا

(١) بدر حسن شافعي: أزمة دارفور بين الأفْرَقة والتدويل، السياسة الدولية، عدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦م.

ريمانا – من خلال حرس الرئاسة – ضد أقلية التوتسي، والتي أدّت إلى وفاة مئات الآلاف[1].

– الرئاسة والفساد السياسي:

حيث تورّط عدد من القيادات الإفريقية في نهب ثروات بلادهم، خصوصاً فيما يتعلق بالماس، ومن بينهم رئيس توجو الراحل إياديما، ورئيس بوركينا فاسو كومباوري، ورئيس ساحل العاج الأسبق بيديه.

ب – الحكومة وأداؤها السياسي:

كما سبق القول؛ فإن الحكومة هي الفرع الثاني في السلطة التنفيذية بعد الرئاسة، وغالباً ما تخضع لهيمنة الرئاسة، خصوصاً في النُّظُم الرئاسية أو المختلطة في القارة، ولعل هذا يفسّر أسباب عدم قيام معظم الكتابات بالتفرقة بينهما، لذا فهي تستخدم لفظ «الحكومة» للتعبير عن ممارسات الرئاسة في كثير من الأحيان.

وبصفة عامة؛ يمكن القول بأنه من خلال عملية تحليل مضمون كتابات الأكاديميين العرب عن الحكومة الإفريقية يتضح ما يأتي:

– أن نظام الحكم الإفريقي – بصفة عامة – موروث عن النُّظُم الاستعمارية، فبعض الدول الإفريقية أخذت بالنظام البرلماني الأنجلوفوني، وبعضها الآخر أخذت بالنظام الرئاسي على غرار النموذج الفرنكفوني[2]، وإن كان هذا لا يمنع من أن النُّظُم الإفريقية عملت على صبغ هذه النُّظُم بصبغتها الخاصة، خصوصاً فيما يتعلق بعدم مساءلة القيادة السياسية أمام البرلمان والأخذ بالنظام المختلط الذي يعطي صلاحيات واسعة للرئيس في مواجهة البرلمان والحكومة على حد سواء.

كثير من هذه الحكومات وأعضاؤها متورطون في أعمال فساد

– أن هذه الحكومات ضعيفة في مواجهة الرئاسة، حيث تخضع لهيمنة الرئاسة، والتي تقوم في معظم الحالات بتعيينها وإقالتها، ومن ثم فهي مسؤولة أمامها على غرار النُّظُم الرئاسية، وفي بعض الدول التي تكون فيها مساءلة للسلطة التنفيذية في مواجهة البرلمان وفق النموذج البرلماني؛ فإن الذي يخضع للمساءلة في هذه الحالة هو الحكومة فقط وليس الرئيس (حالة زيمبابوي)[3].

– بالنسبة لعلاقة الحكومة بالبرلمان؛ فإنها علاقة هيمنة من قبل الحكومة على البرلمان، وإن كان من المفترض أن يحدث العكس؛ فتكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، ويرجع هذا الوضع المقلوب في القارة إلى هيمنة القيادة السياسية – التي ترأس الحكومة – على مقاليد الأمور، وقد تستخدم في ذلك وسائل الترغيب والترهيب، خصوصاً فيما يتعلق بإمكانية حلّ البرلمان، أو مطالبته بإسكات أصوات المعارضة به، وإن كانت هذه الصورة قد بدأت في التحسّن خلال الفترة الأخيرة، حيث ظهرت أصوات تطالب بضرورة محاسبة الحكومة من قِبل البرلمان[4].

(١) أحمد إبراهيم محمود: حقوق الإنسان في الصراعات الإفريقية: جرائم الإبادة الجماعية في رواندا والسودان، آفاق إفريقية، عدد ٢٢، خريف ٢٠٠٦م.

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: إفريقيا في الفكر السياسي المصري: رؤية أوّلية، السياسة الدولية، عدد ١٦١، يوليو ٢٠٠٥م.

(٣) خليل العناني: العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، آفاق إفريقية، عدد ٦، صيف ٢٠٠١م.

(٤) أحمد حجاج: الحكومات الإفريقية والبرلمان الإفريقي: هل ستنجح التجربة، السياسة الدولية، عدد ١٥٦، أبريل ٢٠٠٤م.

– أن هـذه الحكومـات ضعيفـة إلى حدٍّ كبير، بسـبب عدم قيامها بتحسـين الأوضاع الاقتصادية والسياسـية للشـعب، فضلاً عن تورطها في قضايا فساد، لذا فإنها ترفض فكرة دعاوى الإصلاح القادمة من الخارج على أساس أن ذلك يُعد تدخّلاً في شؤونها الداخلية[١].

– أن هذه الحكومات – بسبب ضعف أدائها – قـد تلجأ إلـى العديد من الوسـائل لتقوية موقفها، وشغل الرأي العام الداخلي والخارجي عن هذا الأداء، فهي قد تلجأ إلى استمالة بعض رموز المعارضة للمشاركة في الحكومة، أو قد تلجأ إلى الاسـتعانة بقـوى خارجية لمواجهة المعارضة، وبخاصة المعارضة المسلّحة، مثل طلب رئيس وزراء ليسـوتو الاسـتعانة بكلٍّ من جنوب إفريقيا وبتسـوانا للتدخل العسكري في بلاده من أجل إنهاء الاشـتباكات بين الحكومة والمتمردين[٢].

– أن كثيراً مـن هذه الحكومات وأعضائها متورطون فـي أعمال فسـاد، خصوصاً فيما يتعلق بتجارة الماس[٣].

– أن كثيراً مـن هذه الحكومات قد ترتكب مخالفات جسـيمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، خصوصاً في مواجهة المعارضة، وخصوصاً إذا كانـت هذه المعارضة ذات أصول إثنية مغايرة، وهو ما قـد يؤدي إلى حدوث حرب أهلية على غـرار ما حدث في رواندا وبوروندي في ظل الخلافـات التاريخية بين الهوتو والتوتسـي، والتي راح ضحيتها مئات الآلاف[٤].

– أن عملية تقاسـم السـلطة أو تشـكيل حكومات وطنية – انتقالية – لا تحدث طواعية في الأغلب الأعم، وإنما تحدث نتيجة مواجهات مسـلحة، تدرك معها الحكومـة عجزها عن مواجهة المتمردين، لذا قد يكون البديل الأنسب بالنسبة لها هو تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق حصص معينة لكل فصيل سياسـي، وغالباً ما تكون هـذه الحكومات مؤقتـة، ويتم الانقلاب عليها بمجرد توافر عناصر القوة والهيمنة لدى فصيلٍ ما في مواجهـة الفصائل الأخرى، كما حدث في ليبيريا بعد ترك تايلور السـلطة عام ٢٠٠٢م، وتعيين نائبه موسى بلاه خلفاً له، حيث اعترضت قوى التمـرد على ذلك، وتم التوصل لاتفاق سياسي بشأن تشـكيل حكومة انتقالية وفـق نظام الحصص، وهو الأمر الذي يفسّـر لنـا عدم وجود قناعة بفكرة التداول السـلمي للسـلطة، وأن مقتضيات الواقع العسـكري – تحديداً – هي التي تسـاهم في عملية التسوية السياسية.

ثانياً: السلطة التشريعية وأداؤها السياسي:

بالنسبة للسلطة البرلمانية، والتي يُفترض أنها المؤسسـة الثانية من مؤسسـات الحكم، والمؤسسة الأقوى في النُّظُم البرلمانية تحديداً، فيُلاحَظ أن الصـورة الذهنية العربية عنها لم تكن إيجابية إلـى حدٍّ كبير، حيث أظهرت هذه المؤسسة بوصفها مؤسسة تابعة تخضع لهيمنة السلطة التنفيذية بشقيها الرئاسي والحكومي، خصوصـاً أن معظم أعضـاء البرلمان يتبعون الحزب الحاكم، ومـن ثم فإن البرلمان لا يقوم بدوره الرقابي المعهود والمعمول به في النُّظُم الديمقراطية، وإنما يقوم بتمرير القوانين التي

(١) كريستين عبد الله إسكندر: الشرق الأوسط وإفريقيا في قمة مجموعة الثماني، السياسة الدولية، عدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤م.

(٢) سامية بيبرس: جنوب إفريقيا ومواجهة قضايا القارة، السياسة الدولية، عدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢م.

(٣) أيمن السيد شبانة: تطورات الصراع والتسوية في البحيرات العظمى، آفاق إفريقية، عدد ٢٠، ربيع ٢٠٠٣م.

(٤) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق.

تحتاج إليها الحكومة من أجل إضفاء الشرعية عليهـــا، وإن كان هذا لا يمنع من وجود أصوات تطالب بضرورة حصـــول البرلمان على مكانته الطبيعية بوصفه مؤسســـة رقابية على السلطة التنفيذية، كما أن تشـــكيلة بعـــض البرلمانات في الآونـــة الأخيرة – خصوصاً مع هبوب رياح الديمقراطية وما استتبعها من إجراء انتخابات تعددية أســـفرت عن فوز المعارضة في بعض الأحيان – تشـــير إلى بداية استعادة البرلمان لهذا الـــدور، وإن كانت عقبـــة امتلاك رئيس الدولة – في كثير من الأحيان – لســـلطة حلّ البرلمان تمثّل قيداً عليه في هذا الشأن.

معظم الجيوش الإفريقية يتم تشكيلها على أساس إثني

وتفصيل ما سبق على النحو الآتي:

– تأكيد العديد من الدراســـات أن غالبية الدول الإفريقية صارت لديها برلمانات منتخبة، وهو مـــا يعني الأخـــذ بمبـــادئ الديمقراطية بالنســـبة لإجراء الانتخابات، لكن ما يشـــوب هذه الانتخابات من أعمـــال تزوير تجعل هذه البرلمانات فـــي النهاية لا تعبّر بصورة حقيقية عن الإرادة الشعبية للمواطنين بقدر ما تعبّر عن صفوة المجتمـــع[١]! وهو ما ينعكس على نوعية النواب من ناحية، وأدائهم البرلماني من ناحية ثانية، فبالرغم من أن بعض البرلمانات شهدت للمرة الأولى دخول جيـــل جديد من المثقفين والمهنيـــين والأكاديميين المؤمنيـــن بالتعددية السياســـية؛ فـــإن معظم أعضـــاء البرلمانات الأخرى يفتقدون الخبـــرة البرلمانية اللازمة، فضـــلاً عن عـــدم تدريب هؤلاء النـــواب على قواعد العمل البرلماني، علاوة على عدم وجود مكاتب معاونة لتقديم الاستشارة اللازمة لهم[٢].

– أن دور هـــذه البرلمانـــات – في الأغلب الأعم – هو التعبير عـــن رؤية الحزب الحاكم، ومن ثم الحكومة، بصورة أكبر من تعبيرها عن مصالح الناخبين! وقد يرجع ذلك لأسباب عدة، لعل من أهمها قيام الحكومة بممارســـة أعمال الترغيـــب والترهيب ضد هؤلاء، ومما يزيد من تعقيد الأمور – كما ســـبق القول – هو امتلاك الرئيـــس – في أحيـــان كثيرة – لســـلطة حلّ البرلمان، كما في كينيا وغيرها[٣].

– أن البرلمانات تناقش القضايا المطروحة عليها من قبل الحكومة، حتى إن كان للشـــعب رأي آخر بشـــأنها، ولعل ما حدث في كينيا إبان التعديلات الدســـتورية عام ٢٠٠٥م خير دليل على ذلك، حيـــث وافق البرلمـــان عليها، لكن الشعب رفضها في الاســـتفتاء[٤]، ويُلاحَظ أن هناك قضايـــا أخرى لا تقوم الحكومة بطرحها علـــى البرلمان بدعوى الأمن القومي[٥]؛ بالرغم من أن مناقشـــة هذه القضايا من صميم عمل السلطة التشريعية.

– أن هناك بعض التحسّن في أداء السلطة التشـــريعية في الآونة الأخيرة، خصوصاً فيما يتعلق بممارســـة البرلمان لـــدوره الرقابي في

(١) أحمد حجاج: عن إفريقيا والتعددية السياسية الجديدة، آفاق إفريقية، عدد ٩، ربيع ٢٠٠٢م.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) نبيل بكر: الاستفتاء على الدستور الكيني، آفاق إفريقية، عدد ١٩، شتاء ٢٠٠٦م.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) أحمد حجاج: الديمقراطية والتعددية الحزبية في إفريقيا، آفاق إفريقية، عدد ٩، ربيع ٢٠٠٢م.

مواجهة الحكومة، حيث ظهرت بعض الأصوات التي تطالب بمحاسبة الحكومة، ولم تعد العلاقة بين الجانبين في كثير من البلدان الإفريقية كما كانت في السابق من حيث خضوع البرلمان لما تريده الحكومة[١].

ثالثاً: المؤسسة العسكرية ودورها السياسي:

بالرغم من أنه من المفترض في النُّظُم الديمقراطية أن المؤسسة العسكرية هي جزء من المؤسسة التنفيذية، بحكم خضوع وزارة الدفاع للحكومة، وأن الدور الأساسي المنوط بالجيش هو مواجهة العدو الخارجي – أي خارج الحدود –، ومن ثم يُفترض عدم انخراطه في السياسة، نقول بالرغم من ذلك فإن المؤسسة العسكرية مارست – ولا تزال – دوراً مهماً في الحياة السياسية الإفريقية، ليس فقط فيما يتعلق بدعم الأنظمة الحاكمة، بل – وهذا هو الأغلب – في تقويض النظام الحاكم، سواء كان مدنياً أو عسكرياً، والوصول إلى السلطة، وعدم التنازل عنها إلا في حالات قليلة تكاد تُعد على أصابع اليد الواحدة (مثل حالة سوار الذهب في السودان، والجنرال عبد السلام أبو بكر في نيجيريا، والعقيد ولد فال في موريتانيا)، لذا لا غرابة في أن يأتي الحديث العربي عن المؤسسة العسكرية الإفريقية في هذا الإطار:

– أن الجيش في إفريقيا يشكّل العقبة الكبرى أمام انتشار الديمقراطية، فقد قام بالاستيلاء على السلطة في ٢٧ دولة إفريقية (أي قرابة نصف دول القارة)، وإن كانت هذه النظرة ترتبط – إلى حدٍّ كبير – بالوضع السائد قبل انتهاء الحرب الباردة.

– أن المؤسسة العسكرية بالرغم من نجاحها في الداخل؛ فإنها أخفقت – في كثير من الأحايين – في صد الهجوم الخارجي الذي تتعرض له البلاد[٢].

– أن معظم الجيوش الإفريقية يتم تشكيلها على أساس إثني[٣]، وهو ما قد يجعل المؤسسة العسكرية تتأثر بأي توترات سياسية بين الإثنيات المختلفة، ولعل أحداث رواندا وبوروندي خير دليل على ذلك.

– أنه نظراً لخطورة هذه الظاهرة فإن منظمة الوحدة الإفريقية، ومن بعدها الاتحاد الإفريقي، رفضا الاعتراف بشرعية الحكومات الناشئة عن انقلاب عسكري[٤].

ويُلاحَظ بالنسبة للدراسات العربية التي تناولت الاستقرار السياسي في إفريقيا ما يأتي:

– أن عدم الاستقرار السياسي يرجع إلى ضعف الولاءات الوطنية لحساب الولاءات القبلية، وهو ما ينعكس بدوره على المؤسسات الإفريقية التي تتسم بالضعف في هذه الحالة[٥].

– أن الأزمات الاقتصادية تُعد أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي في القارة، وأنه كلما ارتفع مؤشر التنمية في بعض الدول كان ذلك سبباً في تحقيق استقرار النظام السياسي، على غرار ما هو حادث في بعض دول غرب إفريقيا[٦]، وإلى حدٍّ كبير في دولة مثل جنوب إفريقيا، في حين نرى في المقابل أن هناك

(١) أحمد حجاج: الحكومات الإفريقية والبرلمان الإفريقي، مرجع سابق.

(٢) خليل العناني، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) نبيل عثمان: الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، آفاق إفريقية، عدد ٦، صيف ٢٠٠١م.

(٥) نصر كامل: الأمن والتنمية في إفريقيا، آفاق إفريقية، عدد ٢١، صيف ٢٠٠٦م.

(٦) إجلال رأفت: السياسة المصرية في إفريقيا، آفاق إفريقية، عدد ٢، صيف ٢٠٠٠م.

مناطق وأقاليم أخرى لا تنعم بهذا الاستقرار السياسي، مثل بعض دول تجمع الساحل والصحراء[1].

– أن ممارسات النُّظُم الحاكمة هي المسؤولة بالأساس عن عدم الاستقرار السياسي، وأن رد فعل المعارضة – سواء السلمي أو العسكري – يُعد نتاجاً لهذه الممارسات الحكومية.

– أن العامل الخارجي قد يؤدّي دوراً في حدوث عدم الاستقرار السياسي، مثل حالة الصومال التي لا تتمتع بالاستقرار السياسي بسبب تشجيع إثيوبيا للحكومة الانتقالية، فضلاً عن تشجيعها للحركات الانفصالية، مثل الحركة الوطنية الصومالية، فضلاً عن مناصبتها العداء للمحاكم الإسلامية، وجماعات الإسلام السياسي، مما يترتب عليه عدم استقرار سياسي، يتحوّل إلى عدم استقرار أمني كما ظهر في الأزمة الأخيرة.

– أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تهديد السلم والأمن في كل أرجاء القارة، وهو ما قد يؤدي إلى انهيار بعض البلدان الإفريقية[2]، وهناك نماذج بارزة في هذا الشأن مثل ليبيريا وغيرها.

■ خاتمة الدراسة:

من العرض السابق يمكن استخلاص بعض الملاحظات الختامية، أبرزها ما يأتي:

– أن الصورة الذهنية السياسية للعرب عن الأفارقة قد اختلفت من مرحلة لأخرى، ومن مجال لآخر، فبالنسبة لعملية التحوّل الديمقراطي فقد كانت الصورة سلبية إلى حدٍّ كبير خلال المرحلة التالية للاستقلال وحتى انتهاء الحرب الباردة، إلا أنها تحسّنت بصورة كبيرة – إلى حدٍّ ما – بغض النظر عن كون هذا التحوّل جاء طواعية أو نتيجة لضغوط خارجية.

وبالنسبة لمجالات الصورة؛ فقد شهدت تحسّناً في مجال التحوّل الديمقراطي وتداول السلطة، خصوصاً في المرحلة الثانية، لكن الصورة ما زالت سلبية في مجالات الفساد وحقوق الإنسان.

– حدوث تراجع في الانقلابات العسكرية في الآونة الأخيرة (صورة إيجابية)، وإن كان هذا لم يمنع من انتشار الصراعات والحروب الأهلية الداخلية تحديداً (صورة سلبية).

– أن هناك دوريات كانت أكثر عمقاً في رصد الصورة الإفريقية بمجالاتها السياسية المختلفة، ويأتي في مقدمتها: آفاق إفريقية، ومن بعدها مجلة السياسة الدولية، ثم الديمقراطية، وكلها دوريات مصرية، الأمر الذي يكشف أسباب الاهتمام المصري الأكاديمي المتزايد بالآخر الإفريقي.

– أن النتائج التي توصّلت إليها الدراسة ليست قطعية، وهذه هي طبيعة الدراسات الاجتماعية عامة، والسياسية خاصة، لكنها يمكن البناء عليها في بحوث أكثر تفصيلاً وعمقاً.

– أن الصورة الذهنية لدى الأكاديميين العرب معظمها معتمد على المصادر الغربية، لذا تشابهت هذه الصورة مع الصورة الغربية عن إفريقيا، وقد يكون هذا أمراً طبيعياً لأنها معتمدة عليها (صورة غير مباشرة)، وإن كان هذا يتطلب من هؤلاء الأكاديميين السعي إلى الاختلاط بالأفارقة، بل الذهاب إلى عمق القارة السمراء، لأن الخبر يختلف كثيراً عن المعاينة (الصورة المباشرة).

(١) سامي السيد: برامج وآليات السلم والأمن داخل المنظمات الإقليمية الإفريقية، آفاق إفريقية، عدد ٢٠، ربيع ٢٠٠٦م.

(٢) هنا سيد محمود: جمهورية زيمبابوي، آفاق إفريقية، عدد ١٣، ربيع ٢٠٠٣م.

ثقافة الاعتماد على الذات لدى الشعوب الإفريقية..
حيثيات الضرورة وآليات التفعيل

د. الخضر عبدالباقي محمد (*)

هناك علاقة طردية قوية بين التنمية وطبيعة الثقافة التي يحملها الإنسان؛ وذلك لأنّ الحالة أو الوضعية التي يكون عليها الإنسان لا تخرج بشكل أو بآخر عن خيارات وبدائل صنعها بنفسه، أو ساهم في صناعتها، أو على الأقلّ رضي واقتنع بها، ولعلّ هذا بعض ما تشير إليه الآية الكريمة: ﴿... إِنَّ اللهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

هذه المقدمة لا بدّ منها، لأنها تنطبق على حالة التنمية في القارة الإفريقية، وعلاقة الثقافة بها، وموقف الأفارقة أنفسهم منها.

وفي محاولة للفهم، إذا أخذنا بمنطق التشخيص لتلك الحالة أو الأزمة، فلا نكاد نرى ما يشير إلى بوادر الانفراج والخروج منها؛ على الرغم من الكثير من الحلول والوصفات التي قُدّمت لمقاربتها، مثل مبادرة منظومة الأمم المتحدة الخاصة لتعزيز التنمية في إفريقيا، مبادرة تمويل التنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – الأمم المتحدة ودولة قطر، الخطة الألفية لإفريقيا (MAP).

ولعل هذا ما يؤكّد الحاجة الشديدة إلى إعادة الطرح والمعالجة من منظورات مختلفة وبمنهجية نقدية سليمة.

لا يحتاج الإنسان إلى كثير جهد حتى يدرك أن ما تعانيه القارة الإفريقية هو حاجة الإنسان الإفريقي إلى تجديد ثقافته بمفهومها الشامل، وتحديث حياته بشكل عام.

وهناك مؤشرات كثيرة تفيد بوجود مشروعات تنموية طموحة، قُدّمت في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية، إلا أنّها باتت رهينة الجمود وحبيسة الأدراج!

وعند البحث أو النظر في أسباب ذلك وعوامله؛ نجد أنّ النسبة الكبيرة منها تعود إلى الاعتماد في تنفيذها على العنصر الخارجي، والمتمثّل في المساعدات والمعونات الخارجية بالدرجة الأولى، بالرغم مما يتوفر لهذه القارة وما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية، تؤهّل دولها لتتبوأ مكانة تختلف جذرياً عمّا هي عليه اليوم.

فإذا نظرنا إلى موقعها؛ نجد أنها القارة التي تتوسط قارات العالم القديم، وهي ثانية قارات العالم مساحة؛ إذ تبلغ مساحتها حوالي ٣٠ مليون كم٢، وتجاوز عدد سكانها مليار نسمة عام ٢٠١١م، وتملك دولها التي يبلغ عددها ٥٥ دولة خصائص مشتركة، لكنها مع ذلك تختلف اختلافاً بيّناً في المساحة، وعدد السكان، والموارد الاقتصادية.

وتفيد مؤشرات التنمية البشرية للقارة الإفريقية بوجود اختلاف واسع في مستويات التعليم ونسبة الأمية بين دول القارة، حيث تصل نسبة الأمية إلى أقلّ معدل لها في بعض دولها، مثل موريشيوس (١٦٪)، وزيمبابوي (١٢٪)[1]، كما تختلف دولها فيما تتميز به من موارد اقتصادية طبيعية، فبعض الدول في الجنوب الإفريقي

(*) مدير المركز النيجيري للبحوث العربية، وأستاذ الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(١) راوية توفيق، قارة إفريقيا، www.aljazeera.net

(جنوب إفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية) تتميز بوفرة مواردها الاقتصادية وتعددها.

ويوضح الجدول الآتي نصيب القارة الإفريقية من الإنتاج العالمي لبعض المواد الخام التعدينية والزراعية، وأهم الدول المنتجة لها[1]:

السلعة	نصيب القارة من الناتج العالمي	أهم الدول المنتجة
الكروم	٣٣٪	جنوب إفريقيا، مدغشقر، السودان، زيمبابوي
الكوبالت	٣٣٪	الكونغو، زامبيا، زيمبابوي، بوتسوانا، المغرب، جنوب إفريقيا
الماس	٩٥٪	الكونغو، جنوب إفريقيا، بوتسوانا، جمهورية إفريقيا الوسطى، غينيا، زامبيا
الذهب	٥٠ – ٦٥٪	غانا، زيمبابوي، الكونغو، غينيا، مالي، تنزانيا
البلاتينيوم	٩٠٪	جنوب إفريقيا، الغابون، غانا، المغرب
اليورانيوم	٢٠ – ٢٥٪	جنوب إفريقيا
الكاكاو	٦٥٪	الجزائر، مصر، ليبيا، نيجيريا، كوت دي فوار، غينيا، الكاميرون، الكونغو، غينيا

وبالرغم من هذه الوفرة في الموارد الطبيعية؛ فإن اقتصاديات دول القارة الإفريقية في أغلبها ضعيفة، ولا تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن القارة الإفريقية في أواخر التسعينيات كانت تضم ١٢,٥٪ من مجموع سكان العالم (أي ٧٣٦ مليون نسمة من مجموع سكان العالم الذين كان عددهم ٥,٨ مليارات نسمة)، ولا يتعدى نصيبها من الناتج العالمي ١,٦٪!

وهذه الفجوة السابقة ليست ناتجة من ضعف في الموارد الاقتصادية؛ إنما تنتج من عدم القدرة على استغلالها، فالعديد من الدول الإفريقية تعتمد على تصدير مادة خام أو سلعة أوّلية واحدة للحصول على النقد الأجنبي[2].

■ المعونات الخارجية لإفريقيا: دوافع تنموية أم تعميق للتبعية:

تمثّل قضية التقدّم والتطوّر بطريقة ثابتة الشغل الشاغل للفكر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإداري الإفريقي منذ نشأة الدول الوطنية في القارة، كما احتلت موقعاً محورياً في المشروع الاجتماعي للحركات الوطنية الإفريقية، فقد انصبّ تفكير الحكومات والمفكرين على كيفية إنجاز أو تعزيز التقدّم الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية في مواجهة التغيرات السريعة التي يمرّ بها العالم ومتطلبات التراكم، وفي هذا السياق طُرحت تفسيرات مختلفة لأسباب إخفاق التصوّر التنموي في إفريقيا، كما طُرحت العديد من الرؤى والأفكار لمقاربة هذا الموضوع لإحداث حالات تنموية حقيقية على أرض إفريقيا.

وكان من بين الوصفات المقدمة طلب المعونات والمساعدات من الدول الكبرى، والتي بدورها تطالب بأنّ على البلدان الإفريقية أن تُلزم نفسها بسلسلة من الشروط، كاحترام حقوق الإنسان، واقتصاد السوق، وأن تعلي حكم القانون، ونزاهة العليات السياسية، وتدريب قوة العمل، وتوفير التعليم للصغار، وإيجاد حلول لمشكلات الفقراء، والحدّ والتخفيف من الفقر، بالإضافة إلى مراعاة المساواة الاجتماعية وحقوق الأقليات، مع تأكيد أنّه إذا نجحت إفريقيا في ذلك على وجه الدّقة فإنها ستكون في الاتجاه الصحيح لإنجاز المهام المفضية إلى تحقيق التنمية.

وقد كانت المخططات الهادفة لإغراق إفريقيا في مستنقع التبعية واضحة؛ في ظل هشاشة الاقتصاديات الإفريقية القائمة على قاعدة هزيلة من الموارد، وضعف قطاعاتها في مواجهة الصدمات

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

الخارجية والتأثيرات السلبية للاحتكارات الأجنبية، وليست نصائح ومشورات الخبراء الدوليين ببعيدة عن هذا المخطط، فالسرعة التي شقّت بها المعونات الأجنبية طريقها إلى عمليات صنع السياسة المحلية والثقافة التبعية التي ترتبت عليها؛ كانت مسؤولة عن الانهيار التام في مقدرة الحكومات الإفريقية في الثمانينيات والتسعينيات في تحديد أولوياتها وخياراتها طبقاً للحاجة الملّحة للتنمية الوطنية.

■ المعونات الأجنبية مخاوف وشكوك..!

بناءً على ما سبق عرضه من الحيثيات والوقائع؛ ظلت قضية المساعدات والقروض الخارجية تثير عدة تساؤلات تشكّك في مصداقيتها تلك، وترى أنها تُقدّم لتحقيق أغراض خاصة للدول المانحة، سواء لدعم بعض الأنظمة السياسية الإفريقية التي تحقق مصالحها، أو كوسيلة لدفع الدول المستقبلة للمعونات لوضع سياسات تعزز من السيطرة الاقتصادية لهذه الأطراف الخارجية.

وبالإضافة لمخاطر التبعية والاستلاب والاختراق والتغلغل التي جلبتها تلك المعونات؛ فلا تزال الجدوى المتحققة منها على أرض الواقع محلّ تساؤل وموضع إشكال! وبمعنى آخر: لماذا لم تؤد إلى تحسين مستويات المعيشة، أو تحقيق التنمية المستدامة؟

لم تكن الانتقادات الموجَّهة للاعتماد الإفريقي على المعونة الأجنبية في مشاريعها التنموية مجرد حالة زهو أو نشوة وطنية، فالكثير من الخبراء يرون أن المشكلة الرئيسة التي تقف عائقاً في طريق التنمية تكمن في الذات الإفريقية المقصّرة في التعاطي السليم مع مشكلاتها برؤيتها وآلياتها وإمكاناتها المتاحة بعيداً عن الوصفات الخارجية والأجنبية، أيّاً كان مصدرها، وبأي شكل اقترنت أو تلوّنت.

لم يقتصر الأمر لدى الأفارقة في الاعتماد على الخارج على الجانب السياسي فحسب، فقد تعداه إلى الجوانب الثقافية، والمشروعات التي تعزّز معنوياته الروحية ومظاهر وضعيته الدينية، فعلى سبيل المثال هناك العديد من الجمعيات والهيئات الإسلامية الإفريقية التي تضطلع بجهود كبيرة في مجال الدعوة والتعليم والتوجيه، وتقيم خدمات عامة في مجتمعاتها، غير أنّ الملاحظ على تلك الهيئات والجمعيات اعتمادها الكبير على المساعدات والمعونات المقدّمة من الدول العربية لإنجاز تلك المشاريع أو لتسيير عدد كبير منها؛ الأمر الذي كانت له تداعياته الخطيرة على واقع التطوّر الإيجابي للمسلمين في تلك المجتمعات، لا سيما بعد الانعكاسات السلبية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر من العام ٢٠٠١م، وما تبعتها من التداعيات، مثل إعلان الحرب على الإرهاب، وتقلّص المساعدات الخارجية لعدد من الدول العربية، وتوقفت جراءها كثير من الأنشطة والمشاريع.

ونشير في هذا الصدد إلى المشروعات التنموية الدعوية والتعليمية والاجتماعية التي تسيّرها وتنفذها جمعيات خيرية عربية، مثل: «مؤسسة الحرمين الخيرية السعودية»، و «جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويتية».

تلك الحيثيات تمثّل إشكالية حقيقية وتحدياً كبيراً أمام الشعوب الإفريقية، تزايدت معها الدعوة إلى أهمية قيام الإنسان الإفريقي بمراجعة ناقدة لمنظوماته الفكرية / الثقافية؛ لاعتماد مدخل جديد لتفعيل روح الاعتماد على الذات في مواجهة مشكلاته الداخلية.

■ آليات تفعيل روح الاعتماد على الذات (النفس) لدى الشعوب الإفريقية:

نعترف أنّ هذه المشكلة تمثّل أحد مظاهر العُقد النفسية التي تم غرسها بتخطيط وعناية من القوى الإمبريالية الكولونيالية العالمية في الإنسان الإفريقي، وتم تكريسها عبر وسائل عدة، حتى فقد الثقة في نفسه، وتنامت لديه عقدة خوف، وفوبيا (خوف غير منطقي من شيء ما)، وشعور بوجود نقص في شخصه، جعله يُحجم عن تقديم أيّ مبادرة

لحلّ مشكلاته مخافة اتهامه بأنها بدائية أو سخيفة أو لا تتسم بأدنى مواصفات الرقي أو العقلانية!

لـذا؛ أعتقد أن المدخل الطبيعي لموضوع تفعيل روح الاعتماد على الذات يجب أن يتركّز في المقاربة التعبوية، وذلك من خلال وقفات علاجية نفسانية مع الإنسان الإفريقي أولاً؛ نظراً لما تعرّضت له الشعوب الإفريقيـة عبر قرون متتالية من أنـواع الانتهاكات للخصوصيـات الحضارية والوعـي الجماعي عبر آليات ووسـائل خبيثة، مثل استخدام منطق التعامل النفسـي، الأمر الذي تمخّض عنـه مظاهر الوهن لدى أبناء القارة، فضلاً عن غرس الشعور بالدُّونية، وارتضاء حالة الاستضعاف في نفوسهم.

ومن تجليات هذه الأزمة: ضيق الأفق، وتشاؤمية الرؤيـة، والنزعـة الهجومية التشـكيكية في نيات المبـادرات الوطنية مهما كانت، ممـا جعل الجيل يندفع للاغتراب الثقافي، والهجرة إلى بلدان الشمال (الغرب)، وإلى تصديق مقولات تلك القوى ومزاعمها.

نعـم؛ قد تكـون هنـاك بعـض الوجاهة في الخبرة التاريخية التراكمية للشـباب عن سياسـات البلدان الإفريقية (الفسـاد الإداري والمالي، القمع والاسـتبداد والتسـلط، النزاعات المسلحة.. إلخ)، إلا أنّهـا تراكمـات ومخلّفات يمكـن التغلب عليها، حتـى العمل في ظروفها، بالعزيمة الصادقة، لتجاوز العقبـات المتكررة بروح إفريقيـة وطنية توجِد من الصفر أرقاماً صحيحة ذات قيمة مضافة.

وعندما ندعو إلى الاسـتقلالية التامة والانعتاق من التبعية المطلقة للـدول الكبرى؛ فلا يعني ذلك الانعزال، وإنّما نريـد أن يجتهد المفكرون الأفارقة من أجـل اقتراح أسـاس لصياغة نظريـة تنموية مسـتقلة، تراعي الخصوصيات الإفريقية، وتنبع من تراثها وحضارتها.

■ الآليات والوسائل المعنوية:

وتتطلـب عملية تفعيل روح الاعتماد على الذات (النفس) جملة من الأمور؛ في مقدمتها:

- الإدراك الواعـي لهذه الـذات: بمعنى إعادة اكتشاف الهوية (مفهوم الأنا) لدى الإنسان الإفريقي، واستكشـاف الإمكانات المتوفرة لـدى الوطن في مختلف المجالات (البشـرية، الماديـة، المعنوية.. إلخ)؛ لأنّ متطلبات الإدراك تستلزم الرؤية المستقلّة للذات الإفريقية؛ بمعنـى ما الخصائص والمميّزات التي تنفرد بها هذه الشخصية عن الآخر؟

محدّدات الذات والقدرة على الإجابة عن الأسئلة الوجودية؛ أعتقد أنّهـا مهمة للغاية بوصفها متطلباً أساسـياً سـابقاً لأية محاولة تهدف إلى تعزيز روح الاعتماد على هذه الـذات، ونقترح في هذا الصدد أن تتصدر مؤسسـات التنشـئة الاجتماعية مقدمة الجهـات المعنية للقيام بعمليـة تفعيل تلك الآليات المقترحة، لتعزيز هذه الروح، وتتعهد بغرسها ومتابعة عملية الغرس، ولعل أسلوب التربية أو التعليم، بشقيّه المباشر وغير المباشر، أكثر آلية ملائمة للقيام بهذه المهمة على مستوى الأفراد.

- اعتمـاد السـلطات الإفريقية اسـتراتيجية واضحة لسياسات التعزيز والتدعيم: للعلماء والعقول الإفريقيـة المبدعة، والعمل على نشـر ثقافته بكل وسـائله المعروفة المادية والمعنويـة، ولعل تكريم العلماء، وإبراز الكوادر الإفريقية الوطنية النابغة، من أبرز تلك الآليات، ومن وسائل الحدّ من ظاهرة هجرة العقول الإفريقية المبدعة لأوطانها والاستفادة منها.

- وضع اسـتراتيجيات تعليميـة طويلة المدى: قائمة على دراسـات مركّزة لخصوصيـات القارة، وسـكانها، واحتياجاتها، مع رصد ميزانيات خاصة لتحقيق هذا المسعى، والذي أراه مقتضياً للاستعانة بخبرات دولية خارجية، تُسهم في تأهيل أبناء القارة وتدريبهم على نحو منهجي دقيق، بعيداً عن الأنساق والنظم التقليدية المتبعة في العملية التعليمية.

ولا يخفى أن تحقيق هذا المسـعى يسـتوجب توفيـر ميزانيات مالية كبيرة، وهـذا في ذاته تحدٍ كبيـر، يقتضي من الدول العمل على ضبط القوانين الإدارية من جهة، ومحاربة الفساد وعمليات استنزاف الأموال فيما لا يُجدي أصلاً، أو فيما يشكّل حاجات ثانويـة لا ترقى إلى أهمية بناء بنيـة علمية وطنية

مؤهلة للرقي بهذه القارة.

والشـــواهد على تزايد حجم الهدر الناجم عن الفســـاد كثيرة، بحسب تقرير البنك الدولي المعنون بـ «الفســـاد الناعم»، والذي ويفيد بأن دوائر الفساد المتوغّلة تجعل إفريقيا تخسر ما يقارب ١٠٪ من مواردها، ويتجلّى هذا الفســـاد في تهريب المخدرات وغسيل الأموال، وهذا لا يعني أن الفســـاد غير موجود فـــي باقي أنحاء العالم، لكـــن الفرق الكبير هو أن الفســـاد في إفريقيـــا يُعيـــق التنمية ويُعرقل الاســـتثمارات الأجنبية المباشـــرة، وأكبر حالات الفســـاد في إفريقيا مرتبطة بمنح الصفقات العامة، وتوقيع العقود التعدينية والنفطية، أو بإقامة منشـــآت ضخمة[1].

– البعـــد عن الفكر المثالي: والإصرار على الأفكار النموذجية للمشاريع؛ لأنّ من شأن ذلك أن يعطل الكثير من الأفكار الخلاقة للمشروعات الوطنية المقدّمة من الشـــباب؛ الأمر الذي قد يقتـــل الإبداع والابتكار، ويتنافى مع غرس قيمة الثقة في النفس والاعتماد عليها.

– محاربة الفكر الخرافـــي المثبط للهمم: والذي بات يســـيطر على الوســـط الاجتماعي، ويقضي على روح المبادرات الإيجابية الشبابية الطموحة.

■ الآليات والوسائل المادية:

– إيجاد مشـــروعات اســـتثمارية مستقلة: لتغذية المشروعات التنموية المختلفة وتمويلها، ونقتـــرح في هذا الصدد فكرة تطبيق أســـلوب التمويـــل الذاتي للمشـــروعات، وإلزام الجهات المعنية أو المقدّمة لهـــا بضرورة إرفاق مقترح لمشروع اســـتثماري للتمويل؛ كمتطلب أساسي لكل مشـــروع قومي عملاق يعتمد على مستوى الوطن، كبديل للمساعدات الأجنبية المشروطة.

– بنـــاء القـــدرات الوطنيـــة مـــن الكوادر البشـــرية: وذلك عن طريق إعطـــاء مزيد من الاهتمام بجانـــب التربية القياديـــة، والإعداد القيادي، وتنمية مواهب الفرد القيادية، والعمل على إعداد جيـــل قائد يثق بنفســـه، ويتحدى عقبات الســـير التـــي تعترض طريـــق نهوض قارته، ومن ثم فهو يكتســـب القدرة على الثبات والصراع، ويمتلك المؤهلات الضرورية للحفاظ علـــى كيانها ونموها ورقيهـــا، وتحقيق الانتماء الحضاري بعيداً عن التبعية والذوبان والانهيار، وإعداد مثل هذا الجيل الواعي القيادي إنما تقع مســـؤوليته على مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وفي مقدمتها الأسرة ومؤسسات التعليم بصورة أساسية.

إنّ المرتكز الأساس في هذا التأهيل القيادي للإنسان الإفريقي هو الثقة بالنفس، والاعتماد عليها، والقدرة على صنع القرار، بالإضافة إلى التأهيل الفطري، وتكوين الشخصية الطبيعية.

إن زرع ثقـــة الإفريقي بنفســـه في الأعمال البسيطة، وتقليل اعتماده على العنصر الخارجي فـــي إنجاز حاجياته وشـــؤونه، وتدريبه على أن يصنع القرار بنفســـه بترك الاختيار له، ومنحه الحرية في صنـــع قراراته المناســـبة له؛ كلها ممارسات تنمّي في الإفريقي روح الاعتماد على النفس، وتمكّنه من ممارسة المسؤوليات القيادية في مستقبل حياته، كإدارة المشاريع، والجماعة السياســـية، والمنظمات المهنية والاجتماعية، وتوجيه الآخرين وإدارة شؤونهم.. إلخ.

أعتقد أننا بهذه الوســـائل وتلـــك الآليات المقترحـــة، وبتوفيـــق من الله تعالـــى قبل كل ذلك، نستطيع أن نؤسس لهذا التوجه المحمود والمنشـــود، ونغرس فـــي الذاكـــرة الجماعية المركزية الإفريقية ثقافة الاعتماد على النفس، وندعمها بالطـــرق العلمية وأســـاليب التعزيز المختلفة، ســـواء على مســـتوى الأفراد أو على مستوى الحكومات والسلطات الإفريقية.

(١) انظر: http://go.worldbank.org/٦F٦PYD٦O٩٠

التقويم الجغرافي لمشكلات الزراعة في دول حوض النيل

د. موسى فتحي عتلم (*)

■ مقدمة:

تتعدّد مشكلات الزراعة في دول حوض النيل، بعض هذه المشكلات طبيعية، مثل التعرية، والجفاف، وتدهور التربة، وتناقص خصوبتها، وتدهور الموارد المائية، والتغيّرات المناخية.. إلخ، وبعضها مشكلات بشرية ناجمة عن الضغط البشري على الموارد الزراعية، والذي كان له تداعياته التي ظهرت في بعض المشكلات، منها: التفتّت، والتبعثر الحيازي، وتناقص الدخل الزراعي، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وتخلّف الميكنة الزراعية، وتدني كفاءة استخدام المياه، وسوء أحوال غالبية المزارعين، ونقص الغذاء، وتزايد الواردات الزراعية التي أغلبها واردات غذائية، وهذه المشكلات كان لها تداعياتها على كثير من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول حوض النيل.

وتمثّل الزراعة في دول حوض النيل أهمية بالغة؛ لأن أكثر من ٧٠٪ من السكان في تلك الدول يعتمدون على الزراعة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بوصفها مصدراً للعمل والدخل وتحسين مستوى المعيشة، في ظل ارتفاع معدلات الفقر في غالبية هذه الدول، ومما يزيد من ضرورة الاهتمام بالزراعة في حوض النيل تحديات النمو السكاني وعدم الاستقرار السياسي والتدهور البيئي؛ بالإضافة إلى التغيرات المناخية وما تحمله من خطورة على الموارد المائية المهدّدة بالتناقص وتأثيرها في الإنتاج الزراعي بشكل عام[1].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذه المشكلات يجمعها قدر واضح من الارتباط، لدرجة تؤكد ضرورة النظر إليها كمنظومة متشابكة يجمعها العديد من علاقات التأثر والتأثير، وهذا أحد الأبعاد المهمة في الدراسات الجغرافية التي تؤكد أنه يصعب النظر إلى المشكلة ودراستها من منظور أحادي الجانب، بل لا بد من دراستها من منظور شمولي، أو من خلال دراسة دائرة التسبّب المتراكم للمشكلة، والذي يُعَد أحد التوجهات البحثية الجغرافية المعاصرة.

ويقدّم هذا البحث لبعض مشكلات الزراعة في دول حوض النيل، وهذه المشكلات لها أبعادها الجغرافية من حيث وجود تفاوت مكاني في حدّة هذه المشكلات في دول الحوض المختلفة، كما أن لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويقدّم هذا البحث لبعض هذه المشكلات ليس بطبيعتها المنفردة؛ بل من خلال المنظور المركّب لهذه المشكلات.

ويقدّم البحث كذلك لأوضاع التربة ومشكلاتها في دول حوض النيل، كما يقدّم لأوضاع العاملين بالزراعة، وأوضاع الحيازة الزراعية، ومحدودية استخدام الأسمدة والميكنة الزراعية، وتدني الإنتاجية الزراعية، وارتفاع

(*) مدرّس الجغرافيا الاقتصادية - كلية الآداب - جامعة المنوفية.

(١) Mohamed.Y & Loulseged.M. The Nile Basin water resources. Overview of key research questions pertinent to the Nile Basin Initiative. International Water Management Institute، ٢٠٠٨، P. ٢.

نسبة الواردات الزراعية من إجمالي الواردات، وتدنّي كفاءة استخدامات المياه، وتأثير الزيادة السكانية والتغيّرات المناخية في الزراعة.

ويستند البحث على خبرة الباحث في كتابة العديد من المقالات والبحوث حول مشكلات الزراعة، بالإضافة إلى بعض الدراسات ومصادر البيانات والمعلومات العالمية.

أوضاع التربة ومشكلاتها في دول حوض النيل:

تتسم الأراضي الزراعية في دول حوض النيل بمحدوديتها، حيث تتراوح نسبة الأراضي الزراعية عام ١٩٨٠م بين ٣٥,٨٪ من إجمالي المساحة في بورندي كحدٍّ أقصى، و ٢,٣٪ في مصر كحدٍّ أدنى، كما يوضح ذلك الجدول والشكل الآتي، كما بلغت نسبة الأراضي الزراعية في دول الحوض ٢٠,٤٪ كمتوسط، وبالرغم من ارتفاع نسبة الأراضي الزراعية في دول الحوض كمتوسط عام ١٩٩٧م لتصل إلى ٢٥,٣٪؛ فإن هذه النسبة تُعَد محدودة في ظل النمو السكاني في دول الحوض ومعاناة الكثير من السكان من أوضاع سوء التغذية، ويُضاف إلى ما سبق تخلّف الأساليب الزراعية المستخدمة، وظهور كثير من مظاهر تدهور الأراضي الزراعية في غالبية دول حوض النيل.

جدول يوضح تطور استخدام الأرض في دول حوض النيل في عامي ١٩٨٠م و ١٩٩٧م

الدولة	نسبة مساحة الأراضي الزراعية ٪		نسبة مساحة أراضي المحاصيل الدائمة ٪		نسبة مساحة الاستخدامات الأخرى ٪	
	١٩٨٠م	١٩٩٧م	١٩٨٠م	١٩٩٧م	١٩٨٠م	١٩٩٧م
مصر	٢,٣	٢,٨	٠,٢	٠,٥	٩٧,٥	٩٦,٧
ج الكونغو الديمقراطية	٢,٩	٣,٠	٠,٤	٠,٥	٩٦,٦	٩٦,٥
السودان	٥,٢	٧,٠	٠,٠	٠,١	٩٤,٤	٩٢,٩
كينيا	٦,٧	٧,٠	٠,٨	٠,٩	٩٢,٥	٩٢,١
إريتريا	٠,٠	٣,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٦,١
رواندا	٣٠,٨	٣٤,٥	١٠,٣	١٢,٢	٥٨,٩	٥٣,٤
بورندي	٣٥,٨	٣٠	١٠,١	١٢,٩	٥٤,٠	٥٧,١
تنزانيا	٢,٥	٣,٥	١,٠	١,٠	٩٦,٥	٩٥,٥
إثيوبيا	٠,٠	٩,٩	٠,٠	٠,٦	٠,٠	٨٩,٥
أوغندا	٢٠,٤	٢٥,٣	٨,٠	٨,٨	٧١,٦	٦٥,٩

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩م / ٢٠١٠م، غ منشور، والنسب من حساب الباحث.

وتشهد التربة في دول حوض النيل ضغطاً زراعياً يؤدي إلى استنزاف العناصر الغذائية بها، فقد اتضح من بعض الدراسات أن غالبية دول حوض النيل تتسم تربتها بميزان غذائي سالب؛ أي أن الفقد منها يتفوّق على ما تتم إضافته وتعويضه، وتتركز المعدلات المرتفعة لفقد النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم (أكبر من ٦٠ كجم / هكتار) في ست دول من دول الحوض، هي: رواندا (٧٧ كجم)، وبورندي (٧٧ كجم)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٦٨ كجم)، وكينيا (٦٨ كجم)، وأوغندا (٦٦ كجم)، وتنزانيا (٦١ كجم)، أما المعدلات المتوسطة لفقد هذه العناصر (٣٠ - ٦٠ كجم) فتتركز في ثلاث دول، هي إريتريا (٥٨ كجم)، وإثيوبيا (٤٩ كجم)، والسودان (٤٧ كجم)، ولم تأت دولة في الفئة المنخفضة لفقد هذه العناصر سوى مصر (٩ كجم)[١].

ويعكس هذا الاستنزاف لعناصر التربة الضغط المستمر على الأراضي الزراعية، وتتابع الزراعات بما لا يسمح للتربة بتجديد عناصرها، وانخفاض معدلات التسميد التي تعيشها دول الحوض شأنها شأن دول القارة الإفريقية التي تعاني أراضيها الفقر، شأنها شأن سكانها الذين يعانون كثيراً من

(١) Henao.J. & Baanante. C. Agricultural Production and Soil Nutrient Mining in Africa. An International Center for Soil Fertility and Agricultural Development. Alabama. U.S.A March ٢٠٠٦، P. ٢.

أوضاع الفقر، ويرتبط الاستنزاف المرتفع لعناصر التربة بالكثافة المرتفعة للسكان، فحيث ترتفع كثافة السكان، كما هو الحال في إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبورندي، ترتفع معدلات استنزاف العناصر الغذائية للهكتار، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الحبوب وارتفاع وارداتها، وغير ذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية وصحية وسياسية.

الزراعة في كثير من الدول، ومنها دول حوض النيل، صارت من الأنشطة الاقتصادية الطاردة

ويُضاف لمشكلات التربة ما تعانيه بعض دول الحوض من انتشار للصحاري بأراضيها، حيث تصل نسبة الصحاري أعلاها في مصر بنسبة ١٠٠٪ من مساحة مصر، تليها إريتريا بنسبة ٤٢٪ من المساحة، ثم السودان بنسبة ٣٩٪، أما جمهورية الكونغو الديمقراطية وبورندي ورواندا وأوغندا فلم تتمثل الصحاري بها.

أما الأراضي الجافة بدرجاتها المختلفة وخطر التصحّر؛ فقد تباين التوزيع الجغرافي لها، حيث ترتفع نسبة خطر التصحّر في إريتريا وإثيوبيا وكينيا والسودان وتنزانيا، ولا شك أن للتصحّر تأثيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية عديدة[١].

ويُضاف لمشكلات الأراضي انتشار عملية تعرية التربة نتيجة تباين مظاهر السطح في دول حوض النيل، وتمتع غالبيتها بكميات كبيرة من التساقطات، حيث تبلغ نسبة الأراضي ذات الانحدار الكبير (أكبر من ٣٠٪) ٥٠٪ في إريتريا، و ٣١٪ في كينيا، و ١٧٪ في السودان، و ٢٪ في تنزانيا، وهو ما يؤدي إلى تعرية التربة وإزالة عناصرها الغذائية عن طريق الغسيل، لذا فإن اتباع أنماط وأساليب زراعية مناسبة والتدخل الحكومي لوقف عملية تعرية التربة يُعدّا من الأمور التي يجب الاهتمام بها في غالبية دول الحوض، لكن تقليدية الزراعة وتخلّف أدواتها وتضاؤل ميزانياتها وهشاشة بنيانها يحُول دون اتخاذ أساليب احترازية لصون التربة وحمايتها.

تناقص نسبة العاملين بالزراعة في دول حوض النيل:

يمكن للقوة العاملة الزراعية أن تساهم بفعالية في الإنتاج الزراعي إذا كانت بالأعداد والكفاءة المناسبة، أما إذا زادت أعدادها وانخفضت أو عَدِمت كفاءتها فإن مساهمتها في زيادة الإنتاج تكون محدودة، لكن بالرغم من الانخفاض الذي تشهده نسبة العاملين بالزراعة في دول الحوض؛ فإن نسبة العاملين بالزراعة في غالبية هذه الدول تُعَد جدّ مرتفعة بالمقارنة بالمتوسطات العالمية، وهذا بلا شك يعكس تقليدية الزراعة في هذا النطاق، فالزراعة التي تنتشر في أغلب دولها تُعَد من الزراعات المعاشية التقليدية التي تدين بالولاء للأيدي العاملة الكثيفة والأساليب الزراعية التقليدية؛ مما انعكس على إنتاجها وإنتاجيتها، وعلى القيمة المضافة للعامل الزراعي.

وتتجه نسبة العاملين بالزراعة في دول حوض النيل نحو التناقص، حيث انخفض

(١) FAO. Land resources potential and constraints at regional and country levels. World soil resources report. no ٩٠. Rome، ٢٠٠٠، p.p ٦٥ – ٦٩.

متوسط نسبة العاملين بالزراعة من ٧٥,٣٪ (خلال ١٩٩٤م - ١٩٩٦م)، إلى ٧٣,٣٪ (خلال ٩٩ / ٢٠٠١م)، إلى ٧٠,٨٪ (عام ٢٠٠٦م)، وهي في هذا تتشابه مع المستوى العالمي، حيث تشهد نسبة العاملين بالزراعة تناقصاً واضحاً، ويعود ذلك إلى أن الزراعة في كثير من الدول، ومنها دول حوض النيل، صارت من الأنشطة الاقتصادية الطاردة في ظل تضاؤل الدعم الحكومي لها، وتدهور الإنتاجية الزراعية في كثير من الدول، وعدم توافر الكثير من المقومات اللازمة لقيام نشاط زراعي متطور، هذا بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في كثير من دول الحوض، إلى الحدّ الذي أدى إلى تخصيص حصة أقلّ من الميزانية لهذا القطاع.

وتشهد نسبة العاملين بالزراعة تفاوتاً جغرافياً بين دول حوض النيل، كما يوضح ذلك الشكل الآتي، حيث يمكن تصنيف دول حوض النيل وفقاً لنسبة العاملين بالزراعة بها عام ٢٠٠٦م[١] إلى:

- دول تبلغ نسبة العاملين بالزراعة بها أقل من ٣٠٪: ولم تأت في هذه الفئة دولة سوى مصر التي بلغت فيها النسبة ٢٩٪ فقط، وهذه النسبة تتجه إلى التناقص في ظل العديد من التحديات التي تشهدها الزراعة المصرية.

- دول تتراوح نسبة العاملين بالزراعة بها بين ٣٠ - ٧٠٪: وقد جاءت في هذه الفئة السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة ٥٦٪، و ٦٠٪ لكلٍّ منهما على التوالي.

- دول يبلغ بها نسبة العاملين بالزراعة ٧٠٪ فأكثر: وقد أتت باقي الدول في هذه الفئة، وسجّلت رواندا أقصاها بنسبة ٩٠٪ عام ٢٠٠٦م.

ومن المؤشرات التي تؤكد تقليدية العمل الزراعي وانخفاض إنتاجيته في دول حوض النيل نصيب الفرد من السكان الزراعيين من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار، حيث يشهد انخفاضاً واضحاً في غالبية دول حوض النيل، وباستثناء مصر التي يتفوق نصيب الفرد فيها على المتوسط العالمي بمعدل بلغ ٧٨٤ دولاراً و ٥٨٣ دولاراً لكلٍّ منهما على التوالي؛ فإن باقي دول حوض النيل تشهد انخفاضاً كبيراً عن المتوسط العالمي ومتوسط دول حوض النيل، وهذا بلا شك انعكاس للواقع الزراعي المتردّي في غالبية دول حوض النيل، والذي لم ينعكس على السكان الزراعيين فحسب، بل على المجتمع ككل[٢].

كما يعكس مؤشر الإنتاج الزراعي للفرد في دول حوض النيل النمو المحدود أو عدم حدوث نمو بالمقارنة بسنة الأساس، وهذا يُعَد مؤشراً على تدهور الزراعة بمكوناتها المختلفة من ناحية، كما أنه يؤشّر على محدودية التنمية الزراعية في هذه الدول في ظل تعدد محدداتها من ناحية أخرى.

■ تفتت الحيازات الزراعية:

تتسم العلاقة بين مشكلات الحيازة والحائز بتعقّدها وتعدد اتجاهاتها، بحيث يكون من الصعب تحديد أيٍّ من الطرفين سبب للآخر أو نتيجة له، ففي الوقت الذي تُلقي مشكلات الحيازة المتعددة بظلالها على الحائز؛ نجد

(١) موسى فتحي عتلم: جغرافية الزراعة، دراسة نظرية وتطبيقية، مطبعة جامعة المنوفية، ٢٠١٠م، ص ٢١٦.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠م، ص ٦٢.

عدة صـــور مهمة لهذا التأثيـــر، منها: انعكاس مشـــكلات التفتـــت الحيازي علـــى الدخل الزراعي الريفي، وعلى مســـتويات المعيشـــة، وعلى انتشـــار البطالة التي كان لها دورها في الهجرة التي تشـــهدها غالبيـــة دول حـــوض النيل أسوة بدول العالم الثالث الأخرى، وانعـــكاس قزمية الحيازة على توجيه استخدام الحيازة في الزراعة المعاشية، بالإضافة إلـــى تأثيرها في الدخـــل الزراعي للحائز، وتبنّيه اســـتخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة.

أما العلاقـــة التي يؤثر بهـــا الحائز في الحيازة؛ فتبدو من خـــلال عدة صور، منها: أن تضاؤل القدرة التمويلية لصغار الحائزين ينعكـــس على الاســـتغلال الأمثـــل للحيازة، وتحقيـــق أفضـــل العوائد منهـــا، وتقليدية الأســـاليب الزراعية المتبعـــة، كما أن عدم اســـتقرار الوضع الحيازي السائد في بعض دول حوض النيل له تأثيره في الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية[1].

ومـــن خلال مـــا أورده التعـــداد الزراعي لإثيوبيـــا عـــام ٢٠٠١م / ٢٠٠٢م ومـــا يورده الجـــدول الآتي؛ يتبيّن أن الحيـــازات القزمية والصغيرة تمثّل نسبة كبيرة من البنيان الحيازي

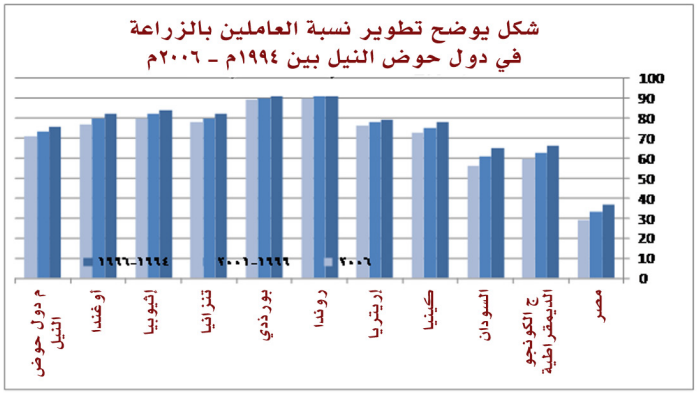

الإثيوبي، فقاعدة الهرم الحيازي كبيرة، والتي تتمثـــل في الحيازات الأقل مـــن هكتار، حيث يحـــوز نحو ٦٣٪ من الحائزين حوالي ٢٧٪ من مساحة الحيازات.

أمـــا على قمة هـــذا الهـــرم (الأكبر من ٥ هكتارات) فيحوز حوالي ١٪ من الحائزين نحو ٧٪ من الأراضي الزراعية.

وبالرغم من بســـاطة هذه الأرقـــام فإنها تعكـــس واقعاً حيازياً غير متوازن يكرّس الفقر، ويوجّه التركيـــب المحصولي، ويؤثّر في العديد من مكونات الزراعة في إثيوبيا.

ولا يختلـــف الوضع كثيـــراً في جمهورية الكونغو الديمقراطيـــة التي يتركّز فيها نحو ٨٦,٧٪ مـــن الحائزين في فئة الحيازة الأقل مـــن هكتار عام ١٩٩٠م، حيـــث يحوز هؤلاء حوالي ٦٢,٨٣٪ من مســـاحة الحيازات في الدولـــة، وعلى رأس الهـــرم الحيازي يحوز ٢,٩٪ من الحائزين نحو ١٤٪ من مســـاحة الحيـــازات في فئة هكتاريـــن فأكثر، كما أن الحيازات المندمجـــة التي تتألف من قطعة واحدة لا تمثّل إلا خمســـي عدد الحيازات، أما الأخماس الثلاثة الأخرى فتشهد تبعثراً وتناثـــراً حيازيـــاً له تأثيراتـــه المتعددة في الحيازة والحائزين.

(١) موسى فتحي عتلم: الانعكاسات السوسيو اقتصادية لحيازة الأراضي الزراعية في مصر، بحث مقدّم للندوة الدولية التي نظمتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأجادير - جامعة ابن زهر، بعنوان الصحة والبيئة والتنمية البشرية، خلال الفترة ٢٣ - ٢٤ مايو ٢٠٠٨م، ص ٢٢ - بتصرف.

جدول يوضح الوضع الحيازي في إثيوبيا عام ٢٠٠١م / ٢٠٠٢م

فئات المساحة	نسبة عدد الحيازات	نسبة مساحة الحيازات
أقل من ٠,١ هكتار	٧,٦٢	٠,٣٥
٠,١ – ٠,٥ هكتار	٢٩,٥١	٨,٤٥
٠,٥ – ١ هكتار	٢٥,٧٣	١٨,٣١
١ – ٢ هكتار	٢٤,٢٨	٣٣,٣٣
٢ – ٥ هكتارات	١١,٨٦	٣٢,٦٤
٥ – ١٠ هكتارات	٠,٩	٥,٥٤
١٠ هكتارات فأكثر	٠,١	١,٣٨
الإجمالي	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

Source: FAO. Ethiopia Federal Democratic Republic – Agricultural Census، ٢٠٠١ / ٠٢.

ويتشابه الوضع في مصر مع النموذجين السابقين، حيث تشهد الحيازات الزراعية في مصر تفتتاً واضحاً؛ يمكن الاستدلال عليه من الجدول الآتي الذي يتضح منه أن الحيازات القزمية والصغيرة تمثّل عماد الحيازات الزراعية في مصر، وما لذلك من انعكاسات اجتماعية واقتصادية عديدة.

جدول يوضح فئات الحيازة الزراعية في مصر عام ٢٠٠٠م

فئات الحيازة	عدد الحائزين	٪	مساحة الحيازات	٪
أقل من فدان	١٦١٥٥٩٠	٤٣,٤٦	٧٢٢٣١١	٨,٠٩
١ – ٥ فدادين	١٧٤٤٥٠٦	٤٦,٩٢	٣٤٩٣٦٦٣	٣٩,١٢
٥ – ١٠ فدادين	٢٣٤٤٢٦	٦,٣١	١٤٤١٦٤٣	١٦,١٥
١٠ – ٢٠ فداناً	٨١٥٥٨	٢,١٩	١٠٤٩٥٥٥	١١,٧٦
٢٠ – ٥٠ فداناً	٣٣٥٧١	٠,٩٠	٩٢٣١٨٧	١٠,٣٤
٥٠ – ١٠٠ فدان	٥٦٥٤	٠,١٥	٣٥٧١٢٠	٤,٠٠
١٠٠ فدان فأكثر	٢٦٨٦	٠,٠٧	٩٤١٠٥٦	١٠,٥٤
الإجمالي	٣٧١٧٩٩١	١٠٠	٨٩٢٨٥٣٥	١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة: نتائج التعداد الزراعي لمصر عام ٩٩ / ٢٠٠٠م، والنسب من حساب الباحث.

محدودية استخدام الميكنة الزراعية:

تتسم غالبية دول حوض النيل بفقرها في استخدام الميكنة الزراعية، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل خدمة الجرار الزراعي ١٨,٧ جرار / ١٠٠٠ فدان كمتوسط للعالم خلال ٩٤ / ١٩٩٦م؛ نجد أن مصر وحدها هي التي تفوقت على المعدل العالمي، حيث بلغ معدل خدمة الجرار الزراعي بها ٣٠,٢ جرار / ١٠٠٠ فدان على المستوى العالمي، واستمر هذا الوضع عام ٢٠٠٦م حيث بلغ المعدل العالمي لخدمة الجرار الزراعي ٢٠,٣ جرار / ١٠٠٠ فدان، وقد تباين التوزيع الجغرافي لهذا المعدل عام ٢٠٠٦م في دول حوض النيل على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي:

جدول يوضح معدل خدمة الجرارات الزراعية في دول حوض النيل عام ٢٠٠٨م

الدولة	١٩٩٤ – ١٩٩٦م جرار / ١٠٠٠ هكتار	٢٠٠٦م جرار / ١٠٠٠ هكتار
مصر	٣٠,٢	٣٣,٠
ج الكونغو الديمقراطية	٠,٤	٠,٤
السودان	٠,٧	١,٠
كينيا	٢,٢	٢,٦
إريتريا	٠,٧	٠,٧
رواندا	٠,١	٠,١
بورندي	٠,٢	٠,٢
تنزانيا	٠,٩	٢,٣
إثيوبيا	٠,٣	٠,٢
أوغندا	٠,٩	٠,٩
متوسط دول حوض النيل	٣,٦	٤,١

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م، غ منشور، والمتوسط من حساب الباحث.

– دول يتفوّق بها معدل خدمة الجرار الزراعي على المتوسط العالمي، ولم تأت

في هذه الفئة سوى مصر التي سجّل معدلها ٣٣ جرار / ١٠٠٠ فدان، وربما انعكس طابع الزراعة المصرية، كزراعة مروية تشهد تكثيفاً زراعياً تُعَد الميكنة أحد أدواته، بالإضافة إلى تعدد الأعمال التي يقوم بها الجرار الزراعي، على ارتفاع هذا المعدل.

– دول ينخفض بها معدل خدمة الجرار الزراعي عن المتوسط العالمي، وقد جاءت باقي دول حوض النيل في هذه الفئة، لكن من المهم أن معدل استخدام الجرارات الزراعية، بوصفه أحد مكونات الميكنة الزراعية، ينخفض في بعض دول الحوض إلى معدلات هزيلة، حيث انخفض المعدل عن جرار / ١٠٠٠ هكتار في ست دول من دول الحوض، هي بورندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا ورواندا وأوغندا.

ومحصلة ما سبق من عرض لمعدلات خدمة الجرارات الزراعية، بوصفه أحد مؤشرات ميكنة الزراعة، أن الميكنة الزراعية في غالبية دول الحوض جدّ محدودة، ومن ثم فإن تحقيق المزيد من الإنتاج الزراعي والارتقاء بالإنتاجية يقع أسيراً في قبضة ميكنة تتسم بتخلّفها وتدني كفاءتها، بل تدني كفاءة العاملين بالزراعة أنفسهم.

محدودية الإنتاجية الزراعية وتدهورها في دول حوض النيل:

تعكس الإنتاجية الزراعية في دول حوض النيل ما تشهده الزراعة من مشكلات عديدة، وإذا كانت الحبوب من المحاصيل المهمة في هذه الدول؛ فإن الاعتماد على مساحتها وإنتاجها للوصول إلى إنتاجيتها يمكن اتخاذه مؤشراً على ما تشهده الإنتاجية الزراعية من تدهور؛ بالمقارنة بين دول حوض النيل وبعضها مع بعض، أو بمقارنة متوسط دول حوض النيل بالمتوسط العالمي.

فإذا كانت مساحة الحبوب في دول حوض النيل قد تضمنت ٥٪ من مساحة الحبوب في العالم عام ٢٠١٠م؛ فإن إنتاجها لم يتجاوز ٣٪ فقط، بمتوسط ٣ طن / هكتار مقابل ٣,٢ طن / هكتار للمتوسط العالمي؛ أي أن كل دول حوض النيل – باستثناء مصر – تشهد انخفاضاً عن المتوسط العالمي لإنتاجية الهكتار من الحبوب.

ويتضح من البيانات تفاوت الإنتاجية الزراعية في دول حوض النيل، حيث تأتي مصر في المرتبة الأولى بين دول الحوض من حيث الإنتاجية، ففي الوقت الذي زرعت فيه مصر نحو ٦,٣٪ من مساحة الحبوب؛ نجد أنها أنتجت نحو ٣٩,١٪ من إجمالي إنتاج دول الحوض عام ٢٠٠٨م، وربما يعود ذلك إلى التكثيف الزراعي الذي تشهده الزراعة المصرية بالمقارنة بغيرها من دول الحوض، هذا بالإضافة إلى طابع الزراعة المروية التي ترتفع نسبتها في مصر بالمقارنة بغيرها من دول الحوض، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة المساحة المروية نحو ٩٩,٩٪ من الأراضي الزراعية المصرية عام ٢٠١٠م؛ نجد أن باقي دول الحوض انخفضت بها نسبة المساحة المروية كثيراً عن ذلك، حيث بلغت ٩,٦٪ في السودان، و ٣,٢٪ في إريتريا، و ٢٪ في إثيوبيا، و ٠,١ ٪ لكلٍّ من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ارتفاع نسبة الواردات الزراعية وانعكاسها على دول حوض النيل:

انعكس وضع الزراعة وإنتاجها وإنتاجيتها على انخفاض نسبة الصادرات الزراعية وارتفاع نسبة الواردات الزراعية، ومن ثم على عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من غالبية المحاصيل، ولعل هذا اتضح جلياً من

خلال تتبع نسبة ناقصي التغذية من إجمالي سكان دول حوض النيل التي ارتفع متوسطها من ٣٦,٢٪ (خلال ١٩٩٠م /١٩٩٢م) إلى ٤١,١٪ (خلال ٢٠٠٣ /٢٠٠٥م).

ويمكن تصنيف دول حوض النيل وفقاً لنسبة ناقصي التغذية من إجمالي السكان عام ٢٠٠٥م إلى:

- دول يرتفع بها نسبة ناقصي التغذية من السكان عن ٦٠٪ من جملة السكان: وتضم ثلاث دول، هي: جمهورية الكونغو الديمقراطية (٧٦٪)، وإريتريا (٦٨٪)، وبورندي (٦٣٪)، وهذا يعبّر عن خطورة مشكلة نقص التغية وانتشارها في تلك الدول، وما لذلك من تداعيات عديدة على هذه الدول.

- دول يتراوح بها نسبة ناقصي التغذية من إجمالي السكان بين ٣٠٪ - ٦٠٪: وتضم أربع دول، هي: إثيوبيا (٤٦٪)، ورواندا (٤٠٪)، وتنزانيا (٣٥٪)، وكينيا (٣٢٪)، وبالرغم من انخفاض نسبة ناقصي التغذية بالمقارنة بسابقتها فإنها تدل على خطورة واضحة.

- دول ينخفض بها نسبة ناقصي التغذية من إجمالي السكان عن ٣٠٪: وتضم ثلاث دول، هي: السودان وأوغندا ومصر، وقد انخفضت نسبة ناقصي التغذية في مصر عن ٥٪[1].

ويعود ارتفاع نسبة الواردات الزراعية وانخفاض نسبة الصادرات الزراعية في دول حوض النيل إلى تدني الإنتاج والإنتاجية الزراعية بها؛ وهو الأمر الذي انعكس على عدم كفاية الإنتاج الزراعي بها، بالإضافة إلى تحديات أخرى تتعلق بتدني نسبة الإنفاق على القطاع الزراعي، وتقليدية هذا القطاع، وتدهور خصوبة التربة، وتخلف القطاع الزراعي في الكثير من هذه الدول، بحيث لم يعد من القطاعات القاطرة للتنمية بها.

جدول يوضح نسبة الصادرات والواردات الزراعية إلى إجمالي الصادرات والواردات في دول حوض النيل عام ٢٠٠٨م

الدولة	نسبة الصادرات الزراعية من جملة الصادرات	نسبة الواردات الزراعية من جملة الواردات
مصر	١٢,٨	٥,٩
ج الكونغو الديمقراطية	١٦,٥	١,٧
السودان	١٢,٣	٨,٢
كينيا	١٠,٦	٥٣,٨
إريتريا	١٠,١	١١,٩
رواندا	١٦,٣	٤٧,٨
بورندي	٢٩,١	٧٦,١
تنزانيا	١٣,١	٢٩,٣
إثيوبيا	١٢,٦	٨٦,٣
أوغندا	١٥,٥	٤٧,٢
متوسط دول حوض النيل	١٤,٨٩	٣٦,٨٢

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م، والمتوسط من حساب الباحث.

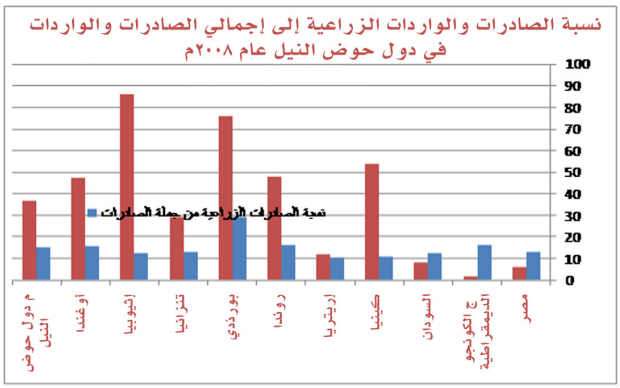

(١) منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩م، جدول G ٣.

ويتجلى التدهور في الإنتاج الزراعي في دول حوض النيل من خلال المقارنة بين نسبة مساهمة دول حوض النيل في إنتاج الغذاء ونسبتها في استهلاكه في العالم عام ٢٠٠٨م، حيث تسجّل دول حوض النيل جميعها انخفاضاً في نسبة مساهمتها في إنتاج الغذاء في العالم بالمقارنة بارتفاع نسبة مساهمتها في استهلاك الغذاء، ومحصلة العلاقة بين إنتاج الغذاء واستهلاكه أنه في الوقت الذي ساهمت فيه دول حوض النيل بنحو ٣,١١٪ من إنتاج غذاء العالم عام ٢٠٠٨م؛ فإن نصيبها من استهلاك الغذاء بلغ ٤,٥٧ ٪، وما دام الاستهلاك قد فاق الإنتاج؛ فإن النتيجة هي تزايد الطلب على الاستيراد وطلب المزيد من المعونات الغذائية، حيث تأتي غالبية دول حوض النيل ضمن فئة الدول التي تتلقى معونات غذائية من منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الجهات الدولية.

تدني كفاءة استخدامات المياه في دول حوض النيل:

يُعَد حوض نهر النيل من الأحواض الكبرى في العالم، حيث يأتي في المرتبة السادسة بين أنهار العالم في مساحة الحوض، حيث تبلغ مساحة حوضه حوالي ٢,٩ مليون كم٢، أما أكبر الأنهار في العالم في مساحة حوضه فهو الأمازون في أمريكا الجنوبية، حيث تصل مساحة حوضه حوالي ٧,١ ملايين كم٢ [١].

ويقطع النيل حوالي ٣٥ درجة من درجات العرض، حيث يمتد من دائرة عرض ٣,٣٠ درجة جنوباً إلى ٣١,٣٠ درجة شمالاً[٢]، وهو بهذا يقطع عدة أقاليم مناخية من الإقليم الاستوائي في الجنوب إلى الإقليم المداري، ثم السهول والأعشاب، ثم الصحراء بقحولتها الموحشة، ثم إقليم البحر المتوسط، ويمكن أن نضيف الإقليم الموسمي في هضبة إثيوبيا الذي يمد النيل بمصدر مهم من مصادر المياه؛ اعتماداً على أمطاره الصيفية الغزيرة.

ولا شك أنه إذا كان التعدد في تلك الأقاليم أعطى للنيل مزايا متعددة، لعل من أهمها: أنه لولا تعدد مصادر مياه النيل ما بين المنابع الاستوائية التي تساهم بنحو ١٥٪ من مياه النيل التي تصل إلى مصر، وما بين المنابع الموسمية في الهضبة الإثيوبية التي تُعَد المموّل الأساسي للنيل لتأثرت الحصة المائية لبعض الدول ومنها مصر؛ فإن تعدد الدول التي يتضمنها حوض النيل كان له مثالبه التي تمثّلت في تباين التوجهات السياسية والاقتصادية لها، مما يؤثر في قراراتها المختلفة في التعامل مع نهر النيل، كما أن وقوع نسبة كبيرة من مجرى هذا النهر في المناطق الاستوائية والمدارية كان له دوره في التأثير في زيادة نسبة الفاقد من المياه بالبخر، والتي من المتوقع زيادتها أكثر في ظل التغيّرات المناخية المحتملة، وفي ظل انتشار المستنقعات التي تؤثر في سرعة جريان المياه وفي تزايد الفاقد منها[٣].

وتشترك في حوض النيل عشر دول، هي كينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا والسودان ومصر،

(١) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: مصر ودول حوض النيل، علاقات ممتدة، سلسلة تقارير معلوماتية، العدد ٢٥، يناير ٢٠٠٩م، ص ٤.

(٢) محمد عوض محمد: نهر النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤م، ص ٢٨.

(٣) موسى فتحي موسى عتلم: مستقبل الموارد المائية في مصر في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية، في المؤتمر الثاني لكلية الآداب جامعة المنوفية ، نوفمبر ٢٠١٠م، ص ٨٦.

وتُقدّر الأمطار التي تسقط على حوض النيل بنحو ١٦١٢ مليار م٣، لا يصل منها إلى مصر والسودان سوى ٨٤ مليار م٣، أي أن نحو ٥,٢٪ من كمية الأمطار الساقطة على الحوض فقط هي التي تصل إلى مصر والسودان[١].

أما غالبية المياه فتتعدد مصادر فقدها:

- فبعضها تستهلكه دول المنبع في الاستهلاك المنزلي، والزراعي، وتوليد الطاقة الكهربائية.

- يضيع جزء كبير من ماء النيل بالتبخّر؛ لأن النهر يقطع مسافة طويلة في الإقليم الاستوائي والمداري والصحاري.

- يضيع جزء كبير من المياه في بحيرات التخزين المختلفة التي توجد أمام السدود المختلفة في مصر والسودان أو غيرهما من الدول.

- يضيع جزء كبير من المياه بسبب المستنقعات التي تنتشر في حوض النيل، فعلى سبيل المثال لا يصل إلى النيل من منطقة حوض بحر الغزال سوى ٠,٥ مليار م٣، مع أن إيرادها السنوي من المياه يتجاوز ١٥,١ مليار م٣ سنوياً.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الوضع: إذا كان ما يصل إلى مصر والسودان من مياه النيل بهذه المحدودية التي لا تتجاوز ٥,٢٪ من إجمالي المياه الساقطة على دول الحوض؛ فلماذا تفتعل دول الحوض الأخرى الصراعات والمشكلات مع مصر والسودان بدعوى أنهما تستحوذان على النصيب الأكبر من المياه، أليس من الأفضل لهم أن يبحثوا عن أدوات ووسائل وتقنيات تقلّل من الكميات المفقودة بدلاً من فقر المياه الذي يشتكون منه؟!

وتتسم التساقطات المطرية على حوض النيل بتفاوتها الجغرافي، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه كمية التساقطات عن ١٠٠٠ ملم / عام ٢٠٠٨م في سبع دول من دول الحوض، تأتي على رأسها جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الدول الثلاث الباقية، وهي السودان وإريتريا ومصر، قد انخفضت كمية التساقطات بها عن ذلك كثيراً، حيث لم تسجّل التساقطات في مصر سوى ١٠٧ ملم / سنة، وفي هذا دلالة واضحة على تزايد اعتمادية دولتي المصب على مياه نهر النيل في ظل محدودية التساقطات المائية بهما، ومن ثم فإن دولتي المصب مطالبتان أكثر من أي وقت مضى بضرورة التوجّه جنوباً من أجل ضمان المحافظة على استمرارية ورود الحصة المائية التي تحاول بعض الدول أن تتعدى عليها وتتنصل مما أبرمته من اتفاقيات ومعاهدات بخصوص حصة مصر والسودان من المياه.

ولا شك أن سعي دول حوض النيل، أو ما تُسمّى بدول المنبع، نحو زيادة حصتها المائية يأتي في الوقت الذي بلغ فيه متوسط الاستخدامات الزراعية لمياه النيل نحو ٧٤,٢ ٪ عام ٢٠٠٨م، ليمثّل بذلك الاستخدام الأكثر بروزاً في معظم دول حوض النيل، في ظل الطابع الزراعي الذي تتسم به هذه الدول وتخلّف أساليب الري المستخدمة وتدني كفاءتها، وتباين هذا الاستخدام بين دول الحوض، حيث سجّلت ست دول ارتفاعاً عن هذا المتوسط، تأتي على رأسها السودان وإريتريا، وهو ما يؤكد اعتمادية تلك الدول على مياه النيل، ويأتي الاستخدام المنزلي في المرتبة الثانية من حيث الاستخدام، حيث مثّل المرتبة الأولى في استخدام المياه في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا بنسبة ٥٢,٨٪ و

(١) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة: العلاقات المائية بين دول حوض النيل تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية، الدورة السادسة والعشرون، ١٩٩٩ - ٢٠٠٠م، ص ٤٠٨ - بتصرف.

٤٣,٣ ٪ لكلٍّ منهما على التوالي، ويوضح الشكل الآتي الوزن النسبي لاستخدامات المياه في دول حوض النيل عام ٢٠٠٨م.

والأسئلة المطروحة هنا:

هل سيرتفع الاستخدام الزراعي للمياه إذا حدثت التغيّرات المناخية المحتملة وما تحمله من ارتفاع في درجات الحرارة؟ وكيف يمكن تدبير هذه الزيادة؛ هل على حساب الصناعة أو الاستخدام المنزلي؟ وهل الزيادة السكانية المحتملة في دول الحوض ستؤثر في زيادة حصة الاستخدام المنزلي مقارنة بالاستخدامات الأخرى؟ وكيف يمكن الموائمة بين سكان يتزايدون واستخدام زراعي يطلب المزيد من المياه في دول أغلبها يئن من الفقر والجوع؟ وهل إذا حدثت التنمية الصناعية في دول الحوض التي تعيش أغلبها في تخلّف صناعي سيتأثر الاستخدام المنزلي والزراعي بها؟ وهل سيكون ذلك على حساب الاستخدامات الداخلية للمياه داخل هذه الدول، أو على حساب الحصة المصرية والسودانية بوصفهما دولتي مصب[١]؟

الزيادة السكانية وتاثيراتها في الزراعة والموارد المائية:

تتزايد مشكلات الموارد المائية في بعض دول الحوض بسبب الزيادة السكانية والتغيّرات المناخية التي سيكون لها تداعياتها على الموارد المائية والزراعية في الكثير من دول الحوض، بالإضافة إلى ورود نسبة كبيرة من الحصة المائية لبعض دول الحوض من خارج أراضيها كما هو الحال في مصر والسودان.

والأسئلة المطروحة فيما يتعلق باستخدامات المياه في حوض النيل:

كيف سيتم تدبير الاحتياجات المتزايدة للاستخدام الزراعي للمياه في ظل الزيادة السكانية المرتقبة؟ وهل الزيادة السكانية المحتملة في دول الحوض ستؤثر في زيادة حصة الاستخدام المنزلي مقارنة بالاستخدامات الأخرى، حيث يُتوقع أن يصل عدد سكان دول الحوض إلى ٥٧٦ مليون نسمة عام ٢٠٢٥م، و ٨٧٢ مليون نسمة عام ٢٠٥٠م؟ وكيف يمكن المواءمة بين سكان يتزايدون واستخدام زراعي يطلب المزيد من المياه في دول أغلبها يئن من الفقر والجوع، والدليل على ذلك ما سجّلته بعض دول الحوض من أعداد كبيرة لناقصي التغذية، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وبورندي وإثيوبيا؟

وفي الوقت الذي بلغ فيه متوسط نصيب الفرد من المياه في دول حوض النيل ٣٨٠٢ م٣ / عام ٢٠٠٥م؛ نجد تبايناً جغرافياً بين دول الحوض في هذا المتوسط على النحو الآتي[٢]:

- دول ينخفض فيها نصيب الفرد من المياه عن ١٠٠٠ م٣، وتضم مصر ورواندا وبورندي وكينيا.
- دول يتراوح فيها نصيب الفرد من المياه بين ١٠٠٠ – ٢٠٠٠ م٣، وتضم السودان وإريتريا وإثيوبيا.
- دول يرتفع فيها نصيب الفرد من المياه عن ٢٠٠٠ م٣، وتضم أوغندا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

والمشكلة ليست في النصيب المتضاءل

(١) موسى فتحي عتلم، خالد أبدا: مشكلات تدهور الموارد المائية نماذج من مصر والمغرب، بحث مقدم للندوة الدولية التي نظمتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأجادير – جامعة ابن زهر، بعنوان الصحة والبيئة والتنمية البشرية خلال الفترة ٢٣ – ٢٤ مايو ٢٠٠٨م، ص ١٢.

(٢) عزيزة بدر: الأمن الإنساني في دول حوض النيل، مجلة السياسة الدولية – الأهرام، العدد ١٨١، يوليو ٢٠١٠م، ص ٧٣.

لنصيب الفرد من المياه في بعض دول الحوض في الوقت الحالي؛ بل في اتجاهه للتناقص وتأثير ذلك في تصاعد المطالب بحصة أكبر من مياه النيل في ظل النمو السكاني الواضح في غالبية دول الحوض، كما أن بعض دول الحوض لا يزال اعتمادها على مياه النيل محدوداً حتى وقتنا الحالي في ظل التخلّف الاقتصادي الذي تعيشه من جانب، ووجود بدائل مائية أخرى بها مثل مياه الأمطار من جانب آخر.

وتتفاوت دول حوض النيل في كفاية مياه الشرب الجيدة بها، فإذا كان متوسط نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب محسّنة عام ١٩٩٠م قد بلغ ٥٣٪ من السكان عام ١٩٩٠م؛ فإن مصر قد أتت في المرتبة الأولى من حيث نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب محسّنة بنسبة ٩٤٪، وقد انخفضت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب محسّنة في ست دول عن المتوسط العام لدول الحوض؛ مقابل ارتفاع نسبة السكان في أربع دول من دول الحوض.

وفي عام ٢٠٠٤م استمر الوضع على حاله، حيث انخفضت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب محسّنة عن المتوسط العام في ست دول؛ مقابل ارتفاعها في أربع دول، ويُلاحظ أن إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية قد شهدتا أقلّ نسبة من السكان الذين يحصلون على مياه شرب محسّنة بهما، ويوضح الشكل الآتي نسبة السكان الحاصلين على مياه شرب محسّنة في دول حوض النيل بين ١٩٩٠م و ٢٠٠٤م[1].

والسؤال المطروح هو:

إذا كان غالبية سكان دول الحوض لم ينالوا القسط الكافي من مياه الشرب النقية بعد، كما يوضح ذلك الشكل الآتي، فما هو مستقبل استهلاك المياه في هذه الدول إذا أرادت أن تمكّن جميع سكانها من الحصول على مياه شرب نقية، هل سيكون هذا على حساب أنماط الاستهلاك المائي الأخرى، أو سيدفعها هذا للمطالبة بالمزيد من المياه في مياه النيل؟

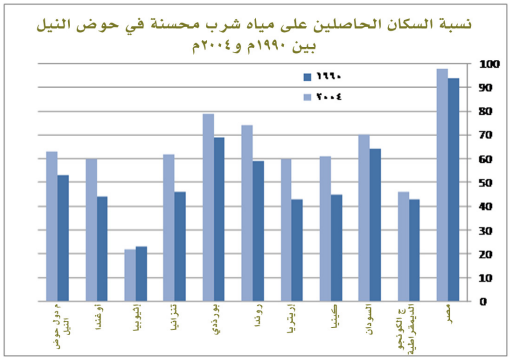

جدول يوضح اتجاهات النمو السكاني في دول حوض النيل وتأثيرها في نصيب الفرد من المياه التغيرات المناخية وتاثيراتها في الزراعة والموارد المائية:

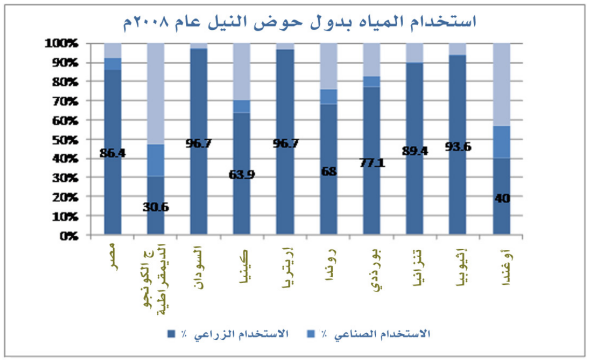

(١) موسى فتحي عتلم: جغرافية إفريقيا وحوض النيل، ٢٠٠٩م، ص ٢٢٣.

الدولة	عدد السكان المتوقع بالمليون نسمة		نصيب الفرد الحالي والمتوقع من المياه م٣ / سنة			نسبة الاعتماد عليها ٪
	٢٠٢٥م	٢٠٥٠م	٢٠٠٥م	٢٠٢٥م	٢٠٥٠م	
مصر	١٠١,١	١٢٥,٩	٧٩٤	٥٧٤	٤٦١	٩٧
ج الكونغو الديمقراطية	١٠٣,٢	١٧٧,٢	٢٣٥٨٠	١٢٤٢٩	٧٢٣٨	٣٠
السودان	٥١,٠	٦٦,٧	١٨٧٩	١٢٧٤	٩٧٤	٧٧
كينيا	٥٤,٩	٨٣,٠	٩٣٢	٥٤٥	٣٦١	٣٣
إريتريا	٧,٣	١١,٢	١٤٦٦	٨١٦	٥٣٤	٥٦
رواندا	١٣,٣	١٨,١	٦١٣	٣٧٤	٢٧٥,٤	٠
بوروندي	١٤,٠	٢٥,٨	٥٠٩	١٠٧١	٥٨١	٠
تنزانيا	٥٢,٨	٦٦,٨	٢٤١٦	١٧٢٣	١٣٦١	١٠
إثيوبيا	١١٨,٣	١٧٠,١	١٥١٩	١٠٣١	٧١٧	٠
أوغندا	٦٠,٦	١٢٦,٩	٢٤٧٢	١٠٨٩	٥٢٠	٢٤
الإجمالي	٥٧٦,٨	٨٧٢,١	٣٨٠٢	٣٠١٨	١٩٩٦	٣٢,٧

المصدر: عزيزة بدر: الأمن الإنساني في دول حوض النيل، مجلة السياسة الدولية – الأهرام، العدد ١٨١، يوليو ٢٠١٠م، ص ٧٣.

تؤكد العديد من الدراسات أن الزراعة ستكون من القطاعات المتأثرة بالتغيّرات المناخية، حيث تتوقع بعض الدراسات نتيجة لارتفاع درجات الحرارة أن ينخفض تدفق المياه في نهر النيل بنسبة ٧٠٪ قبل نهاية القرن الحالي[١]، كما تتوقع بعض الدراسات حدوث خسارة تُقدّر بحوالي نصف التدفقات التي تأتي إلى مناطق المستنقعات السودانية نتيجة البخر والنتح، بالإضافة إلى حدوث نقص يُقدّر بحوالي ١٠٪ من تدفقات النيل التي تصل إلى سد أسوان نتيجة البخر، ومن خلال تناول السيناريوهات المختلفة للتغيّرات المناخية تبيّن أن غالبيتها تشير إلى تراجع في تدفقات مياه نهر النيل حتى ٢٠٤٠م[٢].

تتسم الحيازات الزراعية في دول حوض النيل بتفتتها وتبعثرها

وترى كثير من الدراسات أن التغيّرات المناخية ستكون تأثيراتها في الزراعة والموارد المائية متعددة المظاهر، منها تأثيرها في الاحتياجات المائية للمحاصيل المزروعة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تؤكّد الآفاق المستقبلية أن التغيّرات المناخية المحتملة في مصر سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في احتياجات الزراعة

(١) مصطفى كمال طلبة: العالم العربي ومواجهة تحديات تغير المناخ، في مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٧٩، يناير ٢٠١٠م، ص٤٢.

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز الدراسات المستقبلية: الآثار المستقبلية للتغيرات المناخية حالة مصر، العدد ٤، مايو ٢٠٠٧م، ص ٢.

من الميـــاه التي تعتبر مرتفعـــة بالفعل، فمثلاً القمح سوف تؤدي التغيّرات المناخية إلى ارتفاع قدره ١٤ ٪ فـــي احتياجات هذا المحصول من المياه[١].

كما تشـــير بعض الدراســـات أن التغيّرات المناخيـــة وما تســـببه من ارتفـــاع في درجة الحرارة سوف ستؤثر سلباً في إنتاجية العديد من المحاصيل الزراعية، حيث تسبب نقصاً في إنتاجية محاصيل الغذاء الرئيســـية، بالإضافة إلى زيـــادة الاحتياجات المائيـــة اللازمة لها، وقـــد أمكن، من خـــلال اســـتخدام نماذج من السيناريوهات المختلفة لقياس تأثير التغيّرات المناخية في الزراعة والموارد المائية، التوصل إلى العديد من النتائـــج، منها: من المتوقع أن يتأثر التركيب المحصولـــي المصري وكميات إنتاج المحاصيل بالتغيّرات المناخية، فمع زيادة درجة الحرارة بمقـــدار ٣,٥ درجات مئوية من المتوقع انخفاض إنتاجية القمح والذرة بنســـبة ١٨٪ و ١٩٪ على التوالـــي بحلول عام ٢٠٥٠م، بينمـــا يُتوقع أن ترتفع إنتاجية القطن بنســـبة ٣١٪، وهناك بعض التأثيـــرات الأخرى، ومنها تغيّر خريطـــة التوزيع الجغرافـــي للمحاصيل الزراعية، وزيـــادة معدلات التصحّـــر، وزيادة الاحتياجات المائيـــة للمحاصيل نتيجة ارتفاع درجة الحرارة، وتزايد معدلات البخر[٢].

وتذهب بعض الدراســـات إلـــى أن أنهاراً كبيـــرة، مثل نهر النيل ونهر النيجر، ســـتواجه تدنياً في مســـتويات المياه، حيث ســـينخفض التدفق النهري في منطقة نهر النيل بنسبة ٧٥ ٪ بحلول عام ٢١٠٠م، ونتيجة لذلك يتوقع تقرير الفريق الحكومي الدولـــي المعني بتغيّر المناخ أن يتعرض عدد من الســـكان يتراوح بين ٧٥ و ٢٥٠ مليون نسمة في إفريقيا لمزيد من الإجهاد المائي بحلول عـــام ٢٠٢٠م، كما يتوقع أن يؤثر تغيّر المناخ بشـــدة في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في العديد من البلدان الإفريقية، منها دول حوض النيـــل، كما يتوقع أن يحدث تقلصاً كبيراً في المســـاحة الصالحة للزراعة، وطول المواسم الزراعية، والإنتاج الزراعي المرتقب، خصوصاً على امتداد هوامش المناطق شـــبه القاحلـــة والقاحلة، فعلى ســـبيل المثال تُقدّر الخســـائر في إمكانيات إنتاج الحبوب بإفريقيا جنوب الصحراء الكبـــرى التي تقع غالبية دول حوض النيل بها بنحو ٣٣ ٪ بحلول عام ٢٠٦٠م، وســـتزيد حالات الجفاف والفيضانات وأحوال الطقس الشـــديدة المتكررة من العراقيل التي تواجه نظم الإنتاج الزراعي والحيواني[٣].

■ خلاصة البحث وتوصياته:

تتسم الأراضي الزراعية في دول حوض النيل بمحدوديتها، حيث تتراوح نسبة الأراضي الزراعية عام ١٩٨٠م بين ٣٥,٨٪ من إجمالي المســـاحة في بورنـــدي كحدٍّ أقصـــى، و ٢,٣٪ في مصر كحدٍّ أدنى، كما بلغت نســـبة الأراضي الزراعية كمتوسط في دول الحوض ٢٠,٤٪، وبالرغم من ارتفاع نسبة الأراضي الزراعية في دول الحوض كمتوســـط عام ١٩٩٧م لتصل إلى ٢٥,٣٪؛ فإن هذه النسبة تُعَد محدودة في ظل النمو السكاني في دول الحوض، ومعاناة الكثير من السكان من أوضاع سوء التغذية، وتخلّف الأساليب الزراعية المستخدمة، وتدهور الأراضي الزراعية.

(١) مجلس الوزراء، ٢٠٠٧م، ص ١٢.

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: هل تغير المناخ في مصر خلال العشرين عاماً الماضية، العدد ٢٧، مارس ٢٠٠٩م، ص ١٤.

(٣) لأمم المتحدة: تغير المناخ – منظور إفريقي للوصول إلى اتفاق لما بعد عام ٢٠١٢م، مارس ٢٠٠٨م، ص ٤.

وتشهد التربة في دول حوض النيل ضغطاً زراعياً انعكس على استنزاف العناصر الغذائية بها، فقد اتضح من بعض الدراسات أن غالبية دول حوض النيل تتسم تربتها بميزان غذائي سالب، كما تشهد غالبية دول حوض النيل انتشار للصحاري بأراضيها، أما الأراضي الجافة بدرجاتها المختلفة وخطر التصحّر فقد تباين التوزيع الجغرافي لهما، حيث يرتفع نسبة خطر التصحّر في إريتريا وإثيوبيا وكينيا والسودان وتنزانيا، ويُضاف لمشكلات الأراضي انتشار عملية تعرية التربة نتيجة تباين مظاهر السطح في دول حوض النيل، وتمتع غالبيتها بكميات كبيرة من التساقطات.

وتُعَد نسبة العاملين بالزراعة في غالبية دول حوض النيل جدّ مرتفعة بالمقارنة بالمتوسطات العالمية، كما تتجه نسبة العاملين بالزراعة في دول حوض النيل نحو التناقص، حيث انخفض متوسط نسبة العاملين بالزراعة من ٧٥,٣٪ خلال ١٩٩٤ – ١٩٩٦م إلى ٧٠,٨٪ عام ٢٠٠٦م، ويعود ذلك إلى أن الزراعة في كثير من دول حوض النيل صارت من الأنشطة الاقتصادية الطاردة في ظل تضاؤل الدعم الحكومي لها، وتدهور الإنتاجية الزراعية في الكثير من الدول، وعدم توافر الكثير من المقومات اللازمة لقيام نشاط زراعي متطور.

كما يتسم العمل الزراعي في دول حوض النيل بتقليديته، وانخفاض إنتاجيته، ومن مؤشراته انخفاض نصيب الفرد من السكان الزراعيين من الناتج المحلي الإجمالي في غالبية دول حوض النيل، وباستثناء مصر التي يتفوّق نصيب الفرد فيها على المتوسط العالمي؛ فإن باقي دول حوض النيل تشهد انخفاضاً كبيراً عن المتوسط العالمي ومتوسط دول حوض النيل، وهذا بلا شك انعكاس للواقع الزراعي المتردي في غالبية دول حوض النيل.

وتتسم الحيازات الزراعية في دول حوض النيل بتفتّتها وتبعثرها وعدم استقرار الأوضاع الحيازية بها، وهذا له تداعياته على الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية، كما تتسم غالبية دول حوض النيل بتخلّفها في استخدام الميكنة الزراعية، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل خدمة الجرار الزراعي ٢٠,٣ جرار / ١٠٠٠ فدان كمتوسط للعالم عام ٢٠٠٦م؛ نجد أن مصر وحدها هي التي تفوّقت على هذا المعدل، أما باقي دول حوض النيل فتشهد انخفاضاً واضحاً.

وتعكس الإنتاجية الزراعية في دول حوض النيل ما تشهده الزراعة من مشكلات عديدة، فإذا كانت مساحة الحبوب في دول حوض النيل قد تضمنت ٥٪ من مساحة الحبوب في العالم عام ٢٠١٠م؛ فإن إنتاجها لم يتجاوز ٣٪ فقط، بمتوسط ٣ طن / هكتار مقابل ٣,٢ طن / هكتار للمتوسط العالمي، كما انعكس وضع الزراعة وإنتاجها وإنتاجيتها على انخفاض نسبة الصادرات الزراعية وارتفاع نسبة الواردات الزراعية، ومن ثم على عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من غالبية المحاصيل، ولعل هذا اتضح جلياً من خلال تتبع نسبة ناقصي التغذية من إجمالي سكان دول حوض النيل التي ارتفع متوسطها من ٣٦,٢٪ (خلال ١٩٩٠م /١٩٩٢م) إلى ٤١,١٪ (خلال ٢٠٠٣م /٢٠٠٥م).

وتتسم التساقطات المطرية على حوض النيل بتفاوتها الجغرافي، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه كمية التساقطات عن ١٠٠٠ ملم / سنة عام ٢٠٠٨م في سبع دول من دول الحوض، تأتي على رأسها جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فإن الدول الثلاث الباقية، وهي السودان وإريتريا ومصر، قد انخفضت كمية

التساقطات بها عن ذلك كثيراً، وفي هذا دلالة واضحة على تزايد اعتمادية دولتي المصب على مياه نهر النيل في ظل محدودية التساقطات المائية بهما.

ولا شك أن سعي دول حوض النيل، أو ما تُسمّى بدول المنبع، نحو زيادة حصتها المائية يأتي في الوقت الذي بلغ فيه متوسط الاستخدامات الزراعية لمياه النيل نحو ٧٤,٢ ٪ عام ٢٠٠٨م، ليمثّل بذلك الاستخدام الأكثر بروزاً في معظم دول حوض النيل، في ظل الطابع الزراعي الذي تتسم به هذه الدول، وتخلف أساليب الري المستخدمة، وتدني كفاءتها، وتباين هذا الاستخدام بين دول الحوض.

وتتزايد مشكلات الموارد المائية في بعض دول الحوض بسبب الزيادة السكانية والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى ورود نسبة كبيرة من الحصة المائية لبعض دول الحوض من خارج أراضيها، كما هو الحال في مصر والسودان، ويتفاوت نصيب الفرد من الموارد المائية في دول الحوض، كما يتجه هذا النصيب للتضاؤل.

وقد خلص البحث أن الزراعة ستكون من القطاعات المتأثرة بالتغيّرات المناخية، حيث تتوقع بعض الدراسات أن ينخفض تدفق المياه في نهر النيل نتيجة لارتفاع درجات الحرارة بنسبة ٧٠٪ قبل نهاية القرن الحالي، كما تتوقع بعض الدراسات حدوث خسارة تُقدّر بحوالي نصف التدفقات التي تأتي إلى مناطق المستنقعات السودانية نتيجة البخر والنتح، بالإضافة إلى حدوث نقص يُقدّر بحوالي ١٠٪ من تدفقات النيل التي تصل إلى سد أسوان نتيجة البخر، كما تشير بعض الدراسات أن إنتاجية العديد من المحاصيل الزراعية سوف تتأثر بالسلب نتيجة للتغيرات المناخية.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة بعض التوصيات منها:

- ضرورة البحث عن كيفية تحقيق أقصى استفادة من الموارد المائية في حوض النيل، وتحقيق أكبر قدر من التعاون في رفع كفاءة استخدام المياه خصوصاً في القطاع الزراعي.
- ضرورة إعادة النظر في توجيه استثمارات إضافية للقطاع الزراعي في دول حوض النيل، حيث يشهد هذا القطاع العديد من مظاهر التدهور، من خلال القطاع الحكومي أو الخاص.
- ضرورة تحقيق المزيد من التعاون بين دول حوض النيل، من أجل التغلب على مشكلات الزراعة، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجالات التنمية الزراعية.
- ينبغي إعادة توجيه الخريطة الزراعية في دول حوض النيل؛ من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية، والارتقاء بالأساليب الزراعية من أجل تحقيق إنتاج وإنتاجية زراعية أفضل.
- تنبغي مراعاة البعد السكاني والتغيّرات المناخية والصورة الحالية والماضية لمشكلات الزراعة، وذلك عند صياغة السياسات الزراعية المستقبلية في دول حوض النيل.
- تشجيع قيام مشروعات زراعية مشتركة بين دول حوض النيل، واستفادة كل دولة من الموارد المتاحة في الدول الأخرى من أجل تحقيق المصالح المشتركة.

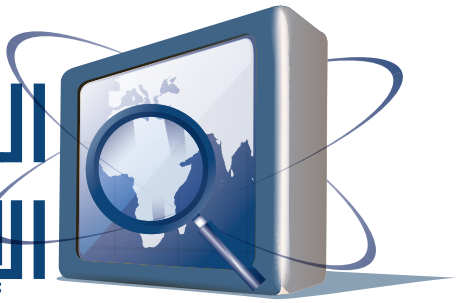

المشهد الإفريقي

تقرأ في المشهد:

- أهم الأحداث
- إفريقيا بالأرقام
- قالوا عن إفريقيا
- إفريقيا والتنمية
- فرق وأديان
- ذاكرة التاريخ
- آراء ورؤى
- بنك المعلومات (بنين)
- فعاليات

جيوش تشاد والسودان في «حالة تأهب قصوى»:

أفاد مصدر عسكري تشادي أن القوات المسلحة التشادية والسودانية موضوعة في «حالة تأهب قصوى» بعد عبور متمردين سودانيين - قاتلوا في ليبيا - الحدود التشادية في اتجاه السودان.

وأشار المصدر إلى أن عناصر حركة العدل والمساواة (المتمردة السودانية بقيادة خليل إبراهيم، أكثر المجموعات تسلحاً في دارفور غرب السودان) غادروا ليبيا الأسبوع الماضي، وعبروا الحدود التشادية إلى المنطقة المشتركة لحدود بلدان ثلاثة، هي تشاد وليبيا والسودان.

جريدة المدينة السعودية - ٩ سبتمبر ٢٠١١م

الكونغو.. الدولة الإفريقية الوحيدة التي لم تعترف بفلسطين:

علمت «بوابة الأهرام» أن الكونغو هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي لم تعترف بالدولة الفلسطينية، فيما أقدمت بقية دول القارة على هذه الخطوة، وكشفت مصادر دبلوماسية عن اتصالات وجهود عربية وفلسطينية مكثفة، جرت على مدى الفترة الماضية، لإقناعها بأهمية الإقدام على هذه الخطوة، في إطار التحركات الرامية إلى تأمين الحصول على أغلبية لائقة حين يُعرض الطلب الفلسطيني على الجمعية العامة.

الأهرام - ١٩ سبتمبر ٢٠١١م

وزير المياه الإثيوبي: مياه النيل أصبحت جسراً لبناء علاقة قوية مع مصر:

أكد وزير المياه والطاقة الإثيوبي اليمايهو تيجنو: أن إشراك مصر والسودان في تقييم التأثيرات الاقتصادية والبيئية على سدّ النهضة الإثيوبي؛ سوف يعزز من الثقة المتبادلة بين الدول الأشقاء فيما يتعلق باستخدام مياه النيل.

وقال الوزير - في تصريحات نشرتها صحيفة «الإثيوبيان هيرالد» الإثيوبية -: «إن إثيوبيا بعثت بالبنود المرجعية التي تتعلق بإنشاء لجنة خبراء فنية ثلاثية إلى كلٍّ من مصر والسودان».

وأضاف: «سنبدأ في تقييم تأثيرات السد مع الدولتين.. وإثيوبيا على استعداد دائم للعمل مع دولتي المصب بناء على علاقات تحقيق مكاسب للجميع»، مشيراً إلى أن الدول الثلاث اتفقت على التعجيل ببدء تقييم الخبراء الفنيين.

الأهرام - ٢٢ سبتمبر ٢٠١١م

أخيراً.. الاتحاد الإفريقي يعترف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي:

اعترف الاتحاد الإفريقي بالمجلس الوطني الانتقالي كحكومة قائمة في ليبيا، وجرّد الزعيم الليبي المخلوع القذافي من مزيد من الدعم الدبلوماسي.

وقال الاتحاد الإفريقي، الذي انتُقد كثيراً لموقفه المتردد من الأحداث الجارية في قارته، في بيان أنه مستعد لدعم المجلس الوطني الانتقالي في جهوده لتشكيل حكومة تضمّ شتى الأطياف في ليبيا.

وبذلك؛ فإن الاتحاد يتخلى عن القذافي ويجرّده من الشرعية، ومن اللقب الذي يحلو للقذافي ترديده «ملك ملوك إفريقيا».

اليوم السعودية - ٢١ سبتمبر ٢٠١١م

ضبط عتاد من الصين لصنع القنابل في نيجيريا:

أعلنت الجمارك النيجيرية أنها ضبطت في ميناء لاجوس شحنة غير شرعية من العتاد المستخدم في صنع القنابل جُلب من الصين، في حين تشهد البلاد منذ عدة أشهر انفجارات استهدف أحدها الأمم المتحدة، وأثارت بعض التفاصيل «غير الطبيعية» في وثائق الشحنة ريبة أجهزة الاستخبارات في الجمارك.

يُذكر أن السلطات النيجيرية ضبطت في ميناء لاجوس حاويات أسلحة مستوردة من إيران بشكل غير شرعي.

الشرق الأوسط – ٢٥ سبتمبر ٢٠١١م

طائرات أمريكية تشن غارات على مواقع لحركة الشباب بالصومال:

قامت طائرات أمريكية بدون طيار بشنّ غارات على مواقع لحركة الشباب الإسلامية في الصومال، في الوقت الذي اندلعت فيه اشتباكات بين القوات الحكومية في الصومال ومسلحي الحركة جنوب البلاد.

وأوضحت التقارير نقلاً عن شهود عيان أن الطائرات الأمريكية قصفت ثلاث قرى بالقرب من ميناء كيسمايو.

وأفاد أحد التقارير بأن طائرة أمريكية بدون طيار تحطمت خلال الغارات، وتقول الحركة إن حطام الطائرة بحوزتها.

BBC – ٢٥ سبتمبر ٢٠١١م

١١ ديسمبر القادم موعد إجراء الانتخابات التشريعية في كوت ديفوار:

أعلن المتحدث الرسمي باسم حكومة كوت ديفوار برونو كونيه تحديد موعد إجراء الانتخابات التشريعية في البلاد يوم ١١ ديسمبر / كانون الأول القادم، وذلك بناء على طلب الرئيس الإيفواري الحسن أواتارا.

وبناءً عليه تم إصدار مرسوم خلال الاجتماع الوزاري يؤكد أن موعد إجراء الانتخابات أصبح رسمياً، وذلك قبيل ساعات من بدء عمل لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة في مدينة ياموسوكرو.

CNN – ٢٠١١/٩/٣٠م

السودان يطالب واشنطن بشطبه من لائحة الإرهاب:

طلب وزير الخارجية السوداني علي كرتي من الولايات المتحدة شطب السودان من لائحة الدول التي تعتبرها واشنطن داعمة للإرهاب، معتبراً أن الخرطوم «احترمت تعهداتها حيال جنوب السودان».

وقال كرتي في مؤتمر صحافي أثناء زيارته إلى باريس أول من أمس أن «الولايات المتحدة أعلنت أنه إذا طبّق السودان مضمون اتفاق السلام والاستفتاء والاعتراف بجنوب السودان؛ فعندئذ ستشطب السودان من لائحة الدول الداعمة للإرهاب».

المصدر: (أ ف ب) – ٢٠١١/١٠/١م

دعوة لزيادة القوات الإفريقية بالصومال:

دعا مجلس الأمن الدولي أمس الجمعة الاتحاد الإفريقي إلى زيادة قوات حفظ السلام التابعة له في الصومال إلى ١٢ ألف جندي، وتبنّى مجلس الأمن بالإجماع قراراً برفع سقف عدد هذه القوات، وتمديد وجود بعثة الأمم المتحدة في الصومال حتى أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٢م، ويسمح القرار لبعثة الأمم المتحدة في الصومال باتخاذ «كافة الإجراءات الضرورية لتنفيذ تفويضها» في الدولة الواقعة في القرن الإفريقي، والتي تعرضت لجفاف شديد ومجاعة، وتمرد حال دون تسليم المساعدات الإنسانية.

المصدر: الجزيرة – ٢٠١١/١٠/١م

إفريقيا بالأرقام

الفيضانات تشرّد 150 ألف أوغندي، وتدمّر 30 ألف منزل:

لقي 40 شخصاً حتفهم بسبب انهيارات أرضية، بينما أدت الفيضانات إلى تشريد آلاف في أنحاء البلاد في الأسابيع الماضية، حيث دمرت أمطار غزيرة عدداً من القرى، وأغرقت عديداً من المنازل، ودمرت الفيضانات 30 ألف مسكن يقطنها أكثر من 150 ألف شخص، وتركزت أساساً في المناطق الشرقية والغربية وجنوب غربي البلاد، كما أنها ضربت بعض مناطق وسط أوغندا.

صحيفة الاقتصادية – ١ سبتمبر ٢٠١١م

فرار ألف سجين في الكونغو:

أعلنت الحكومة في الكونغو الديمقراطية أن حوالي 1000 سجين فرّوا من سجن يخضع لحماية مشددة في بلدة لوبومباشي الشهيرة بالتعدين؛ بعدما هاجم مسلحون السجن لتحرير زعيم متمرد في الداخل، وقال جان ماري ديكانغا كازادي وزير داخلية إقليم كاتانغا إن شرطياً وزائراً قُتلا في الهجوم الذي تمكّن خلاله القائد المتمرد السابق جدعون موتانغا وباقي السجناء من الهرب.

وموتانغا هو القائد السابق لجماعة متمردة في كاتانغا، أُدين عام ٢٠٠٩م بارتكاب جرائم في حق الإنسانية.

الحياة – بتصرف – ٩ سبتمبر ٢٠١١م

جنوب إفريقيا تحرز تقدماً طفيفاً في خفض معدل الجريمة المرتفع:

أظهرت بيانات أعلنتها الشرطة يوم الخميس أن جرائم العنف في جنوب إفريقيا انخفضت قليلاً على مدار الشهور الاثني عشر الماضية، لكنها لا تزال عند مستويات تجعل من جنوب إفريقيا إحدى أخطر الدول في العالم خارج مناطق الحروب.

وانخفض معدل جرائم القتل في البلاد بنسبة ٦,٥٪ في ٢٠١٠م / ٢٠١١م، لكنه لا يزال قريباً من أعلى المعدلات في العالم بواقع نحو ٤٤ قتيلاً يومياً، بينما يتعرض نحو ١٨١ يومياً للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي.

وأضر معدل الجريمة المرتفع بسمعة أكبر اقتصاد في القارة الإفريقية، مؤدياً إلى بطء جذب الاستثمارات الأجنبية، وصعوبة توظيف أصحاب المهارات العالية من خارج البلاد، وإبقاء المهارات داخل البلاد، وزيادة التكاليف لمؤسسات الأعمال من أجل الأمن والتأمين.

رويترز – ٩ سبتمبر ٢٠١١م

نسبة الأمراض غير المعدية في إفريقيا 27%:

عُقد في الأمم المتحدة مؤتمر رفيع المستوى بشأن (الأمراض غير المعدية) يوم الثلاثاء في نيويورك، للنظر في وضع استراتيجيات لمكافحة تلك الأمراض التي أصبحت أهم مسببات الوفاة في إفريقيا والعالم، وطالبوا باتخاذ إجراءات تمكّن من التصدي لها، مثل السكري، وأمراض القلب، والسكتة الدماغية، والأمراض التنفسية المزمنة، والسرطان، والتي تقتل نحو 36 مليون شخص كل عام، ومن المتوقع على الصعيد العالمي ارتفاع الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية بنسبة ١٧٪ على مدى السنوات العشر المقبلة، ولكن من المتوقع أن تكون أكبر زيادة (٢٧٪) في إفريقيا.

موقع منظمة الصحة العالمية – ١٩ سبتمبر ٢٠١١م

الإيدز في إفريقيا:

كان أول اكتشاف لفيروس الإيدز في إفريقيا عام ١٩٨٣م، حين اكُتشف في إحدى مستشفيات كمبالا في أوغندا.

وتقول الأرقام إن 81% من إناث العالم المصابين هن إفريقيات، بينما ٥٢٪ من ذكور العالم المصابين أفارقة، وتُعد أوغندا من الدول الإفريقية التي يشتد فيها وطأة هذا المرض.

وفي دراسة للنساء الحوامل في كمبالا؛ ظهر أن نسبة الإصابة قد ازدادت حوالي 11% للحوامل عام ١٩٨٥م عنها في أوائل الثمانينيات، وارتفعت إلى 25% في منتصف التسعينيات، وتصل الآن لحوالي 75% بالنسبة للأكثر عرضة للإصابة كالبغايا وغيرهن.. ومن الدول الأخرى بوروندي ورواندا وزامبيا وزائير التي تتراوح نسب الإصابة بها بين 40% و 60% بالنسبة للبغايا.

المصدر: إفريقيا اليوم

قالوا عن... أفريقيا

«بلغت اللغة العربية، لغة الديانة الإسلامية، حدّاً يفوق حدّ الوصف، بل إنها أصبحت لغة التخاطب، وهي إلى ذلك لغة الشريعة المكتوبة، وهذا تقدّم هائل في الحضارة الإفريقية... وقد انتشرت هذه اللغة بفضل الحضارة الإسلامية والمدارس الإسلامية في كثير من المناطق، وقد كُتبت بعض اللغات الإفريقية، مثل الهوسا والفلاني، بالحروف العربية منذ وقت بعيد، وإلى جانب ذلك ظهر بعض المؤلفين عبّروا عن أفكارهم باللغة العربية، منهم محمد عبد الكريم المغيلي، وأحمد بابا التنكبتي، والشيخ جبريل بن عمر، والشيخ عثمان بن فودي، وعبد الله بن فودي، ومحمد بلو بن الشيخ عثمان بن فودي، ومنهم كذلك العالم السنغالي كلمياد باكيتا، والحاج مالك، وموسى كالم».

توماس أرنولد، كتاب الدعوة إلى الإسلام، (ترجمة) ص ٦٢.

«فانتشار الإسلام في كينيا وإفريقيا جاء نتيجة رحلات كانت التجارة أو الاستيطان هدفها الأساسي؛ إذ لم يكن للإسلام مبشّرون به يسيرون في البلاد - إلاّ ما ندر -، ومع ذلك فقد تغلغل بالمخالطة إلى نفوس الأهالي والسكّان، وأصبحنا نرى أمثلة من الورع والتقوى التي لا تقوم إلاّ في نفوس شربت الدين في طفولتها، وروعته تكمن في أنّه لم يتخذ وسيطاً إلى نفوس الأفارقة، ولم يجعل لنفسه داعية إلى أفئدتهم، بل خاطب الفطرة في نفوسهم، ودخل قلوبهم، ولم يلجأ إلى التغيير العنيف حتّى لا ينفر الأهالي منه».

المؤرّخ والمنصّر البريطاني المعاصر سبنسر ترمنجهام

«إن فرنسا حارسة المسيحية في إفريقيا، وإن عليها، ليس فقط استغلال الثروات، وإقامة السلطة على العبودية، والقضاء على المنهزمين، بل تعمل على إنشاء شعب حر ومسيحي، من المغرب الأقصى وحتى مصر، وإحياء بقايا أمّة مسيحية قد انقرضت».

المنصّر الفرنسي لافيجيري

«كنّا نُحضر رؤساء القبائل وأولاد الأشراف والأثرياء من إفريقيا وآسيا، ونطوف بهم بضعة أيام في أمستردام ولندن والنرويج وبلجيكا وباريس، فتتغير ملابسهم، ويلتقطون بعض أنماط العلاقات الاجتماعية الجديدة، ويتعلمون منّا طريقة جديدة في الرواح والغدو، ويتعلمون لغاتنا، وأساليب رقصاتنا، وركوب سياراتنا»، إلى أن يقول: «وكنّا ندبّر لبعضهم زيجات أوروبية، ثم نلقّنهم أسلوب الحياة الغربية، كنّا نضع في أعماق قلوبهم الرغبة في أوروبا، ثم نرسلهم إلى بلادهم، وأي بلاد! بلاد كانت أبوابها مغلقة في وجوهنا، ولن نجد منفذاً إليها، كنّا بالنسبة لهم رجساً ونجساً، لكن منذ أن أرسلنا المفكرين الذين صنعناهم إلى بلادهم كنّا نصيح في أمستردام، أو برلين، أو باريس: (الإخاء البشري)، فيرتد رجع أصواتنا من أقاصي إفريقيا، أو الشرق الأوسط، أو شمالي إفريقيا، كنا نقول: ليحل المذهب الإنساني - أو دين الإنسانية - محل الأديان المختلفة، وكانوا يرددون أصواتنا هذه من أفواههم، وحين نصمت يصمتون، إلا أننا كنّا واثقين من أن هؤلاء المفكرين لا يملكون كلمة واحدة يقولونها غير ما وضعنا في أفواههم».

سارتر - أحد دهاقنة التنصير - في مقدمته التي صدّر بها كتاب (المعذبون في الأرض) للمفكر الإفريقي فرانس فانون، موضحاً أسلوب صناعة الغرب للزعماء.

شركة «لوك أويل» الروسية تعلن اعتزامها استثمار مليار دولار في غرب إفريقيا:

أعلن نائب رئيس إدارة التطوير الاستثماري في شركة «لوك أويل» الروسية أندريه جايدماك أن الشركة تعتزم استثمار أكثر من مليار دولار في مشروعات في غرب إفريقيا خلال العامين الجاري والمقبل. وقال جايدماك إن لدينا عدداً كبيراً من المشاريع الاستثمارية بما في ذلك إفريقيا الغربية، حيث نخطط لتوظيف مليار دولار في عمليات تنقيب جديدة في هذا الجزء من القارة السوداء خلال عامي ٢٠١١م – ٢٠١٢م. وأشار إلى أن «لوك أويل أوفرسيز»، الذراع الاستثمارية لشركة «لوك أويل» في الخارج، ستبدأ بحفر بئر جديدة في ساحل العاج لدى الانتهاء من المباحثات مع الحكومة الجديدة لهذا البلد، لافتاً إلى أن الشركة تعمل بنشاط في غانا أيضاً. يُذكر أن «لوك اويل أوفرسيز» بدأت التنقيب في ٣ حقول في ساحل العاج خلال العامين الماضيين، وهي تمارس نشاطها في هذا البلد منذ يوليو من عام ٢٠٠٦م.

وكانت «لوك أويل» قد أكدت سابقاً أنَّ من أولوياتها للعام الحالي العمل في الجرف العميق لغرب إفريقيا.

إفريقيا اليوم

ارتفاع صادرات مصر لدول حوض النيل بنسبة ٢٤.٤%، والسودان في المرتبة الأولى:

ارتفعت قيمة صادرات مصر إلى دول حوض النيل المتمثلة في: (السودان – إثيوبيا – أوغندا – الكونغو – كينيا – تنزانيا – رواندا – بروندي) بنسبة ٢٤,٤٪، لتصل إلى ٥,٥٤٢ مليارات جنيه عام ٢٠١٠م، مقابل ٤,٤٥٦ مليارات جنيه عام ٢٠٠٩م.

ورصدت النشرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل لعام ٢٠١٠م، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أمس، ارتفاع قيمة الواردات المصرية من دول حوض النيل، لتصل إلى ١,٥٢١ مليار جنيه، مقابل ١,٥٠٧ مليار جنيه خلال العام السابق عليه. وأشارت إلى أن السودان احتلت المرتبة الأولى في قائمة دول حوض النيل المستقبلة للصادرات المصرية خلال عامي (٢٠٠٩م – ٢٠١٠م) بنسبة بلغت ٧٠٪ و ٦٠,١٪ على التوالي، موضحة أن أهم الصادرات كانت (الحديد ومصنوعاته، السكر ومصنوعات سكرية).

وأضافت: «أن كينيا احتلت المرتبة الثانية في إجمالي قيمة صادرات مصر لدول حوض النيل عامي ٢٠٠٩م، بما نسبته ١٤,٥٪، و ٢٠١٠م بنسبة ٢٤,٦٪»، منوّهة إلى أن أهم الصادرات المصرية إليها شملت: (الورق، والورق المقوّى ومصنوعاته، والسكر، والمصنوعات السكرية)، بينما جاءت كينيا في المرتبة الأولى في قائمة دول حوض النيل المصدرة لمصر عامي ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م بنسب ٧٦,٦٪، و ٧٦,٨٪ على التوالي، وكانت أهم الواردات منها هي الشاي.

إفريقيا اليوم – ١٧ أغسطس ٢٠١١م

«السعودي للتنمية» يموّل تصدير سلع غير نفطية إلى السنغال بقيمة ٣٧٥ مليون ريال:

وافق الصندوق السعودي للتنمية على تقديم تسهيلات ائتمانية لتمويل تصدير سلع

وخدمات غير نفطية متنوعة من المملكة، بقيمة ٣٧٥ مليون ريال، لصالح مشروع إنشاء مطار داكار الدولي الجديد بجمهورية السنغال.

وأوضح مدير عام برنامج الصادرات السعودية في الصندوق أحمد بن محمد الغنام أن مشروع مطار داكار الدولي الجديد من خلال حجمه وتصميمه والتقنيات الحديثة التي سيتم توفيرها فيه؛ سوف يمثّل نقلة نوعية لصناعة الطيران في السنغال والقارة الإفريقية، وسوف يساهم في راحة المسافرين، وتقديم خدمات نقل وشحن متميزة، مشيراً إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ نحو ٧٠٠ مليون يورو، ويساهم في تمويله إلى جانب الصندوق عدد من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، ومن أبرزها: البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الإفريقي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والوكالة الفرنسية للتنمية، ومن المتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع خلال عام ٢٠١٣م.

صحيفة الرياض – ٢٠ سبتمبر ٢٠١١م

١٣ مليار دولار حجم الاستثمارات السعودية في إثيوبيا.. معظمها في قطاع الزراعة:

أكد القنصل العام لجمهورية إثيوبيا مروان بدري أن حجم الاستثمارات السعودية في إثيوبيا بلغ ١٣,٣ مليار دولار، تركزت معظمها في المجالات الزراعية. وأوضح أن عدد التأشيرات التي تمنح للسعودية تجاوزت ١٠٠ تأشيرة يومياً، من بينها تأشيرات لمستثمرين في عدد من المجالات الزراعية، مؤكداً ترحيب بلاده بجميع المستثمرين السعوديين من خلال توفير الأراضي الزراعية في إثيوبيا.

وأضاف القنصل العام لجمهورية إثيوبيا: «الآن لدينا عدد من المستثمرين السعوديين الذين لديهم أراض لزراعة الأرز في إثيوبيا، وقد أخبر رئيس الوزراء ميليس زيناوي أن إثيوبيا جاهزة لتشجيع الاستثمارات السعودية في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني، وغيرها من المجالات الاقتصادية، مؤكداً دعم الجمعية الزراعية، وتذليل جميع الصعوبات التي قد تواجه المستثمر».

صحيفة الاقتصادية – ٢٤ سبتمبر ٢٠١١م

توقعات بنمو اقتصاد إفريقيا في ٢٠١١م:

توقّع مساعد الأمين العام للأمم المتحدة والسكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا الدكتور عبد الله جانيه أن تشهد الاقتصاديات الإفريقية نمواً بمعدل ٥٪ خلال العام الجاري ٢٠١١م، بارتفاع عن ٤,٥٪ في عام ٢٠١٠م، مشيراً إلى أن اقتصاديات القارة على مسار نمو جديد حالياً.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الدكتور جانيه أمام اجتماع لجنة الخبراء التحضيرية للاجتماع السنوي المشترك الرابع لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، الذي اختتم أعماله في أديس أبابا .

وقال جانيه إنه بالرغم من أن الاقتصاد العالمي ما زال يواجه أزمة مالية؛ فإن النمو الاقتصادي في إفريقيا بلغ نحو ٤,٥٪ في عام ٢٠١٠م بارتفاع عن ٢,٣٪ في عام ٢٠٠٩م، وسوف يشهد على الأرجح نمواً ثابتاً يبلغ نحو ٥٪ في العام ٢٠١١م.

إفريقيا اليوم

المسلمون في ليبيريا يعانون التمييز ويقاومون حملات التنصير:

على الرغم من أن الإسلام ثاني أكبر ديانة في ليبيريا، فيما تعد المسيحية هي الديانة الأولى، فإن المسلمين يعانون التمييز فيها وحملات التنصير، حيث إن المنصّريين يعتبرون ليبيريا دولة صليبية ١٠٠٪!! فأنفقوا عليها أكبر المبالغ التي صُرفت في إفريقيا، فالمنصّرون يملكون محطتين إذاعيّتين تبثّ برامجهما بعدّة لغات محلّية وعالمية لمدة ١٦ ساعة، ويمتلكون ٩٠٪ من المدارس والجامعات، ويرسلون مئات المنح الدراسية سنوياً إلى أوروبا وأمريكا.

ويرى مراقبون للشأن الإسلامي في ليبيريا أن أعضاء الجمعيات الإسلامية في البلد، مثل «مجلس الوطني لمسلمي ليبيريا»، يسعون منذ سنوات إلى اعتراف رسمي بأعيادهم، وإعطائهم عطلة رسمية، ولكن الحروب الأهلية وقلة نفوذ المسلمين السياسي الناتجة عن عدم وجود قيادة موحدة لهم كانت عائقاً أمام تحقيق نجاح في هذا الأمر.

إفريقيا اليوم – ٢٦ أغسطس ٢٠١١م

دراسة: الأديان فاعل أساسي في المشكلات السياسية بإفريقيا:

تناولت دراسة أصدرها الباحث فرنسوا جورج دريفوس بعنوان «الدين والسياسة في إفريقيا جنوب الصحراء» العلاقة بين الدين والسياسة في إفريقيا، نظراً لتعدد الديانات في القارة السمراء.

وأكد جورج أن في إفريقيا يزداد الأمر تعقيداً بسبب الانعكاس الثيولوجي السياسي؛ في معظم الأحيان تكون المشكلات السياسية في إفريقيا لها خلفيات دينية، حتى لو لم يظهر ذلك في وسائل الإعلام، وهذا هو الوضع في السودان بين شمال البلاد المسلم وجنوبه المسيحي، وأضاف أن القساوسة الأفارقة قد قرنوا السحر بالحداثة من خلال دعوة السود للتخلي عن مقدساتهم من أجل أن يصبحوا بيضاً، وذلك مثلما ورد في كتاب كورتين وماري «السياسات الخيالية والبنتكوتية»، كما ورد في رواية «جوستين مينتسا» أنه بعد وفاة طفل صغير في حادث، بدأ المسيحيون في فرنسا والولايات المتحدة في خلط الممارسات المسيحية بالممارسات الإحيائية، والتي احتل فيها السحر مكانة كبيرة.

إفريقيا اليوم – ٢٩ أغسطس ٢٠١١م

سفير جنوب إفريقيا يشيد بتطور خدمات الحج:

أشاد سفير جنوب إفريقيا لدى المملكة محمد صادق جعفر بالجهود المكثفة التي تبذلها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتوفير أفضل الخدمات للحجاج والمعتمرين، منوّهاً بما تشهده مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة من مشروعات كبيرة هدفها تطوير الخدمات.

كما نوّه بالجهد الذي يقوم به الأدلاء بالمدينة المنورة ممثلة برئيسها الدكتور يوسف بن أحمد حواله، ومساعده لقطاع الإسكان الأستاذ فتح الرحمن أبو الجود. من جهته أشاد أبو الجود بالتنظيم الجيد لبعثة حج جنوب إفريقيا؛ مما انعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة لحجاجهم.

موقع الجزيرة نت – ٣١ أغسطس٢٠١١م

التقرير السنوي للحريات الدينية في العالم يسعى لإدانة إريتريا:

ادّعى التقرير السنوي قيام الحكومة الإريترية بمضايقة واعتقال الآلاف وسجنهم ممن أسماهم التقرير المؤمنين. وأفاد التقرير بأن عدداً، يتراوح بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ عضو

وكاهن ينتسبون إلى كنائس غير مسجلة، سُجنوا دون محاكمة. وتوفي يمان كاهاساي الذي ينتمي إلى كنيسة كايل- هيوت في ميديفيرا وهو في سجن ميتييه.

يُذكر أن إريتريا تعاني نشاطاً تنصيرياً مكثفاً يملك المال.

شبكة النبأ – ٢٠ سبتمبر ٢٠١١م

الأنبا بيشوي: بطريرك كنيسة إثيوبيا يزور مصر في نوفمبر:

أكد الأنبا بيشوي السكرتير العام للمجمع المقدس بالكنيسة القبطية المصرية: أن بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية الأب باولوس سيزور مصر في نوفمبر المقبل للمشاركة في الاحتفال بالعيد الأربعين لتجليس البابا شنودة الثالث بطريرك الأرثوذكس بمصر، وقال الأنبا بيشوي، الذي يزور أديس أبابا حالياً للمشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمجلس الكنائس العالمي، إن العلاقات الروحية والعقائدية بين الكنيستين القبطية والأرثوذكسية قوية للغاية، منوّهاً أن الكنيسة القبطية هي الكنيسة الأم، وأن الكنيسة الإثيوبية أصبحت مستقلة، ولكن يظل يربطهما روابط روحية وعقائدية كبيرة، وقال إن هذا الاتفاق يؤكّد أهمية تبادل الزيارات والتعاون الوثيق.

اليوم السابع – ٢١ سبتمبر ٢٠١١م

إحراق جثة أول سيدة إفريقية تحصل على «نوبل» وفق عادات وتقاليد إفريقية:

قالت شبكة CBS الأمريكية إن جثة وانجاري ماثاي أول سيدة إفريقية تحصل على جائزة نوبل للسلام، والتي توفيت الشهر الماضي، سوف يتم إحراقها ودفن الرماد بحسب عادات وتقاليد إفريقية.

وتوفيت ماثاي عن ٧١ عاماً إثر إصابتها بالسرطان، وحازت ماثاي الناشطة البيئية في عام ٢٠٠٤م جائزة نوبل للسلام مكافأة على نضالها من أجل الدفاع عن البيئة، وعمل «حركة الحزام الأخضر» التي أسستها عام ١٩٧٧م، لتصبح بذلك أول امرأة إفريقية تحصل على هذه الجائزة.

إفريقيا اليوم – ٤ أكتوبر ٢٠١١م

استغاثة مسلمي نيجيريا من الجماعات التبشيرية:

وجّه الداعية الإسلامي النيجيري داود عمران ملاسا استغاثة إلى كلّ القادرين في العالمين العربي والإسلامي؛ لنجدة إخوانهم المسلمين في نيجيريا من أنياب المؤسسات التنصيرية والإرساليات التبشيرية التي تعمل على تنصير فقرائهم ليل نهار، وفي رسالة خاصة بعنوان «نداء عاجل للإغاثة» قال الرئيس العام لجماعة «تعاون المسلمين» في نيجيريا: إن مدينة «أيوو»، وهي واحدة من أكبر المدن الإسلامية في غرب جنوب البلاد، تتعرض لهجمة تنصيرية غير مسبوقة في تاريخها، مشيراً إلى أن المدينة التي يُطلق عليها «مدينة العلماء» لوجود عدد كبير من العلماء فيها، بالإضافة إلى المدارس الإسلامية والعربية والنشاطات الدعوية والتعليمية، كانت مستهدفة من قبل جماعات التبشير منذ عام ١٨٨٠م، إلا أنهم لم يفلحوا مع سكانها المسلمين في شيء؛ بالرغم مما كانوا يملكونه من أموال ومدارس ومستشفيات بنوها لأغراضهم، وبقيت نسبة المسلمين في المدينة أكثر من ٩٥٪ حتى يومنا هذا.

إلا أن هؤلاء المنصرين عادوا من جديد وقد غيروا من خططهم التي لم تفلح من قبل، فبدؤوا في شراء أراض بالمدينة من ملاكها بأسعار باهظة، تتجاوز أثمانها كثيراً، حتى تمكّنوا من شراء ١٤٠٠ فدان في منطقة شمال إلى شرق المدينة!

منارات إفريقية

ذاكرة التاريخ

إفريقيا والاحتلال الأوروبي:

بدأت الاتصالات الأوروبية بإفريقيا عن طريق الرحلات الاستكشافية وتجارة العبيد التي كانت مزدهرة بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر، وقد بيع في هذه الفترة مائة مليون إفريقي، مات عدد كبير منهم في أثناء النقل، أو بسبب المرض والمقاومة والتمرد.

وقد أدت عمليات خطف الأفارقة وأسرهم لأجل استرقاقهم إلى هجرات جماعية بحثاً عن ملاذ آمن بعيد عن الحملات الغربية، وقد أدى هذا إلى تدمير الأنظمة الاقتصادية القائمة على الزراعة والتجارة والتي تحتاج إلى مجتمعات مستقرة ومنظمة، وكان اختيار العبيد من الشباب من الجنسين سبب نزف وخلل كبير في الموارد البشرية والتركيبة السكانية، وكان عدد العبيد يفوق البيض في المستعمرات الجديدة في أمريكا أحياناً بأحد عشر ضعفاً، وظلت القوة الإفريقية العاملة مصدر الرخاء والنمو في القارة الأمريكية حتى القرن التاسع عشر.

وبدأت الدول الأوروبية تنشئ مستعمرات لها في جميع أنحاء إفريقيا، وبخاصة السواحل ومناطق استخراج الذهب والمعادن، وبدأت الممالك الإفريقية التقليدية بالانهيار لتحل مكانها خريطة إفريقية جديدة قائمة على النُّخب والجماعات السياسية والاجتماعية المرتبطة بالاستعمار، كما عمّت القارة موجة حركات مقاومة لأجل الاستقلال والتحرر، واستقلت معظم دول إفريقيا على النحو الذي نعرفه اليوم.

جنوب إفريقيا.. حالة فريدة:

ولكن جنوب إفريقيا شهدت حالة استعمار فريدة وخاصة، فقد بدأت هولندا في بداية القرن السادس عشر حركة استعمار في جنوب شرق آسيا، واحتلت رأس الرجاء الصالح لتكون محطة تأمين وتزويد للمراكب بين هولندا وإندونيسيا، وتحوّلت المحطة إلى مدينة أوروبية، ثم توسّع الاستيطان شمالاً للعمل في الزراعة وتربية الماشية وتأمين احتياجات الجيش والسفن، كان المستوطنون الجدد من البروتستانت الهاربين من الاضطهاد الكاثوليكي، ولأن معظمهم كانوا من الرجال فقد تزوجوا من الهوتنتو الأفارقة الذين استوطنوا المنطقة منذ زمن بعيد، وكانوا يعملون في الرعي، وكان يشاركهم في المنطقة شعب البوشيمان الذين يعملون في الصيد.

ثم جاءت جماعات بروتستانتية فرنسية في بداية القرن الثامن عشر، كانت من التجار والحرفيين والمهنيين والبورجوازيين الذين كوّنوا تجمعاً ثقافياً واجتماعياً، وتكوّن جيل أفريقاني جديد، هو مزيج من الأوروبيين والأفارقة، سُمّي «البوير»، واصطدم البوير في توسعهم شمالاً وشرقاً بشعب جديد منظم ومحارب وليس تابعاً كالهوتو، وهذا الشعب هو البانتو، وتنتمي إليه قبائل الزولو المشهورة، ودارت معارك شرسة بين البوير المسلحين بالبنادق والزولو برماحهم وسهامهم.

ثم احتلت بريطانيا الكاب في أوائل القرن التاسع عشر، وأصبح البريطانيون قوة كبيرة صاعدة في العالم، ومنه إفريقيا بالطبع، ودار نزاع طويل بين البوير والبريطانيين، وتكوّنت في نهاية القرن التاسع عشر أربع دول في جنوب إفريقيا، توحّدت عام ١٩١٠م تحت التاج البريطاني بعد نزاع طويل ومعقد.

وكانت دولة فريدة من نوعها، تسيطر فيها أقلية طارئة على ثروات البلاد وأراضيها، وتتمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية، ويُحظر على السكان الأصليين معظم حقوق المواطنة، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٩٣م عندما أُقرت مساواة قانونية بين جميع السكان، وجرت انتخابات عامة أدت إلى اختيار نلسون مانديلا رئيساً لجنوب إفريقيا، هو أول إفريقي يحكم بلاده.

الجزيرة نت

■ المهاجرون الأفارقة إلى الكيان الصهيوني.. بين الواقع والمجهول:

ذكرت صحيفة «ديلي نيشـــن» الكينية، أن هناك عدداً من الأســـباب التي تجعل من مصر مقصداً جذاباً للغاية لهجرات الأفارقة، من بينها موقعها كبوابة لأوروبا، وتحسّن مستويات المعيشة بالمقارنة مع معظم البلدان الإفريقية. ويشـــكّل الأفارقة عبئاً شديداً على الحكومة المصرية، خصوصاً فيما يتعلق برغباتهم المتنامية لاجتياز الحدود إلى الكيان الصهيوني عبر سيناء، وهو الأمر الذي يسبّب توترات على الحدود مع دولة الكيان الصهيوني التي تشتكي من عمليات التهريب المنظمة للأفارقة السود من مصر.

ويُذكر أن عدد المتســـللين الأفارقة من مصر عبر شبه جزيرة سيناء للكيان الصهيوني وصل خلال شهر يونيو الماضي نحو ١٢٠٠ شخص، مما يزيد بضعفين عن عدد المتسللين في شهر مايو، وأضافت مصادر أمنية أن بيانات وزارة داخلية الكيان الصهيوني أوضحت أن نحو ٢٥٠٠ شخص تسللوا إلى الكيان الصهيوني منذ مطلع العام الجاري.

وتتعدد دوافع المتسللين في العبور إلى الكيان الصهيوني، فبعضهم يغامر هرباً من الحروب في بلده كما يقول لاجئون من السودان، وآخرون يحاولون الحصول على فرص عمل لم يجدوها في بلدانهم.

أمـــا الكيان الصهيوني؛ فبعـــد أن كانت تختار من الأفارقـــة القادرين على العمل باتت تخشـــى أعداد هؤلاء المهاجرين وتأثيرهم في التوزيع الديمغرافي، فقد أشـــار مسؤولون إلى أن المدن في جنوب فلسطين المحتلة، مثل إيلات وبئر السبع، تعج بالأفارقة. وتشير معطيات شرطة الكيان الصهيوني إلى أنه يتسلل إلى الكيان الصهيوني كلّ أســـبوع ما بين مائة ومائتي شـــخص غالبيتهم أفارقة يبحثون عن عمل، وقسم صغير منهم لاجئون فارون من إقليم دارفور السوداني، وكذلك تهريب نساء يعملن في مجال الدعارة.

إفريقيا اليوم - ٦ أغسطس ٢٠١١م

■ وثائق سرية تؤكد تعاون الكيان الصهيوني مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا:

قامت صحيفة «غاريان» بنشـــر وثائق سرية لحكومة جنوب إفريقيا، سمح بنشرها في الأيام الأخيرة، تؤكد أنه يوجد بحوزة الكيـــان الصهيوني رؤوس نووية متفجرة، وأنها حاولت بيعها لنظـــام الأبرتهايد (النظام العنصري في جنوب إفريقيا) في عام ١٩٧٥م.

وبحســـب هذه الوثائق، التي تم الكشف عنها من قبل محقق أمريكي، فإن وزير الأمن في الكيان الصهيوني في حينه شمعون بيرس، أجرى اتصالات مع نظيره وزير جنوب إفريقيا بي. بوتا بشأن التعاون النووي بين البلدين.

وفي حينه فقد طلب بوتا من بيرس تزويد جنوب إفريقيا برؤوس نووية متفجرة، في حين عرض عليه بيرس ٣ أنواع مختلفة بحسب الحجم، ووقّع الطرفان اتفاقية تعاون أمني سري.

وبحســـب الوثائق التي تم نشـــرها؛ فإن مذكرة أعدها رئيس هيئة أركان جيش جنوب إفريقيا تشرح بالتفصيل مزايا صواريخ «يريحو» الصهيونية عندما تكون حاملة لرؤوس نووية متفجرة.

وفي تلخيص أحد اللقاءات بين وزيري الأمن في حينه، وفي ســـياق طلب جنوب إفريقيا الحصول على الرؤوس المفتجرة، كتب أن «الوزير بيرس قال إن الشـــحنة المطلوبة متوفرة بثلاثة حجوم مختلفة»، وبحسب المحقق ساشا سورانسكي، الذي كشف عن هذه الوثائق، فإن هذا الملخص يتناول رؤوساً قتالية غير تقليدية (كيماوية ونووية).

وجـــاء أيضاً أنه لا يزال من غير الواضح لماذا لم تخـــرج الصفقة إلى حيز التنفيذ في نهاية المطاف! بيد أن تقديرات أشـــارت إلى أن جنوب إفريقيا قد تراجعت بســـبب الكلفة الباهظة، أو أن بيرس لم يحصل مســـبقاً على مصادقة رئيس حكومة الكيان الصهيوني في حينه (يتسحاك رابين) على الصفقة. وبحسب سورانسكي؛ فإن حكومة الكيان الصهيوني قد حاولت الضغط على حكومة جنوب إفريقيا لمنعها من نشر هذه الوثائق السرية.

وكالات

جمهورية بنين

■ بيانات أساسية:

الاسم الرسمي: جمهورية بنين.

العاصمة: بورتونوفو (عاصمة رسمية)، كوتونو (مقر الحكومة).

الموقع: يحدها المحيط الأطلنطي جنوباً، ونيجيريا شرقاً، وتوجو غرباً، والنيجر وبوركينا فاسو شمالاً.

المساحة الإجمالية: ١١٢،٦٢٠ كيلو متر مربع.

عدد السكان: ٧،٨٦٢،٩٤٤ نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو ٢٠٠٦م).

الجماعات الإثنية: نحو ٤٢ جماعة إثنية إفريقية، تشكل ٩٩٪ من السكان، أبرزها: الفون، والأدجا، واليوربا، والباريبا.

الأديان: معتقدات تقليدية (٤٣٪)، المسيحيون (٣٣٪)، المسلمون (٢٤٪).

اللغات: الفرنسية (لغة رسمية)، والفون واليوروبا (أوسع انتشاراً في الجنوب).

وهناك على الأقل ٦ لغات قبلية كبيرة في الشمال.

تاريخ الاستقلال: أول أغسطس ١٩٦٠م (عن فرنسا).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١١٠٠ دولار (تقديرات ٢٠٠٦م).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: ٤٪ (تقديرات ٢٠٠٦م).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الإفريقي).

■ الاستعمار والاستقلال:

بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر حكم أرض بنين الحالية مملكة داهومي، وعرفت المنطقة باسم ساحل العبيد نظراً لانتشار تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. في ١٨٩٢م تم حظر تجارة الرقيق وتراجعت القوة الإقليمية، فقامت فرنسا بفرض سيطرتها على المنطقة، وتسميتها «داهومي الفرنسية» بعد هزيمة آخر ملوكها بيهانزين عام ١٨٩٢م.

ظل الوجود الأوروبي في منطقة بنين الحالية مقتصراً على المناطق الساحلية حتى أواخر القرن التاسع عشر، حيث قام البرتغاليون والبريطانيون والفرنسيون بإنشاء حصون لهم هناك، وخلال القرن التاسع عشر سعت فرنسا إلى بسط سيطرتها على المنطقة؛ ففي عام ١٨٥٧م سيطر الفرنسيون على «بوبو الكبرى» بعد فرار ملكها، وأعلنت فرنسا الحماية على داهومي، بعد ١٤ شهراً استسلم الملك وقام الفرنسيون بنفيه، ثم أعلنت فرنسا في يونيه ١٨٩٤م إنشاء «مستعمرة داهومي وملحقاتها» التي ضمت ممالك داهومي وألادا وبورتونوفو، ثم شرعت في بسط سيطرتها على المناطق الشمالية من البلاد، فأرسلت عدة حملات خلال عامي ١٨٩٥م و ١٨٩٦م، وضمت الجزء الغربي من بروجو إلى مستعمرتها في داهومي باتفاق ١٨٩٨م، ولكنها لم تتمكن من الوصول إلى الجزء القابل للملاحة من نهر النيجر، وفي عام ١٨٩٩م أصبحت داهومي جزءاً

من إفريقيا الغربية الفرنسية.

وطول فترة الاستعمار كانت داهومي مصدراً لتوفير الإداريين والأطباء والقانونيين غيرهم من المهنيين للعمل في الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا.

وخلال الحرب العالمية الثانية انضمت داهومي وغيرها من المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية إلى جانب الحلفاء، وفي عام ١٩٤٦م أصبحت داهومي إقليماً فرنسياً فيما وراء البحار، وفي عام ١٩٥٨م حصلت على الحكم الذاتي في إطار الجماعة الفرنسية، وفي أول أغسطس ١٩٦٠م أصبحت داهومي دولة مستقلة باسم جمهورية داهومي، وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٧٥م تم تغيير الاسم إلى «جمهورية بنين الشعبية» تيمناً بخليج بنين الذي تقع قبالته.

■ الإسلام في بنين:

وصل الإسلام إلى بنين من الشمال عن دولة المرابطين التي كانت في المغرب، وتجار قبائل الهوسا، وانتشر بين قبائلها الشمالية في مطلع العصر الحديث، في حين يقلّ انتشار الإسلام في القبائل الجنوبية.

وقد ساعد أيضاً على انتشار الإسلام وجود جماعات الرقيق المحررة العائدة من البرازيل.

أغلب المسلمين في بنين يعتنقون مذهب أهل السنّة والجماعة، وفي تعداد ٢٠٠٢م كان ٤٢,٨٪ من سكان بنين من المسيحيين (٢٧,١٪ كاثوليك، و ٥٪ كنيسة المسيح السماوية، و ٣,٢٪ الميثودية، و ٧,٥٪ باقي الطوائف المسيحية)، بينما كان ٢٤,٤٪ من المسلمين، و ١٧,٣٪ يمارسون الفودو، و ٦٪ يعتنقون الديانات التقليدية المحلية، و ١,٩٪ من الجماعات الدينية الأخرى، و ٧,٥٪ من دون انتماء ديني.

ويوجد في بنين نحو ٧٧ مسجداً، و ٥٢ مركزاً إسلامياً، بالإضافة إلى العديد من الهيئات الإسلامية.

والجمعيات الإسلامية في بنين هي:

مركز فيصل الإسلامي التابع لرابطة العالم

الإسلامي، وفيه مكتب هيئة الإغاثة الإسلامية، ثم مكتب جمعية الدعوة الإسلامية العالمية الليبية، ولجنة مسلمي إفريقيا من الكويت (العون المباشر)، وهناك مندوب لمؤسسة الحرمين الخيرية، والمنتدى الإسلامي، ومقرهم في لندن، ثم الهيئة الخيرية العالمية الكويتية، وجمعية إحياء التراث الكويتية.

أما الجمعيات المحلية فهناك: اتحاد مسلمي بنين، ويضم الجمعيات الإسلامية الصغيرة، وبعض هذه الجمعيات تعمل في حقل الدعوة والتعليم.

وأهم مشكلات المسلمين في بنين كيفية تعليم المسلمين، بسبب تدني مستوى التعليم جداً، ويحتاجون إلى الدعم المادي والمعنوي، وقيام إخوانهم المسلمين بزيارتهم ليعرفوا أحوالهم، ثم مساعدتهم في مجال التعليم، وإيجاد مؤسسات تربوية تنسجم مع روح العصر، تكون الدراسة فيها إسلامية وحديثة، ويحتاجون إلى بناء المساجد والمدارس.

■ المصادر:

- كتاب دليل الدول الإفريقية، د. محمد عاشور.
- موسوعة ويكيبيديا.

فعـــاليات

❊ ندوة (المؤامرة الدولية ضد السودان) :

حذّر الخبير في مجال الإعلام صلاح الدين خوجلي، خلال ندوة (مؤامرة تقسيم السودان) التي استضافها المركز السوداني للخدمات الصحفية بمقره اليوم، من مساعي الجهات التي تهدف لتطبيق سيناريو الفوضى الخلاقة بالسودان، وكشف عن مخططات غربية لاستهداف السودان - بعد انفصال الجنوب - لتفكيكه إلى دويلات، متهماً دولاً عربية بتنظيم هجرة السودانيين من مصر إلى الكيان الصهيوني، معتبراً أن المدخل إلى ذلك هو الحديث عن فقدان دولة الشمال لعائدات النفط بعد انفصال الجنوب، وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.

ودعا إلى إنشاء التعاونيات المتكاملة، وعدم اتباع فكرة السوق الحرة التي اعتبرها السبب في ذلك. كما دعا خوجلي إلى إنشاء قناة باللغة الإنجليزية تتصدى للحملات للمخططات التي تحاك ضد السودان، وتبالغ في وجود أزمات إنسانية تستوجب التدخل الخارجي في السودان، وقال خوجلي إن القرار في الولايات المتحدة الأمريكية يتأثر بالرأي العام والذي تشكّله وسائل الإعلام.

وبيّن أن المخططات والاستراتيجيات الأمريكية لتمزيق السودان إلى دويلات جرى التخطيط لها منذ وقت مبكر، وأنهم جعلوا فصل الجنوب مرتكزاً لخطة تقسيم ما تبقى من السودان، على أن تكون دارفور هي الخطوة التالية، ويشمل المخطط جبال النوبة والبجا في الشرق، وأشار إلى ما قالته المتحدثة باسم المجمع الكنسي في تظاهرة أمام البيت الأبيض، تم فيها رفع علم الولايات المتحدة وعلم دولة الجنوب جنباً إلى جنب، وذلك قبل الاستفتاء على مصير الجنوب، وقالت المتحدثة باسم المجمع خلال مقطع مصوّر تم عرضه خلال الندوة: «يجب ألا نستسلم للإسلاميين العنصريين الذين يحكمون الخرطوم، والعمل على فصل الأطراف، وعدم ترك إلا ١٠٪ لهم من المناطق حول الخرطوم»؛ في إشارة إلى أن أغلب المناطق والهوامش - كما تُسمّى في وسائل الإعلام -، يجب تمكينها من الانفصال عن المركز بالخرطوم.

ورأى خوجلي أن الوجود الصهيوني في جنوب السودان، والذي تكثف عقب انفصال الجنوب رسمياً وإعلان دولته، يقع ضمن الاستراتيجية التي تهدف إلى تمزيق السودان، وذكر أن دولة عربية شقيقة تواطأت مع جهات لنقل اللاجئين السودانيين في مصر إلى الكيان الصهيوني عبر عملية منظمة، حتى وصل عددهم نحو ثلاثة آلاف شخص، وكشف عن تجنيد (٥٠٠) منهم ضمن الموساد وجيش الكيان الصهيوني.

وقال خوجلي إن الخطوة التالية في الاستراتيجية الغربية تجاه السودان هي دارفور، وإن أوباما منذ أن كان سيناتوراً زار معسكرات اللاجئين والنازحين من دارفور مرتين، وخاطبهم بأنه سوف يجلب إليهم قوات دولية لتحميهم، وإن فشلت تلك القوات سوف يجلب قوات أمريكية. وعرض مقطع فيديو يظهر فيه أوباما وهو يستمع إلى النازحين واللاجئين، ويلقى عليهم تعهداته، مما يشي بأن الهدف التالي هو فصل دارفور، على أن تتبعه بقية المناطق لتمزيق كل السودان.

المركز السوداني للخدمات الصحفية - ٢٦ سبتمبر ٢٠١١م

❊ ندوة دولية لعلماء غرب إفريقيا حول حقوق المرأة في الإسلام:

أقامت الندوة الدولية لعلماء غرب إفريقيا في الفترة من ١٢ – ١٤ سبتمبر ٢٠١١م في فندق الطفيلة بنواكشوط (عاصمة موريتانيا) ندوة دولية تحت عنوان «موقف الإسلام من الممارسات الضارة ضد المرأة»، نظمها «منتدى الفكر الإسلامي وحوار الثقافات» بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة وهيئة التعاون الألماني، وأكد الأمين العام لمنتدى الفكر الإسلامي وحوار الثقافات الشيخ ولد الزين أن «لهذه الندوة أهمية خاصة بحجم المشاركين فيها، وهم علماء من السنغال ومالي وغينيا بيساو وغينيا كوناكري، وغيرهم من دول المنطقة، إضافة إلى مصر والسودان»، وأضاف خلال كلمته الافتتاحية أن «أهم محاور الندوة العلمية: حقوق المرأة في الإسلام، ودراسة الفتاوى التي تتعلق بالمرأة، وكذلك حقوق الطفل، مع عرض تجارب بعض الدول المشاركة». كما تحدث رئيس رابطة العلماء الموريتانيين العلامة حمدن ولد التاه، وأبرز «أهمية الندوة»، وأشادت ممثلة الأمم المتحدة «بمثل هذه الندوات التي تسلّط الضوء على قضايا المرأة والطفل».

وفي ختام الجلسة الافتتاحية تحدث وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي أحمد ولد النيني معلناً «انطلاق أعمال الندوة»، وأكد «أهميتها لأنها تتناول موضوعاً يتعلق بالمرأة، وهي أساس المجتمع، التي تعرضت لحيف كبير قبل الإسلام، فنصرها الإسلام وأعطاها مكانتها»، وأضاف أن «مشاركة هذه النخبة من علماء الأمة في ندوة كهذه ستدفع إلى الأمام الجهد الفكري المبذول من أجل إيضاح صورة الإسلام؛ بوصفه رافعة حضارية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشكل عائقاً في وجه التقدّم والتطور».

موقع العرب اليوم – ١٥ سبتمبر ٢٠١١م

❊ ندوة حول الأوضاع بجنوب كردفان والنيل الأزرق:

عقد مركز الجنوب لحقوق الإنسان ندوة حول تطورات الأوضاع في السودان، وتطرق المتحدثون إلى ما وصفوه بانتهاكات حقوق الإنسان، وخصوصاً في مناطق النيل الأزرق وجبال النوبة جنوب كردفان وأبيي ودارفور وشرق السودان.

شارك فى الندوة نصر الدين كشيب ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان، وعباس كارا المستشار القانوني لحاكم ولاية النيل الأزرق مالك عقار، وصلاح صابر مدير وحدة الدراسات بمركز الجنوب، وأدارها وجدي عبد العزيز مدير مركز الجنوب لحقوق الإنسان.

وقال عبد العزيز إن الاحتمالات تتزايد لدخول السودان في مرحلة جديدة من الصراع السياسي حول مصير الدولة السودانية؛ ما قد يؤدي إلى «الصومله» برعاية دولية، أو أن يتحقق حلم السودانيين في دولة العدالة والحرية بعيداً عن سياسيات التهميش والتجاهل للأقاليم.

وذهب كشيب في حديثه إلى أن السودان على حافة الانهيار، وأن هذا الوضع سيؤثر في السودان ومصر، معتبراً أن انفصال الجنوب أتى نتيجة للسياسات الخاطئة والتي مورست منذ الاستقلال، وأوضح عباس كارا في حديثه أن التمرد في ولاية النيل الأزرق بدأ منذ ١٩٨٣م، وانتقد صلاح صابر، غياب دور مصر في حل المشكلة قبل أن تقع، وبعد أن ذهب الفرقاء في السودان إلى الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن، وأخيراً أديس أبابا.

إفريقيا اليوم – ٢٦ سبتمبر ٢٠١١م

بنية الكلمة بين اللغة العربية واللغة الهوسية
(دراسة تقابلية)

د. محمد الرابع أول سعاد(*)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين.

اللغة مثل قالب لنقل الأفكار، وجسر للاتصالات البشرية، وهي بصفتها وعاء للعلوم والمعارف لها أهمية لا يُستهان بها، فمعرفتها لا تقل أهمية عن معرفة غيرها من باقي العلوم والمعارف، أو اكتساب المهارات والخبرات.

ومع أن اللغات تختلف، حتى اللغة الواحدة يوجد فيها اختلافات بين لهجاتها، لكن توجد عناصر وظواهر لغوية تتطابق أكثر من لغة فيها أو تتشابه، وهذا من آيات الله سبحانه الذي قال: وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ [الرّوم : ٢٢].

فالأهمية اللغوية المذكورة سابقاً، ووقوف الباحث متأمّلاً في آيات الله في اللغة وظواهرها، والشعور بالغيرة التي تحك الصدر بسبب الأخطاء الصادرة من بعض دارسي اللغة العربية، والتي تجعلهم في بعض الأحايين لا يتمكنون من التفاهم بهذه اللغة، وكذلك الحرص على محاولة تقديم ما قد يساعد في تحسين عملية تعليم اللغة العربية وتعلّمها، دفعت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع للبحث فيه علّه يوفّق في إفادة نفسه وغيره.

تقصد هذه المقالة عقد تقابل في كيفية بنية الكلمة في كل من اللغة العربية واللغة الهوسوية، فهو إذاً تقابل لغوي تطبيقي بنيوي، ومهمة البحث هي: تسليط الضوء على هذه النقطة للكشف عن بعض أوجه الاتفاق والتشابه أو الاختلاف بين اللغتين، بغية الاستفادة من النتائج في تسهيل عملية تعلّم اللغة العربية وتعليمها بطريقة تطبيقية عملية، كما يفترض ذلك علم اللغة التقابلي وعلم اللغة التطبيقي، فالباحث لا يسعى إلى الإحاطة بكل جوانب قضايا بنية الكلمة في اللغتين؛ لذا سيقتصر على إيراد نماذج من بعض ظواهر العناصر المتشابهة – غالباً – بين اللغتين.

■ مفهوم التقابل اللغوي:

وبما أن مفهوم التقابل اللغوي، والذي يسمّيه بعض الباحثين «التحليل التقابلي»، هو إجراء دراسة يقابل فيها الباحث بين بعض عناصر اللغة في لهجاتها، أو يقارن بين لغتين أو أكثر، مبيناً عناصر الاتفاق والتشابه أو الاختلاف والتضاد بين اللغات، بهدف التنبؤ بالصعوبات التي يُتوقّع أن يواجهها الدارسون عند تعلّمهم لغة أجنبية.

ومن آيات الله سبحانه اختلاف الألسن والألوان، فهذا الاتفاق أو التشابه أو الاختلاف اللغوي بين لغة وأخرى – في الأصوات اللغوية، وفي بنية الكلم وفي نظم الجمل – هو الذي أدّى باللغويين التطبيقيين إلى التخمين والتنبؤ بوجود العناصر والظواهر اللغوية التي تسهّل أو تعرقل سير عمليتَي تعلّم اللغات الأجنبية وتعليمها.

وعلى أساس ذلك افترض دعاة التقابل اللغوي:

(*) قسم الشريعة، كلية القانون، جامعة بايرو، كنو – نيجريا.

١- أن مـــا اختلفت فيه لغتـــان من الظواهر اللغوية وعناصرها؛ يصعب تعلّمه للطالب الأجنبي؛ لأنه قد يؤدي إلى ما يُســـمّى بالنقل أو التدخل أو التداخل السلبي.

٢- وأما ما تشـــابهت فيه اللغتان؛ فيزعم أنه ستسهل عملية تعلّمه على الدارس.

٣- ويكون أســـهل منه تعلمـــاً؛ ما توافقت فيه اللغتـــان من العناصـــر، صوتية كانـــت أو بنيوية اشتقاقية أو تركيبية نحوية.

وعلـــى هذا الافتراض يُجـــرى التقابل اللغوي فيؤكـــد الزعم المفترض بمواجهـــة الصعوبات أو يرفضه، «ما دامت كل لغة تمتاز بتراكيبها ونظامها الصوتي، فإن من المفيد جداً مقارنة لغة الطالب القومية [الأم باللغـــة الأجنبية التي يتعلّمها، للتنبؤ مســـبقًا بالصعوبات التي قد يواجهها، والتي تنتج عن اختلاف تراكيب اللغـــة الأم عن تراكيب اللغة الهدف»[١].

بنية الكلمة بين اللغة العربية واللغة الهوسية:

وبنيـــة الكلمة؛ هي طريقـــة ترتيب الأصوات اللغوية لوضع الكلمـــة ذات الدلالة في اللغة، فقد اســـتخدم العرب قديمـــاً وحديثاً وســـائل معينة لبنية الكلمات العربية منها: الاشـــتقاق، والنحت، والبناء الأوائلي، والتركيب، والاستنباط، والتعريب، والاختصار، والنسب والتصغير وغيرها.

والهوســـا أيضاً قامـــوا بالعملية نفســـها في بنية ألفاظ لغتهم، أي اتبعوا بعض هذه الوســـائل مثل: الاشـــتقاق، والبناء الأوائلي، والاســـتنباط، والنحت، والتهويس، والدخيل، والنسب، والتصغير، والاختصار وغيرهـــا، وقد تشـــابهت اللغتان في بعض المشـــتقات، وفي بنية صيغ بعض الأفعال، كالماضـــي المفرد الدال علـــى التأنيث، وكصيغة المبالغة (فَعّل) الماضي المشـــدد، وبنية الضمير وغيرها التي اتفقت اللغتان فيها أو تشابهتا[٢].

وعليه فســـيناقش الباحث العناصر السابقة الذكـــر في بنية الكلمة العربية تقابلياً مع نظائرها في اللغة الهوسوية، وهي ما يأتي:

أولاً: الاشتقاق:

الاشـــتقاق لغة: أخذ شق الشـــيء، أو بنيانه من المرتجل، واشـــتقاق الحرف من الحرف أخذه منه[٣]، ومنه اشـــتقاق الكلمة من الكلمة أي أخذها منها[٤].

واصطلاحاً هـــو: «أخذ صيغة من الأخرى مع اتفاقها معنى ومـــادة وهيئة تركيبها، ليدل بالثانية على معنى الأصـــل بزيادة مفيـــدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب»[٥].

وقال الخولي: إن الاشـــتقاق عملية بناء كلمة من أخرى معلومـــة، وفقاً لموازين لغوية في بعض اللغات، ودون موازين محددة في لغات أخر[٦].

والاشـــتقاق أنواع، وله اصطلاحات ليس هذا مجالاً لمناقشـــتها باســـتفاضة، مراعـــاة لمهمة البحث.

---

(١) عمر الصديق عبد الله: تحليل الأخطاء التحريرية، ص ٣، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية ٢٠٠٠هـ، نقله من أ د. رشدي أحمد طعيمة: تعليم العربية لغير الناطقين بها، مناهجه وأسسه، ص ٥١، الرباط - ١٤١٥هـ / ١٩٨٩م.

(٢) المطابقة والمشابهة في التقابل اللغوي لا تعني أن عناصر اللغتين متطابقتان مثل تطابق الرقم بالرقم وتماثلهما، مثلاً: واحد هنا يطابق واحداً هناك، وإنما المعني قد يكون بهذه الصورة المذكورة، وقد يكون بصورة أخرى، هي وجود بسيس من العلاقة أو شبه نسبي، يقرب الفهم أو الدلالة على وجود نوع من العلاقة والرابطة.

(٣) محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب، ج ١٠ / ص ١٨٥، دار صادر - بيروت، ط الأولى دون ذكر تاريخ الطبعة.

(٤) الشيخ مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، ج الأول / ص ٢١٢، ط ١٠ - ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.

(٥) السيوطي: المزهر، ١ / ٣٤٦، وهذا التعريف مضطرب، والصواب أن الصيغة تختلف في الهيئة والتركيب غالباً: كتب، كتب، كاتِب، كاتب.

(٦) محمد علي الخولي: مدخل إلى علم اللغة، ص ٩٠، الرياض - ١٤٢٠هـ.

ففي العربية يُشتق من الفعل: اسم الفاعل[1]، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم الآلة، وصيغة المبالغة، وأفعل تفضيل، واسم المكان، واسم الزمان، واسم المرة، واسم النوع (اسم الهيئة)، والمصدر. نحو: شرب، شارب، مشروب، كريم، مطرقة، قتّال، أكبر، ملعب، مغرب، جَلسة، جِلسة، جلوس[2]. فاللغة العربية لغة اشتقاقية.

واللغة الهوسية استخدمت الاشتقاق لبنية كثير من كلماتها، والأمثلة التالية تؤكد ذلك؛ إذ نجد فيها اسم الفاعل واسم المفعول واسمي المكان والزمان والمصدر والمفرد والجمع وغيرها.

مثال: كتب:

١. Ya rubuta = كتب
٢. Yana rubutawa = يكتب
٣. Rubuta = اكتب
٤. rubutu = كتابة
٥. Marubuta = مكتبة
٦. Marubuci = كاتب
٧. Mai rubutuwa = مكتوب
٨. rubutawa = كتابة
٩. Ya rurrubuta = كتّب

مثال آخر: قرأ:

١. Karatu / karantawa = قراءة
٢. Makaranta = مقرأة / مدرسة
٣. Makaranta = قرّاء
٤. Makaranci = قارئ
٥. Karanta = اقرأ
٦. karanto = استقرأ

فلغة الهوسا لغة اشتقاقية في كثير من مفرداتها، ولها تشابه بالعربية في هذه الظاهرة، وتدل كتابات علماء لغة الهوسا القدامى والمحدثين وآراؤهم بأن الهوسا لغة اشتقاقية، حيث ذكروا كثيراً من هذه المشتقات[3].

والمدرّس في درس الاشتقاق وفي بعض الدروس الصرفية، يسهل عليه الأمر إذا بدأ درسه ببيان وجود ظاهرة التشابه بين لغة الطالب الأم واللغة الهدف التي يتعلمها.

■ التشابه في المشتقات:

يوجد مثل هذا التشابه في بنية اسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان وغيرها، والتي تبدأ بالميم في بعض كلمات العربية، وفي الهوسا أيضاً يوجد كثير من الكلمات التي تكون بنية اسم الفاعل أو المفعول أو المكان فيها مبدوءة بالميم كما في العربية نحو:

أ. بنية / صوغ اسم الفاعل:

وبنية اسم الفاعل في العربية تُصاغ على وزن فاعل إذا كان الفعل ثلاثياً، نحو: جلس ← جالس، نجح ← ناجح.

ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر غالباً، مثل: يمسك ← ممسك، يقاتل ← مقاتل، يدحرج ← مدحرج.

وقال ابن مالك:

وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الأخير مطلقاً وضم ميم زائد

(١) لكن لا يغفل الباحث عن الاختلاف الموجود عن أصل المشتقات هل هو الفعل أم المصدر، مع الاحتفاظ عن عدم إثارته هنا، يمكن القول بأن الصواب: أن الاشتقاق غالباً من الفعل، ولا مانع من أن يكون من الاسم، كما سيأتي في الاشتقاق العكسي.

(٢) مدخل إلى علم اللغة، ص٩٠، الرياض.

(٣) R. C. Bargery: A Hausa – English Dictionary and English-Hausa Vocabulary. Oxford Univ. Press ،١٩٥١ P. Newmann: The Hausa Language Yale Univ. Press pv٤ ٤ chapter ،٢٠٠٠ Dr. S. Sani. Feb ٢٠٠٧ مقابلة شخصية مع عالم لغوي في مركز دراسات اللغات النيجيريا جامعة بايرو.

قد سبقا[1].

نحو: يواصل ← مواصل، أسهب يسهب ← مسهب، استغفر يستغفر ← مستغفر.

وفي لغة الهوسا أيضاً، يوجد كثير من الكلمات التي تكون بنية اسم الفاعل بإضافة زائدة الميم المفتوحة (ma) أو بفونيم (mai) في جذر كل من المفرد المذكر أو المؤنث، وكسر آخر المفرد المذكر، وفتح آخر المؤنث غالباً. وبإضافة زائدة (فونيم) الجمع (masu) في بداية الكلمة، وضم الحرف الأخير للدلالة على جمع اسم الفاعل المذكر أو المؤنث كالآتي:

الفعل في العربية	اسم الفاعل في العربية	الفعل في الهوسا	اسم الفاعل في الهوسا
أمسك	ممسك ممسكة	Ya rike يَارقي Ta rike تارقي	Mariki مَرِقي Mai rikewa مَيْ رقِوَا Marikiya مَرِقيَا
درس درِس	مُدَرِّس مدَرِّسة دَارِس	كَرَنْتَا ya karanta	Mai karantarwa مَيْكَرنتروا makaranci مَكَرَنْثِي makranciya مكرنثيا mai karanta(o)wa مَيْكَرنتاُوا
علم	١. معلم ٢. معلمة ٣.عالمون / عالمات	ya sani سَنِي	١. Masani / Maisani / malami. مَسَنِي، مَيْ سَنِي، مالَمي ٢. Masaniya/malama مَسَنِيَا مالَمَا Masana، masu sani malamai مسَنَا، مَاس سني، مالمي
ذبح	١. ذابح ٢. ذابحة ٣. ذابحون / ذابحات	ya yanka يَنْكا	١. Mayanki/Mai yanka. مينكي، مي ينكا ٢. Mayankiya مينكيا ٣. masu yanka/Mayanka ماس ينكا / مينكا
استغفر	مستغفر مستغفرون مستغفرة مستغفرات	نِيمَنْ غَافَرَا Ya nemi gafara استغفار	Mai neman gafara مي نيمن غافرا Masu/Maneman gafara ماس/ منيمن غافرا مذكر/ مؤنث) manemiyar gafara مَنِيمِيَرْ غَافَرَا

وبوجود هذا التشابه بين اللغتين في بنية اسم الفاعل؛ يفترض سهولة تدريس هذه الظاهرة تقابلياً مع المشابهة لها في الهوسا، وبه يفترض ألا تكون هذه الظاهرة عرضة ارتكاب أخطاء كثيرة أو شائعة.

ب. بنية / صوغ اسم المفعول:

أما اسم المفعول فهو ما اشتُق من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل، ويُبنى من الفعل الثلاثي العربي على زنة: مفعول كمجرور ومعلوم ومفهوم. ومن غير الثلاثي يُبنى على صيغة اسم فاعله لكن بفتح ما قبل آخره نحو: مستعَان، مكرَم، معظَّم. وبناؤه في لغة الهوسا يشابه بنيته في اللغة العربية إلى حد كبير، ولذلك يخمن أنه يسهل تعلّمه وتعليمه للهوسا الدارس للغة العربية، وخصوصاً إذا مهّد الدرس بعقد أمثلة من اللغة الأولى للدارس تقابلياً مع الأمثلة للغة الهدف (العربية).

(١) عبد الله بن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج ٣ / ص ١٣٦، دار الفكر – ١٤٩٣هـ / ١٩٧٣م.

والجدول الآتي يبين أوجه الشبه :

الاسم	اسم المفعول في العربية	الاسم في الهوسا	اسم المفعول المفعول في الهوسا
درس	مدروس – دروسة مدروس/ دروسات	karatu كَرَاتُو	mai karantuwa مَيْ كَرَنْتُوا karantacc(e)iya للذكر والأنثى masu karantuwa مَاسُ كَرَنْتُوَا
ذبح	مذبوح / مذبوحة	Yanka/yankawa يَنْكَاوَا / يَنَا يَنْكَاوَا	mai yankuwa مي ينكوا للذكر أوالأنثى masu Yankuwa ماس ينكوا Yankakku جمع المذكر والمؤنث
جن	مجنون / مجنونة مجانين	hauka هَوْكَا	Maihaukatuwa مَيْ هَوْكَتوَا Masu haukatuwa ماسُ هَوْكَتوَا لجمع المذكر/ المؤنث
فهم	مفهوم	ganewa غَانِيوَا	mai ganuwa مَيْ غَانُوا masu ganuwa مَاسُ غَانُوَا
جلب	مجلوب	jawowa جَاوُوَا / جا	mai jawuwa مَيْ جَاوُوَا masu jawuwa مَاسُ جَاوُوَا

الفعل من الاسم مثل: بَلْقَنَ من البلقان، فنقول: بلقنوا المنطقة[1]، سَعْوَد من سعودية، سعْوَدُوا الوظائف. ورد في كتاب الوسيط قوله: «ثم وزّر للراضي»[2]، أي ولاه الوزارة، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تستقبلوا القبلة ببول ولا غائط ولا تستدبروها، ولكن شرّقوا أو غرّبوا»[3]، وهذا موجود في الهوسا، وخصوصاً عند الترجمة الحرفية لبعض الكلمات أو العبارات مثل:

- Ya siyasantar da maganar سيّس الكلام أو جعل فيه سياسة
- An yi bangaranci a rabon mukami استخدمت الإقليمية في توزيع المناصب
- An paka (to park) mota ba daidai ba أوقفت السيارة بطريقة مخالفة
- An sa'udiyyantar da aikin gwamanti، sai 'yan kasa za a dauka قد سُعْوِدَت الوظائف؛ فلا يقبل غير المواطن

ومن اشتقاق الفعل من الاسم البيت التالي: batu أي الكلام كما في: bata أي تكلم

جـ. بنية اسم المكان:

اتفقت اللغتان في صوغ صيغة اسم المكان؛ من حيث تبدأ بنية اسم المكان بالميم في كلتا اللغتين، كما يظهر في الجدول التقابلي الآتي:

الفعل في العربية	اسم المكان في العربية	الفعل في الهوسا	اسم المكان في الهوسا
درس	مدرسة	ya karanta كَرَنْتَا	makaranta مَكَرَنْتَا
ذبح	مذبحة	ya yanka يَنْكَا	mayanka مَيَنْكَا
جنن	مجنة	ya haukace هوكا	mahaukata مَهَوْكَتَا
نزل	منزل	ya sauka سوك	masauka / masauki مَسَوْكَا
بات	مبيت	ya buda بُوطَا / بُوطِي ya kwanta كُوانْتَا	mabuda مَبُوطا makwanta) ci مَكوانتَا / مكونتي
نسج	منسج	ya saka سَاقَا	masaka مَسَاقا
كتب	مكتبة	ya rubuta رُبُوتَا	Marubuuta مربوتا
قبر	مقبرة	Kabari كبري/قبري	Makabarta مقبرتا
أخذ	مأخذ	ya daukaطوكا	(madauka) i مطوكا

د – الاشتقاق العكسي:

جرت العادة في اللغة العربية أن يكون الفعل أصل المشتقات كما هو رأي بعض النحاة، فيُشتق الاسم من الفعل، ولكن قد يحدث العكس باشتقاق

(١) الخولي: المدخل إلى علم اللغة، ص ٩٠.

(٢) أحمد الإسكندري: الوسيط في الأدب العربي، ص ١٩٧، القاهرة، دون ذكر تاريخ الطباعة.

(٣) انظر: صحيح ابن حبان، ج ٤ / ص ٢٦٥، حديث رقم ١٤١٧، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

Aboka zo man mu bata – dubi dan dai ga wata

Wada daban da batta – haske na rana da wata

Ba sun zamo daidai ba [1]

ثانياً: النحت:

وهو بناء كلمة واحدة من عبارة كلمتين أو أكثر، وهو من وسائل تنمية اللغة بتوسيع دلالة مفرداتها، قال فيه الشنطي: «انتزاع كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر تدل على معنى ما انتزعت منه، كالبسملة»[2].

مثل: الحلمأة: أي حلل الماء[3].

بسمل بسملة: بسم الله الرحمن الرحيم.

هيلل هيللة: لا إله إلا الله.

حمدل حمدلة: قال الحمد لله.

حوقل حوقلة: قال: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

استرجع: قال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

حسبل: قال: حسبنا الله.

حيعل: قال: حي على الصلاة.

النحت المستعار	معناه في العربية
Ya yi istirja'i da ya firgita	استرجع لما فزع
A yi Falaki da Nasi da Kulhuwa	اقرؤوا سورة الناس والفلق والإخلاص
A karanta Kula'uzai	فليُقْرأ سورتي الفلق والناس.
Ya yi Basmala da zai fara	قال بسم الله قبل أن يبدأ

ثالثاً: التركيب:

هو ضم كلمة إلى الأخرى ليكوّن من مجموعهما لفظ واحد له مفهوم مفرد.

وهو أنواع[4]: المزجي والإضافي والإسنادي.

والتركيب من وسائل بنية الكلمة العربية، مثاله: ١. بعلبك ٢. سر من رأى ٣. تأبط شرا ٤. حضر موت. ٥. آسيو إفريقي، ٦. حيص بيص ٧. حسن بسن ٨. السعودي الألماني ٩. عبدالله.

والهوسا أيضاً لها مثل هذا التركيب في بنية كلمات لغتها، منها:

١. Tuma-kasa ٢. kafi-da-wuya ٣. bar-ni-da-mugu ٤. sa-daka ٥. kulun-kulu-fita ٦. Sha-wuya ٧. Maza-waje ٨. bana-ba-harka ٩. Gobe-da-nisa ١٠. gama-gari ١١. Sa-mai gida-tsalle ١٢. garin-bidis ١٣. ka-fi-zabo/kaza ١٤. raba-danni ١٥. karfa-karfa ١٦. Farar hula ١٧. taka-tsantsan ١٨. shiga-da-alwala.

رابعاً: الاستنباط:

وأعتقد أن هذا الذي أدخله بعض الكتّاب في تطور دلالة الألفاظ، أمثال محمد المبارك في كتابه فقه اللغة، وهو أن تستخدم كلمة بمعنى في القديم ثم يزاد لها معنى آخر حديثاً، وهذا مثل كلمة سيارة[5]، قديماً تعني القافلة أو الرفقة أو الجماعة. وكلمة حساب: قديماً تعني العد، حسبه، أي عدّه أو قدّره وعدّده[6]، وزيد

(١) بيت شعري هوسوي قديم، راجع كتاب Dr. Dandatti Abdulqadir. Zababbun Wakokin Da da na Yanzu (Wakar Sarkin Zazzu Aliyu Dansidi. sh ١٩٨٧s N T Lagos

(٢) محمد صالح الشنطي: المهارات اللغوية، ص ٩٢، ط ٤ – دار الأندلس – الرياض.

(٣) عبد الصبور شاهين: العربية لغة العلوم والتقنية، ص ٢٨٦ – ٢٨٧.

(٤) عبد الصبور شاهين: العربية لغة العلوم والتقنية، ص ٢٩٠.

(٥) لسان العرب، ج ٤ / ص ٣٨٩.

(٦) مختار الصحاح، ج ١ / ص ٥٧، وحسبك درهم أي كفاك، وشيء حساب أي كاف، ومنه قوله تعالى: ﴿جَزَاء مِّن رَّبِّكَ عَطَاء حِسَاباً﴾النبأ : ٣٦.

عليها معنى: الرصيد المالي المحتفظ في البنك. وكلمة مصرف[١] زيدَ عليها معنى هو: البنك حديثاً، وسابقاً تدل على معنى: عدل، والقيمة، والميل. وكلمة هاتف حديثاً معناها التليفون، وفي القديم: هتف: ناداهم ودعاهم، وقد هتف يهتف هتفاً، وهتف به هتافاً إذا صاح به ودعاه[٢].

ومثال الاستنباط في الهوسا عبارة:-Yanar gizo-gizo ، هذه العبارة في القديم تعني بيت العنكبوت، واستُنبط منها حديثاً معنى جديد لتدل على الشبكة العالمية للاتصالات الدولية (Internet) الإنترنت.

ومنه مصطلح الحاسوب (computer) الذي اصطلح عليه في لغة الهوسا مدلول Inji-mai kwakwalwa (والترجمة الحرفية تعني: المكينة / الجهاز الذكي).

ومنه كلمة (kusa قُوسَا) في الهوسا قديماً تعني المسمار، واستنبط منها معنى ماكينة الطحن (الطاحونة) كما في نحو قولك Gari nikan kusa يعني: مسحوق الطاحونة.

ومنه عبارة Bana-ba-harka ومدلولها القديم: عسر المعيشة في العام الحالي، وهو حديثاً اسم لحافلة نقل الأمتعة الصغيرة.

وعبارة farar hula قديماً تعني القلنسوة البيضاء، ثم استنبط منها معنى جديداً: الحكم المدني أو السياسي غير العسكري.

خامساً: التعريب[٣] والتهويس:

قد حاول اللغويون التفريق بينه وبين الدخيل وليس هنا مكان تفصيل ذلك، فهو عند نصّار: «الألفاظ الأعجمية التي غيّرها العرب وألحقوها بأبنيتهم»[٤]، مثل قولك: تلفز، يتلفز، تلفزة. تلفن يتلفن تلفنة.

ولغة الهوسا استخدمت النظام الذي يمكن أن يطلق عليه التهويس المقابل للتعريب في العربية، حيث تستعير ألفاظاً من لغة، وبخاصة العربية، ثم تغربلها فتصير كاللفظ الهوسوي الأصيل.

والكلمات العربية المقترضة في لغة الهوسا يصعب حصرها، وخصوصاً أن بعضها اختلط باللغة اختلاطاً تاماً، واستخدمها الهوساويون كما تستخدمها العرب في النطق والدلالة، وفي بعضها استخدموها بنوع من التحريف في النطق، كما سيرد عند الحديث عن الدخيل.

أما النوع الأول فمثاله[٥]:

العربية	الهوسا	العربية	الهوسا	العربية	الهوسا
بيت	بِيت	بسيط	بسيطي	عين	أَيْنُنْ
دائماً	دائمن	فقير	فقيري	تجارة	تجارا
مسكين	مسكيني	فاسق	فاسقي	هَيْئَة	هَيْبَا
كيمياء	كِيميًا	مسألة	مَسْأَلا	وزير	وزيري

سادساً: الدخيل:

هو عند الدكتور حسن ظاظا: «لفظ أخذته اللغة من لغة أخرى في مرحلة من حياتها متأخرة

(١) راجع: لسان العرب: (كانت العرب تقتل الرجلين والثلاثة بالرجل الواحد، فإذا قتلوا رجلاً برجل فذلك العدل فيهم، وإذا أخذوا دية فقد انصرفوا عن الدم إلى غيره، فصرفوا ذلك صرفاً، فالقيمة صرف لأن الشيء يقوم بغير صفته، ويعدل بما كان في صفته، قالوا ثم جعل بعد في كل شيء حتى صار مثلاً. وفي الحديث أن النبي ذكر المدينة فقال: «من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً لا يُقبل منه صرف ولا عدل»، ج ٩ / ص ١٩١.

(٢) كما في حديث حنين: «هتف بالأنصار» أي ناداهم، ومنه في بدر: «فجعل يهتف بربه» أي يدعوه ويناشده. النهاية، ٥ / ص ٢٤٢، مختار الصحاح .

(٣) هناك من يُطلق الاقتراض على التعريب والدخيل، وقد فرّق بعض الباحثين الميزة بينهما؛ بأن الدخيل ما غُيرت صورته واستُخدم في اللغة قبل انتهاء عصر التدوين ورواية اللغة في القرن الثاني الهجري، ولا فرق بينه وبين المعرّب إلا في تغيّر الصورة.

(٤) الدكتور حسن نصّار: المعجم العربي وتطوره، ١ / ٧٢، دار مصر – ١٩٦٨م.

(٥) هذه الأمثلة صالحة للمسألتين اللتين وردت فيهما.

عن عصور العرب الخلص الذين يُحتج بلسانهم»[1]، ولكن تعريف نصّار أنسب؛ لأنه أدق في التعبير: «الدخيل يطلق على الألفاظ الأعجمية التي لم تغيّرها العرب، وأبقتها على صورتها الأصلية في لغاتها أو على بنائها الأعجمي»[2]، مثل زبرجد، القسطاس، الفردوس، البطريق، النرجس، البنفسج، المرجان، وغيرها كثير.

والهوسا لم تستعر الألفاظ وتهوِّسها فحسب، بل استعارات كذلك العبارات والجمل ووظّفتها بمدلولها العربي في الهوسا، وطبقت عليها قوانين لغة الهوسا النحوية والصرفية، وهي مثل مفهوم الدخيل في العربية. ومنها ما يأتي:

العبارة العربية	العبارة ومعناها في الهوسا	العبارة ومعناها في الهوسا
بسم الله	بسم الله	BismilLah
جهادٌ في سبيل الله	جهادِي في سبيل الله	Jihadi fisabilillha
أعوذ بالله	أعوذ بالله	A'uzu bil Lahi
كل يوم	كل يومٍ	Kullu yaumin
الجنون فنون	الجنون فنون / الجنون هنون	Aljununu hununu
قيل وقال	قيل وقال (شيء غير ثابت)	Kila wa kala
قالوا بلى	قالو بلي (Kalu bale)	Kalu-bale
قول بلا عمل	قول بلا عملٍ	Kaulun bi la amalin

قد تم هذا النوع من التدخل واستخدمه الهوسا بالمدلول الذي يستخدمه العرب لفظاً ومعنى في غالبه، وبنوع من التحريف في نطق بعضها.

وهذه العبارات يمكن استخدامها في تدريس التعبير، وخصوصاً في المستويات التعليمية الأولى.

سابعاً: الاختصار:

وهو حذف أجزاء من الكلمة وإبقاء بقية الأجزاء إيجازاً وتسهيلاً. هذا النوع من الوسيلة كثير في الإنجليزية، وهو قليل في اللغة العربية، وغالباً يوجد في اللهجة العامية نحو: (مدري) مِنْ: ما أدري، ومفيش، من: ما فيه شيء.

وهو أيضاً موجود بقلة في الهوسا كما في العربية، ومنه ما وجد حديثاً (د. للدكتور) (ذ. للأستاذ) (ذة. للأستاذة) (أ د. للأستاذ الدكتور)؛ وإذا كان الاختصار في اللغة العربية في الألقاب؛ ففي اللغة الهوسية جاوز هذا ووصل إلى الأسماء نحو:

tagwai = tagwaye بمعنى توأم، ومنه اختصار في الأسماء التالية:

Maga = Magaji، Abu = Zainabu، Ado/Ada = Adamu، Dije/Kadi = Khadija، Abu = Abubakar، Maga = Magaji، Jidda = Maijidda، Ai= A›ishatu، Mudi = ahmuda، Muhd = Muhammad، Ya›u = Zakariya›u، Idi = Idrisu، Manu/Sule = Sulaimanu، Bash- Bashir، Sale = Salihu

وكان الاختصار في غير الأسماء قليلاً كالألقاب:

Mlm = malama، Alh = Alhaji، Haj = Hajiya، ssh = shafi، M./Mal = .Malam

(١) حسن ظاظا: كلام العرب من قضايا اللغة العربية، ص ٧٩، مطبعة المصري - الإسكندرية - ١٩٧١م.

(٢) المعجم العربي وتطوره، ١ / ٧٢.

ويوجد في العبارة مثل: dss = da saransu

ولكن الهوسا أيضاً يستخدمون العبارات المختصرة عن طريق استخدام البنية التي استقرضتها من اللغة الأجنبية وبالمدلول الأصل، نحو:

Dok. Dokta. (Dr.) Prof. Farfesa.
JB. Jibril. KB. Kabir

ثامناً: التشابه في بنية بعض الأفعال:

قد تشابهت اللغة العربية ولغة الهوسا في بنية صيغة بعض أفعالهما؛ منها:

الفعل الماضي:

بمدلوله اللفظ الدال على حدوث عمل في الزمن الماضي، فبنية الفعل الماضي الدال على المفرد المؤنث في لغة الهوسا يشابه - إلى حد كبير - بنية الفعل الماضي المفرد الدال على التأنيث في اللغة العربية، فبناؤه في العربية مع المؤنث أنه ينتهي بتاء التأنيث الساكنة في نحو: فهمتْ، سمحتْ، قرأتْ، بحثتْ.

وأما في لغة الهوسا فتاء التأنيث متحركة، وتأتي في بداية الفعل، مثل قولك:

تَا فَهِمْتَا ta fahimta، تَا سَوْقَا ta saukaka، تا كَرَنْتا ta karanta، تا بِنْثِكا[1] ta bincika.

فهذا التشابه المختلف لتاء التأنيث قد يراه بعض الناس اختلافاً، لكنه توافقٌ؛ حيث تثبت كلا اللغتين تاءً واحدة في البداية وأخرى في النهاية. فنظراً بأنه ثبت وجود صلة قربى قريبة جداً بين اللغتين، وقد تكون إحدى التائين غيّرتْ مكانها لعامل من العوامل التصريفية اللغوية التي تحدث لعامل انفصال اللغة الأخت عن قريبتها، أو لعامل تأثير اللغات الأخرى التي أثرت في لغة الهوسا فضبطت تاء التأنيث وأرجعتها إلى بداية الفعل. كما نجد الباحث اللغوي الكبير في الهوسا Abraham[2] يثبت الأصالة العربية للفظ من لغة الهوسا، بوجود بسيس من العلاقة في الحرف الواحد من جملة حروف كثيرة، وقد رضي الدكتور الطاهر داود بقول الباحث في هذا.

بنية صيغة المبالغة (فَعَّل) الفعل الماضي المشدد:

بنية صيغة فَعَّل المضعف في الفعل الماضي والأمر المشددين في اللغة العربية توافق مثيلتها في اللغة الهوسية، فكما يُضعّف عين الفعل في اللغة العربية للدلالة زيادة عدد مرات وقوع الحدث الذي تدل عليه الكلمة يقع التضعيف في الهوسية، إلا أن التضعيف في اللغة الهوسية يتم عن طريق الإتيان بحرف مشدد مماثل للحرف الأول غالباً، فيصيران كحرف عربي مشدد نطقاً، وهذه الزيادة تدل على عدد مرات وقوع الحدث الذي تدل عليه الكلمة، أو على توكيد معنى الكلمة.

والأمثلة الآتية تزيد الإيضاح:

١. ضعّف ninninka
٢. ضرّب rarrada
٣. ملأ ciccika
٤. جمع جمّع tattara
٥. دفع دفّع tuttura
٦. دسّ دسّس tattaka
٧. نحت نحّت sassaka
٩. ملّك mallaka
١٠. قدّم mimmika
١١. سهّل r (sassauka)

(١) الكلمات الكبيرة الخط لغة هوسا بالحرف العربي، ترجمة للكلمات الثلاثة السابقة.

(٢) R. C. Abraham: Hausa Dictionary. London ١٩٤١ (٢) Hausa Literature and Hausa sound system ١٩٥٩

١٢. فرّق rarrraba
١٣. تسلّق hahhaura
١٤. حسّن kyakkyawa kyakkyauta
١٥. صلّح gyaggyara

فالتحليل التقابلي لهذه الجزئية، يفيد في تدريس إحدى اللغتين لدارسيهما من أبناء اللغة الأخرى، مثلاً للهوسا الدارس للغة العربية في تدريس ظاهرة الشدة في دروس الكتابة، أو درس التضعيف في فن الصرف، يمكن الاستعانة بمثل هذا النوع من الكلمات لإفهام الدارسين.

الفعل المضارع:

هناك نوع من التشابه في بنية بعض صيغ الفعل المضارع بين اللغة العربية والهوسا، منها:

الفعل المضارع الدال على المفرد الغائب:

تبدأ بنية هذا الفعل بياء المضارعة في اللغة العربية، وكذا في اللغة الهوسية تبدأ بنيته بالياء، نحو: ١. يذهب = يَنَا تَفيَا yana tafiya ٢. يأكل = يَنَا ثِي yana ci ٣. يقول = يَنَا فَطَا yana fada ٤. ينام = يَنَا بَثِّي yana bacci

الفعل المضارع الدال على الغائبة المفردة:

هذا الفعل يُبنى في اللغة العربية بتاء المضارعة للدلالة على التأنيث، وكذا في اللغة الهوسية تبدأ بنيته بتاء التأنيث للدلالة على المفردة، مثل قولك:

١. تذهب = تَنَا تَفيَا tana tafiya ٢. تأكل = تَنَا ثِي tana ci ٣. تقول = تَنَا فَطَا tana fada ٤. تنام = تَنَا بَثِّي tana bacci ٥. تقرأ = تَنَا كَرَاتُو tana karatu

الفعل المضارع الدال على المتكلم المفرد:

ويستوي في ذلك المذكر والمؤنث في كل من اللغة العربية واللغة الهوسية، يُبنى هذا النوع من المضارع من الفعل الثلاثي الأصل بهمزة مفتوحة، نحو: أقرأ، أكتب أسمع، أجلس، أمسح، أدخل. وأما من غير الثلاثي الأصل فبهمزة مضمومة غالباً، مثل: كرّم أُكرّم، قدّم أقدّم، سلّم، أسلّم، صوّت أصوّت.

فبناء هذا النوع من الفعل المضارع في اللغة الهوسية يكون بالهمزة المكسورة، مثل قولك في:

١. أَذْهَبُ = إِنَا تَفيَا Ina tafiya
٢. أقرأ = إِنَا كَرَاتُو Ina karatu
٣. أجلسُ = إِنَا ذَمَا Ina zama
٤. أسامح = إِنَا سَوْقِي ina sauki
٥. أكتب = إنا ربوتو ina rubutu
٦. أنام = إنا بثي ina bacci
٧. أذهب = إنا تفيا ina tafiya

وأيضاً هناك ظاهرة التشابه في قبول السين في الفعل المضارع العربي للدلالة على الاستقبال القريب، وفي اللغة الهوسية يقبل الفعل المضارع الدال على استقبال القريب حرف ذَا (Za) في أوله، كالآتي:

سيكتب	Za ya rubuta	سنحمل	Za mu dauka
سأقوم	Za in tashi	ستطبخون	Za ku dafa
ستأكل	Za ta ci	سيفهمون	Za su gane

ويمكن للمدرس استخدام هذا الشبه في تسهيل فهم التلاميذ لدرس الفعل المضارع وعلاماته؛ بأن يبيّن أن قبول السين للفعل المضارع الدال على استقبال شبيه بإضافة زائدة (Za) في المضارع في الهوسا، كما في الأمثلة السابقة.

تاسعاً: النسب:

بمفهومه «زيادة ياء مشددة في آخر الاسم، مكسور ما قبلها، لتدل على نسبته إلى المجرد منها، منقولاً إعرابه إليها»[١]، ويتم النسب إلى الاسم في اللغة العربية «بزيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها لتدل على نسبته إلى المجرد منها»[٢]، نحو: عرب عربيّ عربية، قرآن

(١) أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص ٩٦.
(٢) شذا العرف، ص ٩٦.

قرآنيّ قرآنيّة، علم علميّ علميّة، نحو نحويّ نحويّة.

وظاهـــرة بنية الكلمة المنســـوبة موجودة في اللغة الهوســـية، لكن بكيفية مختلفـــة عن كيفية النســـب في العربية، فكيفية بنية الكلمة المنسوبة في لغة الهوسا تتم عن طرق، منها:

الأولـــى: طريق زيادة بـــاء مفتوحة (ba) في أول الاسم المراد النسب إليه، وتغيير حركة الحرف الأخير للكلمة إلى الإمالة (e) في حالة المفرد المذكر نحو:

١. كنو – كنوي = Kano – bakane

٢. مالك – مالكي = bamalike – Maliki

٣. ملك – ملكي = Sarki – basarake

٤. نصارى – نصراني = Nasara – Banasare

٥. نبي– نبوي = Annabta – BaAnnabe

٦. هوسا – هوسوي = Hausa – Bahuashe

٦. شرق – شرقي = Gabas – Bagabashe

٧. قرية – قروي = Kauye – Bakauye

فهنا نلاحظ تشـــابهاً كبيراً في نهايات الاسم المنسوب إليه، ففي العربية ينتهي المنسوب بالياء المكســـور ما قبلهـــا، وفي الهوســـا ينتهي بإمالة ظاهرة، وهما صوتان متشابهان نطقاً.

الثانية: عن طريق إضافة سابقة (طن Dan) للمفرد المذكر، و (عِـرْ Yar<) للمفرد المؤنث، و (Yan<) للجمع[1] المذكر أو المؤنث، نحو:

الكلمة في العربية	مفرد مذكر	مؤنث	جمع مذكر / مؤنث
صحفي	طَنْ جَرِيدَا Dan jarida	عِرْ جريدا Yar jarida’	عِنْ جريدا Yan jarida’
آدمي	طن أدم Dan-Adam	عِرْ أدم Yar Adam	عِنْ أدم Yan Adam’
مدرسي	طَنْ مكرنتا Dan makaranta	عِرْ مكرنتا Yar makaranta’	عِنْ مكرنتا Yan makaranta’
دنيوي	طَنْ دُونِيا Danduniya	عِرْ دونيا Yar duniya’	عِنْ دونيا Yan duniya’

عاشراً: التصغير:

هو تغيير صيغة الاســـم إلى فُعَيِّـــل أو فُعَيْعِل أو فعيعيل، مثل: رُجيل، جُعيفر، زُليزل، سُـــفيريج، مُخيريرج، بُطيريق، لدلالة خاصة. ويوجد التصغير في الهوسا، ويتم عن طريق تضعيف إحدى أحرف الكلمة، نحو:

Alhaji = Alhajiji، Hajiya = Hajiyayye، karami = kararrami، karama = kararrama، kuttuba = kututtuba، Kuttubi = kututtubi، Ladi = Ladidi، Asabe = Asabebe، Amadu = Amadudu، Jamilu = Jamilulu، Jamila = Jamilele، Ya’u = Ya>u>u/Ya>e>e

وهناك كلمات في الهوســـا وردت مصغّرة ولا مكبّر لها، مثل:

Kulullubi، Bididdigi، Titibiri، kazunzumi، Dunkunkumi

وليست كل الأسماء خاضعة للقاعدة السابقة في التصغير، فكثير من الأسماء في اللغة الهوسية يتـــم تصغيرها عـــن طريق تكـــرار الكلمة، أو عن طريق زيادة أداة التصغير للمذكر (dan)، وللمؤنث (yar’)، و(yan’) للجمع قبل تكرار الكلمة، مثل:

١ – dan babba–babba، babba

٢ – karama–karama، ‘yar karama–karama.

٣ – kanana–kanana، ‘yan kanana–kanana.

(١) داود: تحليل أوجه الشبه بين اللغة العربية ولغة الهوسا، ص ١١١ – ١١٤.

حادي عشر: بنية الضمير:

فبنية بعض الضمائر في اللغة العربية مشابهة بكيفية بنيتها في اللغة الهوسية، كما أن الهوسا اتفقت مع العربية في أنواع الضمائر الموجودة فيها من حيث الجنس؛ إذ لا يوجد في الهوسا الضمير المحايد (Neutral Pronoun)، مثل: (it)، كما لا يوجد في اللغة العربية. وعلى هذا يمكن الاستفادة بهذه الظاهرة في تدريس هذه العناصر اللغوية تحسيناً للفهم وتسهيلاً لسرعة الإدراك، خصوصاً عند حصول الخطأ في أثناء توظيفها.

كما في العبارات والأمثلة الآتية من النماذج:

اللغة العربية	اللغة الهوسية
كتابي (أنا)	Littafina
كتابكَ / كتابكِ	Littafinki للمؤنث Littafinka للمذكر
كتابكما كتبكم	Littafinku للمثنى Littafinku للجمع
الضمير المنفصل المشابه بالضمير المتصل في الهوسا	
إني أذهب	Ni ina tafiya
و إذا مرضت فهو يشفيني	In na yi cuta Shi ne zai warkar ni

■ الخاتمة:

هذه بعض أوجه التشابه والتطابق أو الاختلاف في التقابل البنيوي لكيفية بنية بعض كلمات اللغة الهوسوية ونظيرتها اللغة العربية، والتي هي صورة عملية تطبيقية لهذا النوع من الدراسة اللغوية، وليست هي كل أوجه التطابق أو التشابه والاختلاف الموجودة بينهما، وإنما هي نماذج.

هذا التشابه البنيوي لكيفية بنية بعض كلمات اللغتين، يظهر أنه تشابه قوي بين اللغتين، وكونه تشابهاً قوياً بين الهوسا والعربية لم يأت من فراغ، فاللغتان من العشيرة اللغوية الواحدة العشيرة الإفريقية الآسيوية أو السامية الحامية[1].

كما أظهرت الدراسات والبحوث اللغوية والتاريخية، خصوصاً في كتاب الباحث الكبير: Pal. Newmann; Classification of Chadic Languages (تقسيم اللغات التشادية)، الذي أثبت الصلة القربى بين اللغتين.

فهذا التشابه القوي، قد يكون راجعاً إلى أصل هذه الصلة والعلاقة، وعلى هذا يُرجع بعض الباحثين هذا التشابه القوي إلى أنه من قبيل بقايا الركام المشترك بين اللغتين لصلة قربى في أصلهما[2].

ويبدو أيضاً أنه قد يكون بعض هذا التشابه توافق حدث بين اللغتين العربية والهوسية دون تأثير لغة في أخرى ودون شعور، ففي أثنائه تدخلت بعض عملية كيفية بنية بعض المفردات العربية بالكيفية التي يُبنى بعض المفردات الهوسوية بها.

ولكن الظاهر للباحث أن بعضاً من هذا التشابه والمطابقات يمكن إرجاعه إلى بقايا علامات اشتراك في الأصل، بينما لا يمكن إرجاع بعض الظواهر إلى هذا، وإنما هو من قبيل الاقتراض أو الدخيل والتداخل اللغوي، والثالث لا يرجع إلى هذا ولا ذاك، وإنما هو من قبيل توافق خواطر حدث بين اللغتين عند الوضع، والله أعلم.

(١) تحليل أوجه الشبه بين الهوسا والعربية، ص ٣١.

(٢) أمثال الأستاذ الدكتور الطاهر محمد داوود: في ١ - رسالته للدكتوراه. ٢ - وفي مقابلة معه أثناء الإشراف على هذا البحث. ٣ - وأيضاً في كتابه (تحليل أوجه الشبه بين الهوسا والعربية).

التقرير العام للمؤتمر التأسيسي لاتحاد علماء إفريقيا

شعبان ١٤٣٢هـ - يوليو ٢٠١١م

في المدّة من ٥ - ٩ شعبان ١٤٣٢هـ / الموافق ٦ - ١٠ يوليو ٢٠١١م انعقد في باماكو عاصمة جمهورية مالي «المؤتمر التأسيسي لاتحاد علماء إفريقيا»، وذلك بعد سلسلة من اللقاءات التحضيرية، والتي تُوجّت بهذا الحدث التاريخي على مستوى القارة.

شارك في المؤتمر مائة واثنان وثلاثون شخصاً، يمثّلون تسعة وثلاثين بلداً من الأعضاء المؤسسين من إفريقيا، والمراقبين من الهيئات والجهات الإسلامية من خارج القارة، وعلى رأسها وفد منظمة التعاون الإسلامي (المؤتمر الإسلامي سابقاً).

جرت فعاليات حفل الافتتاح مساء يوم الجمعة ٧ شعبان١٤٣٢ هـ / الموافق ٨ يوليو٢٠١١ م، في القاعة الكبرى بمركز باماكو الدولي للمؤتمرات، بحضور رئيس الجمهورية أمادو توماني توري، ورئيس الجمعية الوطنية (البرلمان)، وعدد من الوزراء والسفراء المعتمدين في مالي وقيادات المجتمع، بالإضافة إلى المؤتمرين من مؤسسين ومراقبين، وجمهور غفير من الرجال والنساء امتلأت بهم قاعة المؤتمر، وبتغطية من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية من داخل مالي وخارجها.

واشتمل برنامج الحفل على الفقرات الآتية:

- التقديم: ألقاه د. أبو بكر صديق سيسي.
- تلاوة القرآن الكريم: الشيخ يعقوب ميغا (مالي).
- كلمة اللجنتين التحضيرية والتنظيمية: د.محمد أحمد لوح (السنغال).
- كلمة المؤتمرين: السيد أحمد العجيمي مستشار الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وألقى كلمة الأمين العام إلى المؤتمر البرفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو.
- كلمة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في مالي: الإمام محمود ديكو.
- كلمة رئيس الجمهورية: السيد أمادو توماني توري.

وتم تشكيل «مكتب إدارة اتحاد علماء إفريقيا» كالآتي:

أولاً: الرئاسة:

الرئيس: د. سعيد برهان عبد الله (جزر القمر).

نائب الرئيس عن منطقة غرب إفريقيا: د.بشير علي عمر (نيجيريا).

نائب الرئيس عن منطقة وسط إفريقيا: الشيخ محمود مال بكري (الكاميرون).

نائب الرئيس عن منطقة شرق إفريقيا: د.جيلان خضر (إثيوبيا).

نائب الرئيس عن منطقة إفريقيا الجنوبية: الشيخ موسى إبراهيم منك (زيمبابوي).

ثانياً: الأمانة العامة:

الأمين العام: د. سعيد محمد بابا سيلا (مالي).

نائب الأمين العام: د. امباي كيبا كاه (غامبيا).

ثالثاً: مجلس الأمناء:

الأعضاء الستة المكمّلون لمجلس الأمناء:

١ – محمد إسحاق كندو (بوركينا فاسو).

٢ – عبده بريما (النيجر).

٣ – سالم عبدالرحيم بارهيان (تنزانيا).

٤ – عبدالله فاتي (غامبيا).

٥ – عبدالكريم غاهوتو (رواندا).

٦ – د. أمين الدين أبو بكر (نيجيريا).

رابعاً: اللجان الدائمة:

١ – لجنة التخطيط والمراقبة: د. يحيى عبدالله أحمد (تشاد – رئيساً).

٢ – لجنة البحوث والدراسات والترجمة: د. عبدالرزاق عبدالمجيد (نيجيريا – رئيساً).

٣ – لجنة الإفتاء والإرشاد: د. محمد أحمد لوح (السنغال – رئيساً).

٤ – لجنة العضوية: د. محمد ثاني عمر (نيجيريا – رئيساً).

٥ – اللجنة المالية: د. محمد بشير آدم (غانا – رئيساً).

٦ – لجنة الإعلام والعلاقات: د. خضر عبدالباقي محمد (نيجيريا – رئيساً).

٧ – لجنة الحوار والمساعي الحميدة: د.موسى فاديغا (ساحل العاج – رئيساً).

٨ – لجنة الشؤون التعليمية: د. إبراهيم جالو (نيجيريا – رئيساً).

■ قرارات المؤتمر وتوصياته:

دارت أعمال المؤتمر في جوٍّ من الوئام والتفاهم والجدّية، وتناول المؤتمرون من خلال الندوات وورش العمل في اللجان شعار المؤتمر «دور العلماء في تحقيق السلم»، كما تناولوا الجانب التأسيسي للاتحاد.

ففي إطار شعار المؤتمر «دور العلماء في تحقيق السلم»:

تمت مناقشة مسألة الأمن في منطقة الصحراء الكبرى، وخرج المؤتمر بما يأتي:

١ – بالنظر إلى سعة هذه المنطقة وتعقّد المشكلة الأمنية فيها؛ تقرر تشكيل لجنة من العلماء تكلّف بالبحث عن الحلول الناجعة لهذه المشكلة.

٢ – تأكيد دور العلماء في البحث عن حلول لهذه المشكلة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

٣ – تأكيد دور الحكومات البارز في إيجاد الحلول، وهو توفير كلّ المتطلبات الضرورية لتيسير قيام هذه اللجنة بعملها.

وفي إطار تكوين هيئة دائمة لعلماء إفريقيا:

١ – أكد المؤتمر أهمية إيجاد هيئة دائمة للعلماء في إفريقيا لتنسيق المواقف وإيجاد الحلول.

٢ – الإعلان عن تأسيس «اتحاد علماء إفريقيا»، وتنصيب مكتبه التنفيذي، واعتماد نظامه الأساسي.

٣ – تقدّم المؤتمرون بطلب إلى حكومة دولة مالي للموافقة على جعل باماكو مقراً للاتحاد.

هذا الكيان الناشئ فرصة لأصحاب المبادئ والمصالح الراغبين في نهضة إفريقيا.

إن عليهم دعمه بالمشروعات الضخمة التي تنافس مشروعات القذافي الهالك، ودعمه بالشراكات الاستراتيجية، وتأسيس الأوقاف الإفريقية التي تضمن استمرارية المشروعات، وتمكنها من تفريغ أهل العلم والمرجعيات الدعوية للقيام بواجبهم في حفظ المجتمعات وتنميتها، في زمن الثورات التي ربما يعصف بعضها بالسلم الاجتماعي.

تقرير جهود «المنتدى الإسلامي» في إغاثة شعب الصومال

«الصومال مأساة تمتحن إنسانية العالم»

أ. محمد عبد العزيز الهواري

بعد الصور والمشاهد وتقارير المراسلين التي أظهرت حجم المأساة بالصومال، والتي عرضت جزأً من معاناة أهلنا هناك، وسعياً لإنقاذ حياة أرواح تئن تحت وطأة المجاعات، وحالات الجفاف التي أتت على الأخضر واليابس، هبّت عدد من الحكومات والمؤسسات الإسلامية والدولية لمساعدة إخواننا في الصومال، وذلك تحت شعار «الصومال مأساة تمتحن إنسانية العالم».

وكانت مؤسسة «المنتدى الإسلامي» إحدى المؤسسات التي بادرت بإطلاق نداء عاجل لإغاثة الشعب الصومالي، استجاب له كثير من المحسنين من الرجال والنساء والكبار والصغار.

الخطب جليل، والنكبة عظيمة، تحتاج إلى جهود كبيرة، تناسب حجم المأساة، في بلد دمرته الحرب منذ أكثر من عشرين سنة، وحصده الجفاف الضاري، وضربته المجاعة المهلكة.

وكان عمل مؤسسة «المنتدى الإسلامي» على عدة محاور:

أولاً: أنشأت مؤسسة «المنتدى الإسلامي» مكتباً لها في العاصمة مقديشو، وذلك للإشراف على الحملة الإغاثية لإنقاذ شعب الصومال، والتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والمحلية لمواجهة أزمة الجفاف، والتي راح ضحيتها

عشرات الآلاف من الموتى والمرضى.

ثانياً: تم تسيير قوافل إغاثية في المنطقة الحدودية بمخيم داداب، على الحدود بين كينيا والصومال، حيث يوجد به أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ لاجئ.

ثالثاً: أرسل «المنتدى الإسلامي» قوافل إغاثية إلى المناطق المحيطة بالعاصمة مقديشو في كلٍّ من: منطقة وكفر، ومنطقة سيناي، ومنطقة بولي.

رابعاً: كما سيّر «المنتدى الإسلامي» جسراً جوياً، يتكون من ثلاث طائرات محمّلة بمواد الإغاثة المتنوعة، والشاملة لكلّ الاحتياجات الضرورية، وذلك على النحو الآتي:

الطائرة الأولى: وصلت العاصمة مقديشو محمّلة بـ ٤٠ طناً من المواد الغذائية، والمواد الطبية، مع فريق طبي لمعالجة المرضى، وبخاصة الأطفال، لمواجهة معاناتهم في سوء التغذية.

وتلتها الطائرة الثانية: تم تجهيزها وإرسالها بمشاركة مؤسسة «أطباء عبر القارات»، وكانت محمّلة بمواد طبية وغذائية أيضاً.

بالإضافة إلى طائرة ثالثة.

وسيتم قريباً وصول خمس حاويات عبر البحر، محمّلة بمواد غذائية، ومواد طبية، وآلات الرش والمبيدات المطهرة.

خامساً: تم حفر ٣٠ بئراً سطحياً، يتراوح عمق البئر بين ١٥ – ٢٥ متراً، يستفيد منها مئات العطشى، كما تم اعتماد ٣ آبار ارتوازية، يزيد عمق البئر عن ٩٠م، في القرى المكتظة بالسكان، حيث يستفيد منها قرابة ١٠,٠٠٠ نسمة.

«المنتدى الإسلامي» إحدى المؤسسات التي بادرت بإطلاق نداء عاجل لإغاثة الشعب الصومالي

وقد أثمرت هذه الجهود عن إنقاذ آلاف الأسر والأفراد، وساعدت على تخفيض معاناتهم، من خلال توفير الغذاء اللازم للمشردين واللاجئين، وعلاج سوء التغذية لدى الأطفال، وعلاج المرضى عموماً، وتقديم الأدوية والإسعافات الطبية، عبر عدد من القوافل الطبية، وساهمت في توفير المياه الصالحة للشرب عن طريق حفر الآبار السطحية، وإنشاء محطات المياه، ليستفيد منها عشرات الآلاف من الناس، وإنقاذ أرواحهم من الموت عطشاً، وحماية دوابهم من الهلاك.

وعلى الرغم من ذلك كلّه تظل الحاجة شديدة، والمعاناة كبيرة، في بلد طحنته الحروب والنزاعات، وأهلكته موجات الجفاف والمجاعات، مما يتطلب التنسيق بين الحكومات والمؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية والجهات المحلية، وتضافر جهود هذه الجهات.

ويُهيب «المنتدى الإسلامي» بالمسلمين عامة، والجهات المختصة، الحكومية والخيرية، والمتطوعين، بأن يواصلوا جهودهم، ويقدموا المزيد لإنقاذ المسلمين في الصومال.

ويرى المنتدى الإسلامي أهمية تقديم الدعم والمشاركة في المجالات الآتية:

– بناء البنية التحتية المعدومة في الصومال حالياً، في شتى المجالات الصحية والتعليمية

والتنموية.

- حفر الآبار السطحية، وتتراوح تكلفتها بين ٢١٠٠ دولار إلى ٢٧٠٠ دولار، والأكثر أهمية حفر الآبار الارتوازية، والتي هي عبارة عن محطة مياه متكاملة يزيد عمق البئر عن ٩٠م - كما سبق -، في المواقع ذات الكثافة السكانية الكبيرة، وتقدر تكلفتها بما بين ٧٠,٠٠٠ دولار إلى ٨٥,٠٠٠ دولار.

- إنشاء مراكز ومستودعات للتغذية، وتوفير الحماية الأمنية لها، لتنطلق منها قوافل إغاثية إلى المناطق والأقاليم المنكوبة، وعدم اقتصار تقديم المساعدات في مخيمات اللاجئين فقط.

- توفير عيادات طبية متنقلة، وتسيير قوافل طبية بفريق طبي، لمساعدة المرضى وتقديم العلاج والأدوية والإسعافات لهم، لتصل إلى ٣٠٠٠ مريض لمدة أسبوع، وتتراوح تكلفة القافلة الطبية من ٣٠,٠٠٠ دولار إلى ٤٠,٠٠٠ دولار.

- مواصلة جمع التبرعات اللازمة للإغاثة، وتنشيط الدور الإعلامي في ذلك، علماً بأن تكلفة سلة غذائية عبارة عن (دقيق - أرز - سكر - زيت - حليب - ذرة)، لأسرة واحدة متوسط عددها ٥ أفراد، لمدة شهر كامل، هو ٧٠ دولاراً.

- بذل الجهود السياسية لإنهاء الحروب والنزاعات، للخروج بالصومال من أزماته المزمنة.

- عمل الدراسات والبحوث المستقبلية التي تقدّم المقترحات والحلول اللازمة لمواجهة مشكلات الجفاف والأمراض.

لكن هل انتهت المأساة:

على الرغم من وجود تنسيق مع المنظمات العامة والمنظمات الإسلامية، وعقد (١٧) مؤتمراً لم تنته المأساة بعد، بل إنها في طريقها للزيادة إن لم تتضافر الجهود المبذولة لحلّ هذه الأزمة.

تشير التقارير الدولية إلى ارتفاع شديد في معدلات سوء التغذية حتى في مناطق بالصومال كانت تنتج فائضاً من الغذاء، ويضرب الجفاف مناطق تضم أكثر من عشرة ملايين شخص في منطقة القرن الإفريقي، في أسوأ موجة منذ عقود - بحسب الأمم المتحدة -، ويضرب الجفاف أيضاً جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا.

ويعاني نحو ٣,٧ ملايين صومالي يمثّلون نصف سكان البلاد الجوع، بعد أن أثّر الجفاف في نحو ١,٦ مليون شخص في المنطقة التي وصفتها وسائل الإعلام بمثلث الموت، وأضلاعه الثلاثة كينيا والصومال وإثيوبيا.

وصرّحت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن تزايد حالات الإصابة بالكوليرا والإسهال الحاد أضافت مزيداً إلى معاناة الصوماليين، وقالت المنظمتان إنه منذ يناير استقبلت مستشفى بنادير بمقديشو وحدها ٤٢٧٢ حالة إصابة بالكوليرا والإسهال الحاد.

كما وردت أنباء عن حالات إصابة بالمرض في أربع مناطق بجنوب الصومال، وما زال عدد الحالات يتصاعد.

كم هو مؤلم:

كم هو مؤلم أن نسمع عن إخواننا في الإنسانية وفي الإسلام في الصومال تجتاح ديارهم وأنفسهم وأموالهم الحروب والمجاعات والأمراض، ونشاهدهم عبر وسائل الإعلام يموتون أمام أعيننا كلّ يوم بالمئات، ولا تجعلنا تلك الأخبار، ولا هذه المشاهد الواردة من الصومال نعيد حساباتنا وأولوياتنا، ونشعر أولاً بفضل الله تعالى ونعمته علينا، وثانياً بحق إخواننا المسلمين في الصومال!

وإذا كانت مظاهر الإيثار والرحمة، حتى في لحظات الهلاك، لم تنقطع بين المنكوبين أنفسهم، فتشاهد - مثلاً - عجوزاً تربط على بطنها حبلاً حتى تؤثر حفيدها بالطعام على نفسها ثم تموت أمام عينيه، فنأمل ألا ينقطع بيننا وبينهم الودّ والرحمة والتعاطف، قال رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: «مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمّى» أخرجه البخاري، ومسلم واللفظ له.

المكر الصليبي.. في إفريقيا

الشيخ رفاعي سرور

تكلّم علماء علم النفس وعلم الاجتماع كثيراً عن مدى قوة تأثير السينما في الناس، وكيف تؤثر في أفكارهم ومعتقداتهم وآرائهم وتوجهاتهم أكبر من أي قوة أخرى.

يقول المؤرخ الأمريكي «بانو فسكي»: «إن للسينما قوة تستطيع أن تصوغ بها، أكثر من أن تصوغ أية قوة أخرى، الآراء والأفكار والسلوك لأكثر من ٦٠٪ من سكان الأرض، وهذه النسبة تتجاوز ثلاثة مليارات نسمة من البشر، فأية وسيلة أخرى لها قوة التأثير بهذه الدرجة؟! إن تأثير الإعلام وقتي، أما تأثير السينما على الناس فإنه بعيد المدى، وهي تؤثر في نمط حياة البشر».

وأخطر ما في الصورة السينمائية هو ما يُطلق عليه تعبير «التأثير النائم»، فالصورة في بُعدها الأول لا توحي بشيء أحياناً: (مشهد سير سيارة بسرعة ما على طريق)، ولكن الصورة في بُعدها الثاني والثالث (الواعي - المخطط له، واللاواعي - غير المخطط له) هي التي تتسلل إليك وتتطبع بشكل لا واع وخلسة وتتويمياً في عقلك ونفسك: (منظر إعلانات سجائر في خلفية السيارة التي تسير بسرعة ما على الطريق)، فخلفيات الصور يكون تأثيرها أحياناً أبلغ وأكثر قوة من تأثير الصور نفسها.

استخدام السينما لأهداف صليبية:

لما بدأت الحرب الصليبية على الإسلام وتولّت أمريكا إدارة تلك الحرب أصبحت الحرب على الإسلام هي أساس الممارسة السياسية الأمريكية.

والسياسة الأمريكية سياسة سينمائية، حتى بلغ الأمر أن يكون أخطر رؤسائها ممثلاً من ممثلي السينما وهو رونالد ريجان، فكان لا بد أن يكون استخدام إدارة الحرب الأمريكية على الإسلام للسينما من طبيعة سياستها، فبدأنا بالعودة إلى الذاكرة والتفكير في موضوعات الأفلام لنكتشف أن السينما كانت أخطر أساليب تلك الحرب.

وكان من أخطرها أفلام «طرزان» التي أحبها الأطفال، وقامت فكرتها على استحالة وجود إنسان في أدغال إفريقيا؛ أما طرزان فوجوده وجود استثنائي وخيالي، وهو أن قردة عثرت عليه وأرضعته وربّته حتى عاش بين الوحوش والحيوانات، والناس نتيجة لمشاهدة هذه الأفلام ومعايشة موضوعاتها لا يتصورون إمكانية وجود إنسان هناك.

وفي الوقت التي كانت الأفلام ترسّخ فيه هذه الفكرة كانت في إفريقيا ممالك إسلامية يمارس الصليبيون فيها القتل والتنصير!

والحقيقة أن أفلام طرزان مجرد مثال لدور السينما التبشيري، حتى يمكن القول بأن الدور الأساسي للسينما بكل توجهاتها وأشهر أفلامها كان من أجل هذا النشاط التبشيري.

ومنها أفلام الهنود الحمر التي ساهمت في تصوير الهنود بأنهم وثنيون يعبدون الأرواح والنار ويعيشون حياة الطلاسم؛ حتى لا يتعاطف أحد معهم عندما يبيدهم الأمريكان وهم بتلك الصورة الوثنية، لكن نفاجأ بعد ذلك بأن الهنود الحمر كان منهم مسلمون، وكانوا على التوحيد، وكانت نساؤهم يلبسن الحجاب، وأن إبادتهم كانت لتلك الصفة، وأن من أبادهم هم أنفسهم الذين أبادوا المسلمين في الأندلس والذين غزوا أمريكا ليبيدوا المسلمين فيها.

ومن أشهر الأفلام التنصيرية أفلام «دراكولا مصاص الدماء» الذي لا يستطيع أحد القضاء عليه إلا بالصليب، فتدور كل أفلام دراكولا على وقوع الكثيرين تحت أنيابه حتى يحاول أحد الناس القضاء عليه،

وتدور مشاهد الفيلم حول هذا الصراع المرعب الذي سينتهي بالقضاء على دراكولا بشكل الصليب، وهو ما يلقى قبولاً واطمئناناً في نفس المشاهد بمقدار الرعب نفسه الذي يشعر به على مدار الفيلم.

ونعود إلى سينما التنصير في إفريقيا؛ فنجد أنه بجانب أفلام طرزان كان هناك من يساعد على ترسيخ فكرة الأفلام، وهي «جريدة الأخبار» حينما كان يترأسها الأخوان «مصطفى أمين وعلي أمين» اللذان تورطا في ذلك المخطط القذر، إذ كانت الجريدة تنشر يومياً رسماً كاريكاتيرياً بعنوان ثابت وهو «آكلي لحوم البشر»، حتى استقر في الأذهان أن من يحاول الدخول إلى تلك الأدغال لا بد أن يأكله آكلو لحوم البشر، كما كانت المسلسلات الإذاعية تساهم في ذلك بالتمثيليات التي تتحدث عن «بحر الظلمات»، وأن من يتجه نحو الجنوب ستقتله الثعابين والأفاعي والوحوش الضارية.

وفي الوقت الذي ترسخت فيه صورة الوضع في إفريقيا كانت جيوش المنصّرين تجتاح الممالك الإسلامية، وكانت الحرب على تلك الممالك الإسلامية على أشدها، حتى قضوا عليها ونحن لا ندري ولا نتصور حدوث ذلك نتيجة لما تركته أفلام طرزان والكاريكاتير والتمثيليات.

كانت الحرب التنصيرية على الممالك الإسلامية نهائية، فلم يتركوا من تلك الممالك إلا آثارهم الدالة عليهم، كما في كتب المؤرخين والرحالة العرب البارزين والعلماء الأفارقة عن إمبراطوريات غانا ومالي، ومن أبرزهم البكري، والمسعودي، وابن بطوطة، وابن خلدون، حيث وصل الإسلام إلى منطقة سافانا، وتم قبول الإسلام في وقت مبكر ٨٥٠م من سلالة Dya›ogo مملكة Tekur الذين كانوا أول الناس السود الذين قبلوا الإسلام.

تم القضاء على تلك الممالك بالقتل، وتم تنصيرها بالمكر، حتى بلغ المكر التنصيري في إفريقيا أن أشاعوا بين السود أن المسيح كان زنجياً، وصنعوا له صورة رجل زنجي، وقد صدّروا هذه الصور إلى أمريكا وعلّقوها على الكنائس الزنجية الأمريكية!

وبحسب رؤية أصحابها فإن المسيح كان زنجياً أسود البشرة، وأن صوره أو لوحاته أو تماثيله المنتشرة في شكل رجل أبيض ذي شعر أشقر وعينين زرقاوين ما هي إلا تزوير أوروبي من الجنس الأبيض.

وتبلغ المأساة ذروتها بأخذ أمراء الممالك وشبابها ليباعوا رقيقاً في أمريكا، ومن ذروة المأساة أن يدخل الإسلام أمريكا مع كل أنواع العذاب والاضطهاد التي وقعت بهؤلاء العبيد المسلمين، وليكون هؤلاء العبيد الأفارقة أساساً لوجود إسلامي جديد في أمريكا يعقد عليه المسلمون آمالاً كبيرة في امتداد إسلامي أمريكي أوروبي يقوم الغرب على مواجهته بكل مكرهم وطاقاتهم ولكنهم يعجزون، ﴿... وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال : ٣٠]، ﴿... وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف : ٢١].

من حلقات المخطط الصليبي في إفريقيا:

وإحدى حلقات هذا المخطط الصليبي هي سينما «جان روش» الإثنوغرافية، فقد مكث روش في غرب إفريقيا متنقلاً بين النيجر ومالي وغانا وغيرها، ومات في حادث ٢٠٠٤م مخلفاً وراءه تراثاً يصل إلى ١٢٠ فيلماً.

وعلم الإثنوغرافيا يسعى إلى اعتماد منهج البحث الوصفي أو منهج المسح معتمداً على الملاحظة المباشرة والمشاركة أحياناً، وموجّهاً عنايته للثقافات الإنسانية والظواهر الاجتماعية بالوصف الدقيق، وكان الكثير من المستكشفين المسلمين (ابن بطوطة مثلاً) والأوروبيين (كريستوف كولومبوس مثلاً) قد قاموا بذلك تلقائياً دون أن يقصدوا التأسيس لهذا العلم، ولكن الإثنوغرافيا الحديثة تعتمد منهجاً علمياً يتحرى الدقة من أجل الوصول إلى الحقيقة.

والإثنوغرافيا السينمائية: هي نوع من السينما يعتمد على تصوير الواقع دون تدخّل من المصوّر لصياغة هذا الواقع.

ونالت «سينما روش» احتفاءً دولياً كبيراً، فنجد في فرنسا أحد أهم مهرجاناتها السينمائية مهرجان «جان روش» الدوليّ، وهو مهرجانٌ تنافسيّ، تأسّس عام ١٩٨٢م، وينعقد سنوياً في شهر مارس (مباشرةً بعد مهرجان «سينما الواقع») في «متحف الإنسان»

بباريس.

والمهرجان بدوره معروفٌ باسمه القديم «التقرير السنويّ للفيلم الإثنوغرافي»، وما زالت اختياراته تحافظ على النهج الذي كان يتبعه السينمائيّ الفرنسي «جان روش» في تصويره للواقع دون التدخّل كثيراً في مُجرياته.

لكن هل كانت سينما روش سينما الواقع؟ أو سينما موجهة لترسيخ أفكار معينة عن الغرب الإفريقي؟

بالقراءة المتأنية لما رصده خلال تجواله بين النيجر وغانا ومالي، وغيرها من دول جنوب الصحراء، نجد النمطية نفسها التي عوّدتنا عليها أنثروبولوجيا الغرب في تصوير الرجل الإفريقي لكن بأسلوب أقل سذاجة، كما نجد التزييف في نقل صورة عن أساليب عيش مجموعات من قبائل غرب إفريقيا وتطوراتها الدينية والاجتماعية، وتصوير أناس لا يستطيعون فهم أبعاد ما يتم نقله عنهم، من مجموعات وكيانات قبلية، مثل: قبائل الصونغوي أو الدوغون، واختزال حضارتهم الضاربة في القدم في بعض المعتقدات الوثنية والطقوس السحرية.

يقول أمين صوصي علوي – وهو باحث في السينما والثقافة البصرية مقيم بفرنسا –: لم تختلف نظرة روش إلى دول جنوب الصحراء كثيراً عن التوجهات الغربية التي تحاول التقليل من حضور الإسلام في حياة هذه المجتمعات، فقد عرفت هذه الرقعة من القارة السمراء محاولات كثيرة لإبعاد الإسلام الذي كان سبب لحمتها لزمن طويل، بحيث أدت الدراسات الأنثروبولوجية دوراً كبيراً، يشبه إلى حد كبير دور الاستشراق، في بث النعرات القبلية، وإحلال اللاتينية أو لهجات محلية محل اللغة العربية، والتركيز في تنمية الطوائف الدينية المختلفة تحت مسميات كثيرة، مثل إحياء التراث، والدفاع عن التاريخ الميثولوجي.

وفي حوارٍ مع جريدة ليبيراسيون الذي نقلنا أجزاء منه سابقاً في رد على سؤال: هل يهدد الإسلام والسياحة قبائل الدوغون؟ يقول روش بكل صراحة: يمكن للسياحة – ربما – أن تمكن قبائل الدوغون من مواجهة الإسلام. الدوغون (المؤسلمين) يبنون المساجد، لكنها ليست جميلة بشكل كاف لكي يأتي السياح لرؤيتها، إنهم يفضلون رقصات الأقنعة، طبعاً حينما يأتي الإسلام إلى مكان ما، يتم هدم تلك المعالم، أما هنا فتتم المحافظة عليها.

من الواضح أن استعماله لمصطلحات مثل «مؤسلمين» هو استعمال إيديولوجي يعيد إلى الأذهان كل ما ساقته القوى الكولونيالية لترسيخ فكرة الإسلام الذي انتشر بشكل قسري على شعوب الصحراء، وقد عمدت هذه القوى إلى تثبيت هذه الأفكار بوسائل مختلفة، مثل إحياء المعتقدات القديمة، وترسيخ الميثولوجيا عن طريق المواسم والمهرجانات، وإنشاء المتاحف، وتمويل الدراسات التي تصب في التيار نفسه.

في هذه البيئة لقيت أفلام روش مكانها الطبيعي، وأدت دورها الاستراتيجي في رفع قيمة الميثولوجيا والمعتقدات الإحيائية، وتتبع الطوائف حتى الحديث منها والتي لا أصل لها في تاريخ إفريقيا، مثل طائفة الهاوكاس. وبدلاً من أن ينقل روش كل المعتقدات في مناطق، مثل مالي ونيجيريا، كانت نظرته أقرب إلى الميكروسكوبية، تلتقط بعض المظاهرة الوثنية الصغيرة؛ بحيث تترك لمن يشاهدها انطباعات مشوشة عن الواقع.

ونجد إجابة سؤال: هل كانت سينما روش سينما الواقع، أو سينما موجهة لترسيخ أفكار معينة عن الغرب الإفريقي؟ تظهر واضحة في نهاية مقال صوصي، حيث يقول: «يمكن أن نرى بجلاء المفاهيم التي بنى عليها علاقته بالأماكن التي تردد عليها طوال حياته، مفاهيم تمكنت منه قبل أن يتمكن منها، ورغم كل المساحيق وفنون التجميل البصرية يبقى إنتاج المعاني من القضايا الثابتة في أي عمل فني، شاء صاحبه أم أبى، وكلما زادت محاولاته في التخفي كلما كان بعيداً عن الصدق».

من هنا يتبين لنا أن «سينما روش» سينما موجهة لا تختلف عن أي سينما غربية تناولت الإنسان الإفريقي، ومن هنا فإن الدور التنصيري الذي تقوم به الدول الغربية المسيحية في إفريقيا لم يتوقف على الجانب الاجتماعي والإغاثي والصحي فقط، بل تعداها إلى

الجانب الفني والسينمائي.

مخطط العمل الإعلامي التنصيري:

ولقد انطلقت الكنيسة ومؤسسات التنصير في اهتمامها بهذه الوسائل من حقيقة مهمة أكدتها كثيراً، وهي «أن هذه الوسائل إنما تساهم بصورة فعالة في تثقيف العقل، والترويج عنه، وتساعد على انتشار ملكوت الله وتدعيمه»، وعلى هذا الأساس، وارتكازاً إلى هذه المعتقدات، وانطلاقاً منها؛ شهدت ساحة التنصير العالمية طوال السنوات الثلاثين الماضية - وحتى الآن - عشرات المؤتمرات الإعلامية التي ضمت صحافيين، وإذاعيين، وخبراء إعلام، وأساقفة، من كل أنحاء العالم، والتي بحثت موضوع وسائل الإعلام، وتطوير استخدامها، والتوسع في إنشاء مؤسساتها ونشاطاتها في مجال التنصير.

ومن يرجع إلى وثائق هذه المؤتمرات يجد أن هناك استراتيجية متكاملة لمخطط العمل الإعلامي التنصيري؛ حيث حددت هذه المؤتمرات: لماذا، وأين، وكيف تستخدم هذه الوسائل؟! كما أكدت ضرورة تدعيمها مالياً كي تواجه كل الصعوبات والعقبات التي تعترض عملها، أو تعوق نشاطها، وأوصت دائماً بأهمية إعداد الكوادر النصرانية المؤهلة عقائدياً وفنياً لإدارة هذه الوسائل، واستخدامها بأقصى طاقة وأكبر قدر من الفعالية والتأثير.

ويعمل هذا الجانب الفني على محورين متوازيين:

الأول: تشويه صورة المسلمين في إفريقيا، وإظهارهم في صورة الرجل البدائي الذي لا يقيم للأخلاق المتحضرة وزناً، بل همّه الرقص والجنس والطعام والاعتماد على السحر والشعوذة.

الثاني: ممارسة ألوان التلبيس وهدم العقيدة والقيم، ورمي العقول والأفكار بها في مقتل، فإن لم يتحقق لهم مرادهم من إخراج المسلمين من الإسلام إلى دركات التنصير؛ رضوا ببذر بذور الانحلال الخلقي وبث القيم الهابطة بين صفوف الشباب المسلم.

ولعل السينما والتلفاز هما الوسيلة الأكثر استقطاباً في عصر الفضائيات، ودورهما فاق دور الإذاعات المسموعة لما تقدمه من مادة مرئية تتيح التأثير في عقل المشاهد ونفسيته، وتخاطب أكثر من حاسة لديه، بل تتيح التعامل مع شرائح عريضة من الجمهور بدءاً من الطفل الصغير إلى الشباب وكبار السن والنساء، هذا ما دفع عبّاد الصليب إلى الحرص أشد الحرص على استغلال هذه الوسيلة، ولا يغيب عن أحد أن النسبة الأكبر من محطات التلفزة تقع تحت سيطرتهم، يبثون من خلالها أفكارهم، ويشوّهون الحقائق، ويلبسون على الناس.

قال د. علي مشاعل في كتابه «التبشير والاستشراق»: «لم يدّخر حاملو راية الصليب جهداً في نشر أفكارهم وبث سمومهم، فشنّوها حرباً شاملة على العقيدة الحقة، تجاوزوا فيها عتبات الغزو العسكري المسلح إلى غزو الأفكار واستعمار العقول، واستعملوا وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة، فغلّفوا بها دعاويهم ومضامينهم المنحرفة لتقدم كطعم إلى أعداد كبيرة من البشر في جميع بقاع العالم.

وفي ظل التطور الكبير الذي وصلت له وسائل الاعلام وقدرتها على الاستقطاب والتأثير؛ فقد استغلها المنصّرون كوسيلة فاعلة في مساندة حملاتهم التنصيرية، وقاموا بتفعيل الدور الخطير الذي تلعبه الكلمة المسموعة والمقروؤة في إيصال رسالتهم وتبليغ أفكارهم إلى الأفراد والمجتمعات.

فعلى حد تعريفهم للوسائل الإعلامية المستخدمة لخدمة أغراض التنصير: إننا نعتبر أن المطبوعات ووسائل الإعلام تشمل: الكراسات الدينية، والصحف، والرسوم الكارتونية المتحركة، والكتيبات، والكتب، والمجلات، ودورات المراسلة، والنصوص الإذاعية، والتسجيلات، والمسرحيات، ومواد القراءة والكتابة، وترجمات الكتاب المقدس، والصور، والملصقات، وأي مواد إيضاحية أخرى».

وبالرغم من هذا الجهد المبذول، وبالرغم مما أنفقته الدول الغربية النصرانية لتحقيق هذين الهدفين، فإن النتائج التي تحققت ضئيلة جداً بالمقارنة بما تم إنفاقه وبذله، ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة : ٣٢].